

## المحور الثاني: القضايا السياسية في إفريقيا

2. المشاركة السياسية والحوارات بين الفاعلين في الحوار الوطني في السودان.
3. النزاعات المسلحة.
4. الحريات العامة وحرية الصحافة.
5. علاقات إفريقيا الخارجية.

تظهر التقارير الدولية- لاسيما تقرير التنمية السياسية- تحسناً في الاستقرار السياسي بالدول الأفريقية مقارنة بدول غرب آسيا في العام 2016م، كما تفوقت إفريقيا على نفسها مقارنة بالعام 2015م، فبالنظر لعدد الدول التي تم فيها تداول سلمي للسلطة فإنّ هذا العام قد شهد تفوقاً على أي عام مضى بالإضافة لخفة حدة النزاعات المسلحة وتباطأ وتيرتها ومدتها، هذا وقد أتاحت وسائل التواصل الاجتماعي أنماطاً جديدة من الاحتجاج السلمي، والتعبير الحر كالاكتصامات المدنية المسالمة. فعلى الرغم من أنّ بعض الانتخابات السياسية الإفريقية لم تخل من التأثيرات الخارجية إلا أنّ المراقبين قد أجمعوا على نزاهتها إلى حد كبير. وخلال العام 2016 لم تشهد إفريقيا أي انقلاباً عسكرياً، مما يعد مؤشراً على الاستقرار السياسي والتداول السلمي للسلطة.

أولاً: التداول السلمي للسلطة في أفريقيا ونتائج الانتخابات الرئاسية في أفريقيا 2016م

أصبحت القارة الأفريقية في تقارير المراكز البحثية العالمية المهتمة بالدراسات المنطقية أكثر تقدماً، ويات شعبها أكثر وعياً، على مستوى إجراء

ينكون هذا الجزء من التقرير من ثلاثة أجزاء، فالجزء الأول يتناول الاستقرار السياسي في إفريقيا، حيث يستعرض التقرير الانتخابات التي تمت في إفريقيا خلال هذا العام، وكذلك المشاركة السياسية من خلال الحوار. كما استعرض التقرير السياسي أيضاً انسحاب الدول الإفريقية من محكمة الجنايات الدولية. وقد أفرد في هذا التقرير مساحة خاصة للانتخابات الصومالية لأهميتها، ولأنه لم تعقد في الصومال انتخابات منذ أكثر من نصف قرن من الزمان. ويستعرض التقرير أيضاً التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا من خلال زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى عدد من دول شرق إفريقيا.

### الاستقرار السياسي في إفريقيا 2016

البروفيسور عبدالرحمن أحمد عثمان  
الأستاذ : سيبي محمود  
أستاذة : أروى عوض خليفة  
الأستاذة. هاجر خوجلي يوسف سراج

يتناول هذا المحور مؤشرات التطور السياسي في إفريقيا في العام 2016م، وكما هو الحال في المحاور السياسية فهي تشمل قضايا التحول الديمقراطي من خلال مؤشرات:

1. التداول السلمي للسلطة عن طريق الانتخابات البرلمانية والرئاسية.

الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، مما أدى إلى قيام انتخابات هادئة وأثبتت نجاحها في بعض البلدان، " مما يبشر باحلال مبدأ التداول السلمي للسلطة عوضاً عن النزاعات المسلحة، إلا أن كثيراً ما تثير جهات أجنبية وتشيع اتهامات بالتزوير حول الانتخابات وبعدم النزاهة مما يؤدي إلى اعاقه عمليات الانتقال السلمي وعدم الاستقرار السياسي، ويؤكد الخبراء أن هذه الممارسات باتت مكشوفة أكثر بفضل التطور التكنولوجي. وقد انتظمت في إفريقيا هذا العام ستة عشر استحقاقاً انتخابياً برلمانياً ورئاسياً، (2016)، أي بمعدل اقتراع كل 3 أسابيع تقريباً، لتؤكد إفريقيا عزمها على ترسيخ قيم الديمقراطية وثقافة تداول السلطة.

لم تسجل الانتخابات التي نظمت في عدد كبير من الدول الإفريقية احتجاجات كبيرة، ماعدا بعض الدول التي تشهد حالياً اضطرابات ما بعد الانتخابات الرئاسية، التي انتظمت في هذا العام ما يعني أن هذه الشعوب أضحت أكثر تقبلاً للتداول السلمي للسلطة، هذا وقد عكست السنغال وغانا والرأس الأخضر، أمثلة جيدة في الممارسة في المجال الانتخابي، وقد حدث ذلك بجهد المجتمع المدني ووسائل الإعلام والمواطنين الأمر الذي أظهر إفريقيا بمظهر ديمقراطي ناجح من خلال الانتخابات الرئاسية والتي انتمت بعدم التزوير الواضح. إلا أن هناك مشاكل تعيق التداول السلمي للسلطة مازالت تواجه بعض الدول، هذا وقد ساهمت منظمة الأوكاس "الاتحاد الإقليمي لدول غرب إفريقيا بالإضافة إلى دول مثل نيجيريا والسنغال في الـ15 عاماً الماضية بإعطاء صلاحيات لقوات حفظ السلام وظهور منظمات داخلية تكافح من أجل التغيير، كما ساهمت بوركينا فاسو والكونغو

الديمقراطية، وكان هدف هذه المنظمات، الضغط على الحكومات لتكون أكثر شفافية لإجراء انتخابات نزيهة، وتقبل التنازل عن السلطة بعد الخسائر الانتخابية إلا أن رد بعض أفعال بعض الرؤساء جاءوا صادمًا بإغلاق وسائل الإعلام الاجتماعية ومحركات البحث على الإنترنت، كما حدث خلال الانتخابات الرئاسية ببوغندا في فبراير، وفي الكونغو برازافيل في مارس، والجاون وفي غامبيا.

### أولاً: الانتخابات الرئاسية في أفريقيا الوسطى:

انتخابات لتتويج المسار الانتقالي:-

شهدت إفريقيا الوسطى في الأعوام السابقة نزاعات مسلحة أجمعت مراكز الضغط أن لا سبيل للخروج منها دون إجراء ممارسة ديمقراطية وبالفعل تمكنت إفريقيا الوسطى من تنظيم الدور الأول من الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، بعد تأجيل العملية الانتخابية عدة مرات لأسباب أمنية وأخرى تنظيمية. وجاءت نتائج الانتخابات الأولية التي أعلنت في الأسبوع الأول من سنة 2016، لتضع حداً لفترة انتقالية شهدتها البلاد في الأعوام الماضية بسبب الحرب الأهلية التي اندلعت في شهر ديسمبر عام 2013، وأودت بحياة المئات وتهجير وتشريد الآلاف، إثر إطاحة تحالف "سيليك" بالرئيس حينها، فرانسوا بوزيزيه، وتنصيب ميشيل دجوتوديا رئيساً للبلاد واشتدت المنافسة بين الفائزين بالدور الأول من الاقتراع، للظفر بكرسي الرئاسة حيث يسعى كل طرف إلى قلب موازين القوى عبر تشكيل تحالفات قادرة على حسم السباق الرئاسي. إذ أعلنت لجنة الانتخابات المركزية حصول دولوغيلييه على 37.29% من أصوات الناخبين في حين حصل رئيس الوزراء السابق فوستان أركونج تواديرا (58 عاماً) على

62.71% من الأصوات في الجولة الثانية من انتخابات التي جرت في 14 فبراير. يتمثل التحدي الأكبر أمام الرئيس الجديد تواديرا في القضاء على العنف الطائفي في البلاد.

### ثانياً: الانتخابات الرئاسية في يوغندا:

انتخابات الترشح المفتوح:-

يعتبر الرئيس الأوغندي يوري موسيفيني من أطول الرؤساء الإفريقيين عمراً وقد ظل باب الترشح مفتوحاً على مصراعيه أمامه بالتعديلات الدستورية، وهو الرئيس الذي يحكم يوغندا منذ عام 1986 من القرن الماضي، بعد أن أزال تعديل على الدستور في يوليو 2005 حاجز الفترات الرئاسية أمام موسيفيني.

وأعلنت مفوضية الانتخابات في يوغندا، استمرار الرئيس يوري موسيفيني في الحكم بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية بنسبة أكثر من 60% من الأصوات لفترة خامسة ليصبح واحداً من أطول الحكام الأفارقة استمراراً في السلطة. وأجريت الانتخابات الرئاسية في يوغندا في 18 فبراير 2016م والتي تنافس عليها ثمانية مرشحين أربعة منهم يمثلون أحزاب سياسية في حين أن البعض الآخر مستقل، وكان من بين المرشحين الرئيس الحالي يوري موسيفيني الموجود في السلطة منذ ثلاثة عقود. والمرشحون هم:

1. الرئيس المنتهية ولايته يوييري كاغوتا موسيفيني باسم حزب الحركة الوطنية للمقاومة.
2. كيزا بيسيكي كيفيكي باسم حزب منتدى التحول الديمقراطي المعارض.
3. رئيس الوزراء السابق أماما مبابازي- مستقلاً.
4. أبيد بيانكا باسم حزب الشعوب الديمقراطية.
5. بارياموريبيبا فينيسوس- مستقلاً.

6. مويور بين فيث والووبي- مستقلاً.

7. بينون بوتوا بيررا باسم حزب منتدى وحدة الشعوب.

8. مايبيريبي جوسيبي- مستقلاً

الحملة الانتخابية وما صاحبها من أحداث:

قال كيزا بيسيكي زعيم المعارضة للرئيس اليوغندي يوييري موسيفيني إنه ليس لديه أي ثقة في أن الانتخابات التي ستجرى ستكون حرة أو نزيهة متهماً الشرطة بممارسة العنف بشكل متزايد قبل الانتخابات. وقال كيزا بيسيكي زعيم المعارضة الذي خسر ثلاثة انتخابات رئاسية سابقة للصحفيين إن "الحماس الجارف" للتغيير بعد ثلاثة عقود من حكم موسيفيني "أثار الذعر في المعسكر المناهض للتغيير". وأضاف "لهذا السبب أطلقت عناصر من الشرطة اليوغندية ومن الأجهزة الأمنية الأخرى حملة عنف على مؤيدينا وأفسدت حملتنا في كمبالا". ومضى في القول "لا مجال في أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة". وتحدث بيسيكي بعد يوم من اقتحام الشرطة مؤتمره الانتخابي في العاصمة كمبالا مستخدمة الغاز المسيل للدموع مما أسفر عن مقتل شخص وإصابة 19 آخرين واحتجازه لفترة وجيزة. وأوضحت الشرطة أن مؤيدي بيسيكي كانوا في حالة "هياج" وقاموا بأعمال نهب وألحقوا أضراراً بالممتلكات.

وواجه موسيفيني منافسين رئيسيين هما زعيم المعارضة كيزا بيسيكي الذي خاض انتخابات الرئاسة ثلاث مرات من قبل دون نجاح، ورئيس الوزراء السابق أماما مبابازي الذي كان حتى الآونة الأخيرة حليفاً وثيقاً للرئيس الأوغندي. وشارك في الانتخابات نحو 15 مليون ناخب من

أصل 37 مليوناً هم عدد سكان البلاد، أما منافسه الأقرب كيزا بيسيبي والمرشح عن حزب منتدى التحول الديمقراطي المعارض، فقد حصل على نسبة 35 % من الأصوات وفقاً للنتائج النهائية التي أعلنها بادرو كيجوندو، رئيس مفوضية الانتخابات.

المرشح الرئيسي للمعارضة كيزا بيسيبي رفض النتائج وقال في بيان يجب أن "يوصف العملية الانتخابية بأنها الأكثر خداعاً في يوغندا"، كما دعا أيضاً إلى مراجعة مستقلة للنتائج. وذلك للأسباب منها التأخير في إيصال المعدات الانتخابية ووجود أدلة ومعلومات عن بطاقات اقتراع معدة سلفاً وتعطيل مواقع التواصل الاجتماعي والإفراط في استخدام القوة من قبل الشرطة، واعتقال مرشح المعارضة لأكثر من مرة، حيث أعلنت الشرطة أنها احتجزت المرشح كإجراء أمني "احترازي" وقد انتقد المراقبون من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الانتخابات الرئاسية الأوغندية. وقال كبير المراقبين إدوارد كوكان إن الانتخابات قوضها "غياب الشفافية والاستقلالية" في لجنة الانتخابات.

جدول يوضح النسب التي حصل عليها المرشحون

الرقم	اسم المرشح	نسبة الاصوات
1	موسفيني	60,75
2	يسيبي	35,3
3	اماما مبابازي	1,43
4	بيانكا	0,9
5	باريا موبيا	0,55
6	مويوبين	0,55
7	مابيرييري	0,17

### ثالثاً: الانتخابات الرئاسية في جزر القمر المتحدة:

النظام الانتخابي بالتداول بين الجزر

تختلف العملية الانتخابية في جزر القمر عن دول العالم فوفقاً للنظام السياسي المتبع في جزر القمر وبموجب دستور البلاد لسنة 2001م، تكون الرئاسة بالتداول بين الجزر (presidence tournante) ويتم انتخاب الرئيس ونوابه بالاقتراع المباشر بالأغلبية، مما يعني إجراء انتخابات تمهيدية في الجزيرة التي ستولى الرئاسة فقط، ليتم انتخاب المرشحين الثلاثة الذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات في الجزيرة المعنية، ومن ثم انتخابهم على مستوى الجمهورية لاختيار الرئيس من بينهم.

وبهذا المنطلق الذي تم تأسيسه منذ سنة 2001م وجاء العمل به إلى الآن وقد تم إجراء الانتخابات بهذه الطريقة حيث تقدمت الجزيرة الكبرى (2002م - 2006م) بالرئيس غزالي عثمان وتلتها جزيرة هنزوان (2006م - 2011م) برئاسة أحمد عبد الله سامبي، وتلتها جزيرة موهيلي (2011م - 2016م) بعد تعديل

دستور البلاد لرفع مدة الرئاسة إلى خمس سنوات بدلاً من أربع سنوات.

لذلك كانت انتخابات سنة 2016م من نصيب جزيرة مايوت حسب الدستور لكن لم تتمكن الجزيرة من خوضها للانتخابات كونها مستعمرة من قبل فرنسا، وبالتالي رجعت الدورة من جديد إلى جزيرة القمر الكبرى.

الأحزاب السياسية المشاركة :

بموجب خطاب رئيس الجمهورية لدعوة الشعب إلى الانتخابات أسرعرت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات (ceni) إلى فتح باب الترشح في الانتخابات، فتم قبول 25 مرشحاً من بين المتقدمين من جزيرة القمر الكبرى فقط لخوض الانتخابات الأولية، ممثلين للأحزاب السياسية ومستقلين.

الحملات الانتخابية وإجراءات الانتخابات:

بعد فحص أوراق المرشحين والتأكد من مطابقتها لشروط الانتخابات تم استبعاد عدد ممن تقدموا للترشح ومن أبرزهم الرئيس الأسبق الرئيس أحمد عبد الله سامبي كونه ينتمي لجزيرة هنزوان التي سبق وأن حكمت البلاد ممثلاً بشخصيته. بعد رفض الطعن الذي قدمه من قبل المحكمة الدستورية. وبعد ذلك أعلنت اللجنة الوطنية (ceni) للانتخابات رسمياً لمدة شهر وبدأت الحملات الانتخابية في يوم 2016/1/21م أعقبها يوم صمت للانتخابات فسارت الحملات في جو سلمي وهادئ دون تشنج أو احتكاكات بين المرشحين رغم تحفظ المعارضة على وجود عملية تزوير تدبر لصالح مرشح الحكومة.

الانتخابات الأولية : جرت في جزيرة القمر الكبرى يوم 2016/2/21م وأسفرت عن فوز محمد علي صالح ب17,61% ومعين بركة سيد صالح ب15,9% وغزالي عثمان ب14,96% من عدد

المصوتين الذين بلغوا 118.57 من عدد إجمالي المسجلين الذين بلغوا 158.645 بواقع 74,42% نسبة المشاركة. فهؤلاء المرشحون الثلاثة تم تقديمهم على مستوى الجمهورية لينتخب من بينهم رئيس الدولة في الجولة الثانية.

ومن الأحداث التي صاحبت هذه الانتخابات التمهيدية عدم تقبل المعارضة نتيجة الانتخابات حيث اتهمت المعارضة الحكومة بتزويرها لصالح مرشحها مما أدى إلى اندلاع مظاهرات حاشدة في العاصمة وشلل في حركة السير ومحاصرة مقر المحكمة الدستورية مما اضطر إلى تدخل الجيش لحفظ أمن المواطنين ومقرات الحكومة ومؤسسات الدولة، حيث طالبت المعارضة بإعادة فرز الأصوات من جديد لكن المحكمة الدستورية حكمت باعتماد النتائج. ومع ذلك تجمعت المعارضة واتفقت على مساندة مرشح حزب CRC غزالي عثمان في الجولة الثانية. هذا بالإضافة إلى عدم تمكن بعض المواطنين من الإدلاء بأصواتهم نتيجة تأخر فتح مراكز الاقتراع في معظم المناطق بسبب عدم وصول الأدوات الانتخابية.

انتخابات الجولة الثانية: احتدم التنافس في هذه الجولة بين المرشحين الثلاثة الذين أحرزوا أعلى الأصوات في الجولة الأولى آنفة الذكر ليكون التنافس على مستوى الجمهورية حيث جرت الانتخابات في يوم 2016/4/15م، وقد شهدت هذه الجولة تغيرات في موازين القوى إذ تجمعت أحزاب المعارضة لمساندة المرشح غزالي عثمان الذي جاء في المرتبة الثالثة في الانتخابات الأولية، مما أدى إلى تحول التوقعات التي توحى بفوز مرشح الحكومة، فخلال شهر من الحملات الانتخابية كسبت المعارضة الانتخابات بفوز مرشحها غزالي عثمان

2002م إلى يومنا هذا أي ما يقرب 15 سنة من الاستقرار السياسي في جزر القمر.

#### رابعاً: الانتخابات الرئاسية في النيجر:

تعد النيجر إحدى دول ساحل الصحراء الفقيرة والأقل تنمية بشرية وسياسية، لذلك جاء العنوان الرئيس الذي يصف انتخاباتها بأن حملاتها الانتخابية كانت من داخل السجن حيث تم تحديد مبكر ليوم الحادي والعشرين من شهر فبراير 2016م، ليكون يوم الانتخابات المزدوجة - (الرئاسية والبرلمانية)، وفي هذا الإطار تقرر بدء الحملات الانتخابية رسمياً في تاريخ 30 من شهر يناير من العام 2016م، في جو ساخن يشعل نيران تنافس شديد بين المرشحين، لتنتهي فترة الحملة في 19 فبراير.

وقد وافقت المحكمة الدستورية على خمسة عشر مرشحاً ليشاركوا في انتخابات الدور الأول. وكان مما يجله الجميع هو الإجابة على السؤال عن الدور الثاني، هل حقاً سيكون هناك دور ثان أم سيفوز الرئيس المرشح ويعاد انتخابه منذ الدور الأول كما كان شعاره في حملته، وتغنى به أنصاره.

#### مرشحو الرئاسة :

كان من بين هؤلاء المرشحين خمسة مرشحين بارزين فعالين في تاريخ السياسة النيجرية، وكانوا أكثر المرشحين للفوز بالانتخابات، وهم

1- محمد إسفو: رئيس حزب (PNDS-TARAYYA)، وهو الرئيس المنتهية فترة رئاسته الأولى وقتها ويسعى إلى فترة ثانية، ويبلغ من العمر 64 سنة، وهو مهندس للمعادن، تولى منصب رئيس الوزراء مرة ما بين عام 1993 - 1994م، ومنصب رئيس البرلمان مرة ما بين عام 1995م - 1996م، كما تولى قبل ذلك عدة مناصب إدارية، وظل رئيس

وذلك معاقبة لمرشح الحكومة محمد علي صالح حيث أدلت جموع الشعب القمري بأصواتهم بنسبة عالية، وذلك بسبب سوء الخدمات وعدم توفر فرص العمل والغلاء في الأسعار وعدم مقدرة الحكومة على تقديم تلك الخدمات فجاءت النتيجة بفوز غزالي 40,98% في المرتبة الأولى مقابل 39,87% لمرشح الحكومة محمد علي صالح في المرتبة الثانية 18,87% لمرشح معين بركة في المرتبة الثالثة. وقد صاحبت هذه الجولة كثير من الأحداث من أهمها الاحتكاك الشهير بين الناخبين في 13 مركزاً انتخابياً تحديداً في جزيرة هنزوان مما أدى إلى تحطيم المعدات وإغلاق تلك المراكز، وهذا دفع مرشح الحكومة إلى تقديم شكوى لدى المحكمة الدستورية للنظر في هذا الأمر لمخالفته لوائح وقانون الانتخابات القمري، وبعد فحص تلك الشكوى أعلنت المحكمة الدستورية إلغاء نتائج تلك المراكز في يوم 2016/5/30م وأمرت بإعادة الانتخابات في هذه المراكز في 2016/5/11م ورأى المراقبون أن هذه الإعادة تمكن مرشح الحكومة من الفوز، لكن أتت الرياح بما لا تشتهي السفن فكرست فوز مرشح المعارضة. ومن الملفت للنظر أن هذه الإعادة جاءت معززة للتداول السلمي للسلطة ورفضاً للاحتكار وترسيخاً لمبدأ حق الشعب في الإدلاء بأصواتهم وتجسيدها للديمقراطية.

ويعد فرز نتائج تلك المراكز أعلنت المحكمة الدستورية في يوم 2016/5/15م بشكل نهائي فوز مرشح المعارضة غزالي عثمان ب 41,43% مقابل 66,38% لمرشح الحكومة محمد علي صالح وقبل الجميع بتلك النتائج خرجت جزر القمر من أزمة تكاد يكون مصيرها مجهولاً فقدت تكريساً للعملية الديمقراطية التي انتهجتتها تلك الدولة منذ سنة

3- سين عمر: رئيس المعارضة، يبلغ من العمر 60 سنة، انتخب منذ 2009م رئيساً لحزب (MNSD-NASSARA)، وهو أول حزب يسمح له بالبقاء منذ محاولة ديمقراطية النيجر.

تولى منصب رئيس الوزراء ما بين 2007م - 2009م، ثم منصب رئيس البرلمان ما بين 2009 - 2010م، كما تولى قبل ذلك عدة مرات منصب وزير. وقد جاء في المركز الثاني في انتخابات 2011م الماضية.

4- محمن عثمان: يبلغ من العمر 66 عاماً، درس الاقتصاد في فرنسا وكندا، وهو أحد أبرز رجال السياسة في النيجر، إذ كان أول رئيس منتخب ديمقراطياً لهذه الدولة ما بين عام 1993م - 1996م عن حزب المعاهدة الديمقراطية والاجتماعية (CDS-RAHAMA) الذي أسسه منذ 1991م، لكن أسقط نظامه بانقلاب عسكري، ثم عرف حزبه بعد ذلك عدة انشقاقات ونزاعات داخلية أدت في النهاية إلى خلع منه، فتبنى ترشيحه حزب الحركة النيجرية للتجديد الديمقراطي (-MNRD HANKOURI) ليشارك في الانتخابات الرئاسية لعام 2016م.

تولى الحاج محمن عثمان بعد سقوط نظامه منصب رئيس البرلمان مرتين متتاليتين من 1999م - 2004م و2004م - 2009م. كما تولى منصب رئيس اللجنة العالمية لحقوق الإنسان للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا منذ عام 2004م، ورئيس البرلمانين للتجمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا منذ عام 2006م.

5- قاسم مختار: وهو أصغر المرشحين سناً حيث يبلغ من العمر 38 سنة، وهو رئيس ومؤسس حزب

المعارضة حوالي 20 سنة قبل أن يتولى منصب رئيس الجمهورية، ليصبح الرئيس السابع للبلاد، منذ مارس 2011م، حتى يومنا هذا.

يثني عليه أنصاره بتحقيق إنجازات كبيرة لا سيما فيما يتعلق بالبنية التحتية وكذلك جهوده في محاربة "الإرهاب" غير أن المعارضة غير مقتنعة بهذه الإنجازات، وتتهم حكومته بالرشوة والمحسوبية وغياب حرية التعبير وقمع المعارضين.

2- حم أمدو: معارض بارز لرئيس البلاد محمد إسفو، يبلغ من العمر 66 سنة، وهو حامل شهادة مدير إداري في معهد دولي للإدارة العامة (IIAP) بباريس و رئيس حزب الحركة الديمقراطية النيجرية لفيدرالية أفريقية (MODEN/FA-LUMANA)، وقد جاء في المركز الثالث في انتخابات عام 2011.

وكان رئيس البرلمان منذ ذلك التاريخ تحت رئاسة الرئيس الحالي نفسه، الذي تحالف معه للوصول إلى الرئاسة ما أهله لهذا المنصب، لكن حزبه فسح التحالف مع الرئيس إسفو في أغسطس 2013م، لينضم إلى المعارضة.

تولى منصب رئيس الوزراء ثلاث مرات ما بين عام 1995 - 1996م و2000 - 2004م و2005م - 2007م، كما تولى منصب رئيس البرلمان ما بين 2011م - 2014م، وتولى قبل ذلك مناصب عليا عديدة.

وقد هاجر من النيجر في أغسطس عام 2014م عندما تم رفع الحصانة عنه للقبض عليه في ملف قضائي، فلجأ إلى فرنسا حتى نوفمبر 2015م بعد تنصيبه من قبل أنصاره ليمثل الحزب في انتخابات 2016م، عندئذ عاد إلى بلده، وتم القبض عليه وتم حبسه مباشرة إثر هبوطه من الطائرة.



المؤتمر للجمهورية (CPR-INGANCI) والذي تشرح عنه في الانتخابات الرئاسية.

يعتبر قاسم مختار هو الوحيد من بين المرشحين ذو خلفية ثقافية إسلامية حيث درس دراسات إسلامية نظامية، حيث تعلم في المدارس العربية الإسلامية حتى مرحلة الثانوية، ثم واصل دراسته في المدارس الفرنسية إلى أن تحصل على شهادة ماستر في تخصص الاتصالات والتنمية المستدامة.

وتولى منصب وزير الإعلام ما بين 2009م - 2010م، ثم تولى بعد ذلك منصب محافظ مدينة مرادي الاقتصادية من 2011م - 2014م.

الحملات الانتخابية وما صاحبها من حوادث:

هؤلاء الخمسة هم أبرز المرشحين لهذه الانتخابات الرئاسية التي خرج حوالي سبعة ملايين ونصف من الشعب النيجري صباح يوم الأحد 21 من شهر فبراير لينتخبوا خلالها رئيسهم الجديد. بعد حملة سياسية تميزت عن سابقتها بعدة أمور لم تكن تعرفها عادة الحملات الانتخابية.

1- القيام بحملة انتخابية من زنزانه السجن: حيث قام أحد المرشحين بحملته الانتخابية من زنزانه في السجن، وهذا المرشح هو حم أمدو الذي أشرنا إلى أنه تولى عدة مناصب مهمة في البلاد، من أبرزها منصب رئيس الوزراء ورئيس البرلمان.

وقد اتهم هو ومجموعة من المواطنين يبلغ عددهم ثلاثين شخصاً في قضية (محاكاة ولادة) أو ما يسميه البعض بافتراض طفل، ما يعني أن مجموعة من النساء اللاتي من بينهن زوجة هذا المرشح قمن بإجراءات يصعب تفسيرها لإنجاب أطفال، إذ لا تزال حقيقتها إلى اليوم مجهولة حتى لدى المتهمين.

هذا الأمر أدى إلى القبض عليه قبل تقديم ملفات الترشيح إلى المحكمة الدستورية ووضعه في زنزانه

سجن يبعد عن العاصمة بحوالي 180 كيلومتراً. وعندما فتح باب الترشح قدم ملفه وتم اعتماده ضمن ملفات مجموعة المرشحين من قبل المحكمة الدستورية بناء على خلو سوابقه القضائية من أية جنائية حتى الآن. فهو كما نرى لم يشارك في الحملة الانتخابية ولم يجد حتى فرصة لقاء مع صحفيي الإذاعة المرئية الوطنية لعرض ومناقشة برنامجه، كما هو متاح دستورياً لكل مرشح في الانتخابات الرئاسية. هذه الوضعية وصفها كثير من المحللين المهتمين بالقضايا السياسية بأنها غير عادلة؛ بل ذهب البعض إلى وصف القضية التي أدت إلى سجنه أصلاً بأنها مؤامرة سياسية بحتة، بينما على خلاف ذلك يراها منافسوه من الحزب الحاكم كما جاء في عدة إعلانات رسمية أنها قضية قضائية بحتة ليس لأحد حق التدخل فيها؛ لكن مما يضعف هذا الرأي الأخير هو أن جميع المتهمين في القضية باستثناءه، قد تم إطلاق سراحهم منذ أكثر من سنة من قبل المحكمة التي أعلنت بأنها غير قادرة على محاكمة المتهمين لخلو ملف القضية من حجج ثابتة، ولم يبق أحد من بينهم في السجن إلا هو حتى يومنا هذا، والأشد غرابة هو أن هناك أحد المرشحين للانتخابات الرئاسية متهماً كان في نفس القضية وقد تم إطلاق سراحه وقام بحملته الانتخابية كبقية المرشحين.

المرشح حم أمدو إذن قضى فترة الحملة الانتخابية بأكملها في السجن ولم يشارك فيها، بل لم يحظ بالخروج من السجن حتى مع حملات انتخابات الدور الثاني التي تبين مع إعلان النتائج أنه هو الذي سينافس رئيس الجمهورية فيها بعد احتلاله المرتبة الثانية في الدور الأول.



2- ظهور شعارات جديدة غريبة: تميزت بها هذه الحملة الانتخابية عن سابقتها ببروز شعارات عديدة رفعتها الأحزاب الكبرى المشاركة في الانتخابات الرئاسية، تمثلت في:

أ- ضربة واحدة قاضية: رفع هذا الشعار حزب الرئيس الحاكم، ويقصدون به، أن الرئيس المرشح سيفوز منذ انتخابات الدور الأول، وهو طبعاً أمر صعب المنال في دولة مثل النيجر التي تتميز بتعدد الأحزاب المشاركة في الانتخابات الرئاسية، ولذلك رفعوا هذا الشعار كتحد كبير يضعونه أمام المعارضة. وقد تردد هذا الشعار كثيراً في كلمات الرئيس نفسه.

ب- ضربة واحدة في الخارج: رفع هذا الشعار حزب سين عمر، وهو حزب المعارضة الرئيس رسمياً حتى هذه الانتخابات، وهم يعنون به أن الرئيس المرشح لخلافة نفسه نظراً إلى عدم تحقيقه إنجازات جيدة خلال فترة رئاسته الماضية سيفشل منذ انتخابات الدور الأول، ولن يجد حتى فرصة المشاركة في الدور الثاني، وهم بهذا الشعار يتحدونه، وقد فشا هذا الشعار وردده الحاج سين عمر كثيراً خلال خطابه وكلماته أثناء الحملة.

ت- من السجن إلى الرئاسة: وهذا هو شعار المرشح المحبوس حم أمدو، الذي قام بحملته الانتخابية من زنزانة السجن، وقد تغنى به أنصاره ويرمون به إلى أن رئيس حزبهم هذا، سيخرج من السجن ليتولى مباشرة منصب رئاسة الدولة.

وسيكون بهذا أول رئيس يخرج من زنزانة سجن إلى قصر رئاسة في العالم، وتردد هذا الشعار كثيراً في كلمات قيادات حزبه، بل جاء في خطاب مكتوب له هو نفسه، وجهه إلى أعضاء حزبه، ويجدر بنا أن نشير هنا، إلى أن كل الشعارات ذهبت أدراج الرياح

دون أن تتحقق، فلم يخرج حم أمدو من السجن إلى الرئاسة، ولا ضربة واحدة إلى الخارج تحققت حيث فاز الرئيس محمد إسفو بالانتخابات ، ولا حتى الضربة الواحدة القاضية تحققت حيث كان فوز إسفو من الجولة الثانية.

أزمات الانتخابات :

لقد قضى السياسيون ما يقارب ثلاثة أسابيع من الفترة المخصصة للحملة الانتخابية في جو خالف تماماً توقعات الناس، حيث تميزت بهدوء وسكينة إلا في بعض الحالات الاستثنائية والتي شهدت احتكاكات بين الشرطة وأعضاء بعض الأحزاب مما أثار غضب الكثيرين، لكن من حسن الحظ سرعان ما تم احتواء غضبة الجماهير. إلا أنه على الرغم من هذا الهدوء الذي تميزت به الحملة الانتخابية، فإن أجواء الانتخابات جاءت مخالفة تماماً لذلك الهدوء، حيث شهدت أزمات لا يمكن تهميشها؛ إذ كادت تؤدي إلى شبح فتنة في البلاد، وقد جاءت هذه الأزمات في ثوبها المعتاد حيث تمثلت في أشكالها الثلاثة المصاحبة للانتخابات عادة، ويمكن توضيحها فيما يلي:

1- أزمة قبل الانتخابات: قبل الانتخابات بأسبوع وقع خلاف بين المعارضين والحزب الحاكم حول مسألة كادت تؤدي إلى عدم مشاركة المعارضة في الانتخابات، والمسألة هي إصدار قرار بإباحة التصويت بالشهادة للناخب الذي لا يحمل معه أي مستند يثبت هويته.

تم إصدار هذا القرار وسط حالة من الخلاف الكبير بين أعضاء اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة وذلك قبل ثلاثة أيام من الانتخابات. فأعلنت المعارضة إثر ذلك عن رفضها للقرار لاعتباره - حسب رأيها - انتهاكاً لقانون الانتخابات. نتجت عن ذلك ردود

وقد نتج عن هذا الإعلان مباشرة إعلان آخر نقيض له من قبل أعضاء الحزب الحاكم، الذين ردوا على المعارضة بنوع من العنف، ووصفوها بسوء النية.

في غمار هذا النزاع الذي بلغ أوجه بين الطرفين، وخلال هذا الانتظار الطويل الذي وصل منتهاه، اشتد قلق الشعب وفقِد الأمل في استمرار الأمن والاستقرار، حيث ظن الكثير أن الإعلان الأخير للنتائج سيكون في صورة غير مرضية مما قد يؤدي إلى نشوب أعمال عنف كما حدث في كثير من الدول الأفريقية التي شهدت اضطرابات عقب الانتخابات.

#### إعلان النتائج :

مساء يوم الجمعة، في تمام الساعة الخامسة مساء 26 /2/2016، في مؤتمر رسمي حضرته معظم الجهات الرسمية وهيئات السلك الدبلوماسي تم إعلان النتائج من قبل رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، الذي أكد في النهاية وجود انتخابات دور ثان سيشترك فيها رئيس الحزب الحاكم الحاج محمد إسفو الذي جاء في الترتيب الأول من بين المرشحين بنسبة 48.41%، والمرشح المسجون السيد حم أمدر الذي جاء في الترتيب الثاني بنسبة 17.79%، ويليهما رئيس حزب المعارضة الحاج سين عمر الذي جاء في الترتيب الثالث بنسبة 12.11%، ثم الحاج محمن عثمان الرئيس الأسبق للنيجر، الذي جاء بنسبة 6.25%، أما أصغرهم سناً وهو قاسم مختار فقد جاء في الترتيب السادس بنسبة 2.91%.

#### أزمة جديدة :

تمت إحالة النتائج عقب الإعلان إلى المحكمة الدستورية للاعتماد كما هو منصوص عليه في الدستور، وبعد مضي أسبوعين تقريباً من الإحالة، تم إصدار قرار رئاسي عبر مجلس الوزراء، قرر فيه

متبادلة عنيفة بين النشطاء السياسيين المحليين بمختلف انتماءاتهم. وأمام الإصرار على تنفيذ القرار اضطرت المعارضة إلى التنازل عن موقفها قبيل الانتخابات بيوم.

2- أزمة خلال الانتخابات: صاحبت يوم الانتخابات مشاكل عديدة تمثلت في تأخر افتتاح لجان الانتخاب، ووجود بعض الخلل في أدوات تنظيم اللجان الانتخابية ومشاركة الأطفال في الانتخابات، وهجوم مسلحين على بعض اللجان لأخذ الصناديق إلى غير ذلك، مما أدى إلى فقدان ثقة بعض الناس في اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، وتحاملهم على أعضائها. حيث أجرى الناس هذه الانتخابات تحت ضغط كبير في بعض المناطق، وتم توجيه انتقادات حادة إلى اللجنة سيما في تقارير بعض المؤسسات المحلية المشرفة.

3- أزمة ما بعد الانتخابات: أجريت الانتخابات خلال يومين، وكان ذلك أمراً غير مسبوق في تاريخ الانتخابات، وقد أدى هذا الحدث غير المعهود إلى اعتراضات جاءت من قبل بعض الأحزاب وأعضاء بعض مؤسسات المجتمع المدني الذين أعلنوا مراراً عن عدم رضاهم عن الأمر الذي يعتبر - في رأيهم - وسيلة للغش والاحتيال. يضاف إلى ذلك أمر آخر كان له دور كبير في شدة توهج شعلة هذا الاضطراب، ألا وهو تأخير إعلان مجمل النتائج إلى مدة أكثر من المعهودة، حيث تأخر إعلان النتائج إلى خمسة أيام وكان من المفترض أن يتم الإعلان خلال اثنتين وسبعين ساعة بعد إجراء الانتخابات. ونظراً إلى تلك الوقائع وما لوحظ فيها من أمور تبدو مخالفة لسابقتها، فإن المعارضة لم تنتظر نهاية إعلان النتائج، بل أسرعت بإعلان أكدت فيه رفضها للنتائج لعدم مطابقتها لحقائق التقارير.

الرئيس افتتاح الحملة الانتخابية لانتخابات الدور الثاني، فتم بذلك تحديد تاريخ: 2016/03/07م لبدء الحملة، وتاريخ 2016/03/20م لإجراء انتخابات الدور الثاني. هذا القرار نتج عنه أزمة سياسية كبيرة حيث أعلنت المعارضة إثر هذا القرار ما يلي:

- 1- إيقاف مشاركتها في العملية الانتخابية الجارية.
- 2- طلبت انسحاب جميع ممثليها من اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة على كافة مستوياتها.
- 3- طلبت إيقاف مشاركة جميع ممثليها البرلمانيين في نشاطات البرلمان.
- 4- طلبت من كافة أعضائها وأنصارها الاستعداد لأي أمر احتمالي.

مبررين هذا القرار بعدم إعلان النتائج رسمياً من قبل المحكمة الدستورية، وعدم انتظار نهاية مدة رفع شكاوي الأحزاب إليها، ولكون قرار الرئيس منتهكاً للقوانين الانتخابية، إضافة إلى وضوح خرق المساواة بين المرشحين، حيث أحدهما حر بتقلاته بينما الآخر سجين.

و إثر إعلان المعارضة أعلن الحزب الحاكم اعتبار قرار المعارضة متخبطاً ومرتبكاً وحدث بلا تأثير، وأنه لن يغير شيئاً بالنسبة للبرنامج الانتخابي؛ مؤكداً على استعداده لتنظيم الانتخابات مع أو بدون المعارضة.

أجريت مفاوضات بين الطرفين بقيادة البروفسير الطاهر حيغا رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة بنيجيريا الفيدرالية السابق الذي قام بهذه المحاولة مبعوثاً من السفارة الأمريكية لدى النيجر باسم الحكومة الأمريكية، وكذلك تدخلت نقابات المجتمع المدني ونقابات العمال، من أجل إنهاء هذه

الأزمة وعدم تنظيم انتخابات دون شرعية، لكنها فشلت، أخيراً دون الوصول إلى الهدف المرام. وفعلاً انسحب كافة ممثلي الأحزاب المعارضة من اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، والأسوأ من ذلك انسحب ممثلو المجتمع المدني من اللجنة على رأسهم المقرر الأول للجنة "ميكول زودي".

لكن أنصار الحزب الحاكم وأعضاء اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة أصروا على تنظيم الانتخابات في موعدها المحدد حسب القرار الرئاسي المشار إليه أعلاه.

نتائج انتخابات الدور الثاني :

تم إعلان نتائج انتخابات الدور الثاني بعد يومين من إجرائها في تاريخ 22 مارس، ولم يفاجئ فوز الرئيس المرشح الحاج محمد إسفو أحداً، بناء على كونه هو المشارك الوحيد فيها دون منافس. وكانت نسبة النجاح التي أعلنها رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، هي 92.49%، ونسبة المشاركة 59%.

إلا أن المعارضة عقدت جلسة قبل هذا الإعلان بساعة فقط أعلنت فيها مرة أخرى رفضها القبول بنتائج هذه الانتخابات، وأكدت على فشلها لانخفاض نسبة المشاركة فيها من ناحية ولعدم مشاركتها فيها من ناحية أخرى، إضافة إلى ما وجه إليها من شجب وإدانة أتت من كل جانب، محلي وخارجي.

هكذا دخلت الدولة في أزمة شرعية على مستوى المؤسسات والنخب والمجتمع، وهي بلا شك من أسوأ الأزمات السياسية التي إذا حلت بدولة يصعب معها حل المشاكل الناتجة عنها بشكل سريع، ذلك لكونها ستؤدي إلى ضعف تماسك الدولة داخلياً وخلق كبير في سياساتها الخارجية التي تعتبر أخطرها؛ لأن معظم الدول النامية تعتمد بشكل كبير في نجاح تسيير أمورهما على السياسات الخارجية.

33 مرشحاً يتسابقون على نيل ورقة العبور إلى قصر الرئاسة وقد فاز رجل الأعمال باتريس تالون في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية في بنين.

سادسا: جزر الرأس الأخضر الانتخابات التشريعية: جزر الرأس الأخضر دولة صغيرة بالمحيط الأطلسي قريبة من المغرب العربي تنتم بالنضج السياسي، أجرت هذه الدولة انتخابات برلمانية في الربع الأول من العام 2016م، وفق النظام البرلماني الذي تشكل الغالبية به الحكومة، وجاءت نتيجة الانتخابات مؤشرا للاتجاه العالمي في تصاعد المد اليميني حيث أظهرت نتائج، أن حزب المعارضة الرئيسي في الرأس الأخضر فاز بالأغلبية المطلقة في الانتخابات التشريعية وشكل بالتالي الحكومة المقبلة في هذا الأرخبيل الواقع في غرب أفريقيا ويعتمد نظاما شبه برلماني .

وفاز حزب الحركة من أجل الديمقراطية (ليبرالي) بقيادة بوليسيس كوريا أي سيلفا بأكثر من 53 بالمئة من الأصوات أمام الحزب الأفريقي من أجل الاستقلال (عضو الاشتراكية الدولية) الحاكم منذ 2001.

وأقرت رئيسة الحزب الإفريقي جانيرا هوبفر المادا بالهزيمة. حيث حصل المعارض على نصف أعضاء البرلمان فمن 72 مقعدا في البرلمان حصلت الحركة من أجل الديمقراطية على 36 على الأقل مقابل 25 مقعداً للحزب الأفريقي، وحصل اتحاد الرأس الأخضر المستقل والديمقراطي على ثلاثة مقاعد.

سابعا: الانتخابات الرئاسية في الكونغو برازافيل:

لم تخرج الكونغو برازافيل عن سياق السلطة لمن سبق، وهو تقليد إفريقي يعدل فيه الرؤساء الممسكون

**خامسا: الانتخابات الرئاسية في بنين:**

تعتبر الانتخابات الرئاسية في بنين الدولة الصغيرة بغرب إفريقيا انتخابات نموذجية من حيث التزام الرئيس السابق بالدستور والتقارب في عدد الأصوات التي حصل عليها المتنافسون وارتفاع نسبة الناخبين ذوي الاستحقاق في التصويت، هذا وقد نُظمت الانتخابات الرئاسية في بنين في مارس 2016م دون مشاركة رئيس البلاد، بوني يايب، الذي استوفى فترة حكمه الثانية بحسب الدستور وقد حكم بنين لمدة 10 سنوات، ورفض أن يتم تعديل النصوص من أجل الترشح لولاية ثالثة، ضارياً المثل في احترام الدستور والمسيرة الديمقراطية. وترشح عن التحالف الحاكم الذي يتزعمه يايب، رئيس الحكومة الحالي ليونيل زينسو ثم أعلنت لجنة الانتخابات في بنين، تصدّر كلّ من رئيس وزرائها الحالي، ليونيل زينسو، والمرشّح المستقلّ، باتريس تالون، الدور الأول من الانتخابات الرئاسية، بحسب النتائج الأولية الرسمية. حيث حصل "زينسو"، مرشّح الأغلبية الرئاسية وجزء كبير من المعارضة في بنين، على 28.44 % من أصوات الناخبين، في حين حلّ امبراطور القطن في البلاد، تالون، بالمركز الثاني إثر حصوله على 24.80 % . وكانت "نسبة المشاركة الوطنية في الانتخابات قد بلغت الـ 64 %". حلّ رجل الأعمال سيبستيان جيرمان أجافون بالمركز الثالث بـ 23.03 % من الأصوات، يليه تباغاً كلّ من الرئيس السابق لبنك غرب إفريقيا للتنمية، عبدولاي بيو تشانیه، بـ 8.79 %، ووزير المالية والاقتصاد السابق، باسكال إيرينيه كويباكي، بـ 5.85 % من أصوات الناخبين". وتوجّه 4.7 مليون ناخب في بنين، إلى صناديق الاقتراع، للإدلاء بأصواتهم واختيار رئيس من بين

بزماء الأمور الدستور من أجل الترشيح بعد إنتهاء ولاياتهم الانتخابية متجاوزين الحد الأعلى لمرات الإنتخاب.

ففي الكونغو برازافيل، دارت الانتخابات الرئاسية بمشاركة الرئيس ساسو نغيسو الذي استكمل ولايته الرئاسيتين، بحسب دستور عام 2002 الذي حدد الفترات الرئاسية بولايتين تمتد كل فترة منهما 5 سنوات. ولكن نغيسو، الذي يتربع على رأس البلاد منذ 32 سنة، استفاد من تعديل دستوري صادق عليه 92% من الناخبين بعد استخدام أدوات الدولة العميقة الذي علم، في 25 أكتوبر والذي يرفع العقبة الدستورية التي تقف أمام ترشحه لولاية ثالثة. وقد تنافس بالانتخابات الرئاسية تسعة مرشحين، وأعلن عن قطع الاتصالات بشكل كامل يوم الاقتراع واليوم الذي تلاه، وذلك لمنع المعارضة من نشر نتائج وصفت بغير القانونية. كما أن الانتخابات الرئاسية جرت في أجواء متوترة بالعاصمة برازافيل التي شهدت حضوراً عسكرياً مكثفاً، ونصبت الحواجز الأمنية بعدد من شوارعها الرئيسية، ومنعت السلطات استعمال السيارات في كل أنحاء البلاد. كما قطعت السلطات الخطوط الهاتفية والإنترنت والرسائل النصية القصيرة وبررت ذلك بأسباب أمنية. ودعي نحو مليوني ناخب لاختيار رئيس للبلاد، وقد تمكن نغيسو من الترشح لولاية جديدة بعد دخول الدستور الجديد حيز التنفيذ. حيث ألغى الدستور الجديد حاجز العمر وعدد الولايات الرئاسية للترشح للسباق الرئاسي، الأمر الذي استتكرته المعارضة واعتبرته انقلاباً دستورياً، وتحفظت على شفافية العملية الانتخابية قبل بدايتها إثر تصريح الرئيس بالحملة الانتخابية بنيته الفوز بالسباق الرئاسي منذ الجولة الأولى. وكان خمسة مرشحين للمعارضة، وهم غي بريس بارفيه

كوليلاس، وجان ماري ميشيل موكونكو، وكلودين موناري، وأندريه أوكومي ساليسا، وباسكال تساتي مابيلالا، قالوا إن الشروط لم تتحقق لإجراء انتخابات "نزيفة وشفافة وتتمتع بالمصداقية". إلا أن رئيس الكونغورازفيل المنتهية ولايته "دينيس ساسو نغيسو" أنتخب لولاية رئاسية جديدة

### ثامنا: الانتخابات الرئاسية في جيبوتي:

توجه الجيبوتيون يوم الجمعة الموافق 8 من شهر أبريل 2016م إلى صناديق الاقتراع للإدلاء بأصواتهم في الانتخابات الرئاسية التي يتنافس فيها ستة مرشحين يتمثلون في الرئيس المنتهية ولايته مرشح الاتحاد من أجل الأغلبية الرئاسية السيد/ إسماعيل عمر جيلي، وثلاثة مرشحين مستقلين وهم السيد/ حسن إدريس أحمد، والسيد/ جامع عبد الرحمن جامع، والسيد/ محمد موسى علي، ومرشحي المعارضة السيد/ محمد داود شحم، والسيد/ عمر علمي خيربي.

وتعتبر هذه الانتخابات خامس انتخابات رئاسية تشهدها البلاد منذ تبني التعددية الحزبية المطلقة مطلع التسعينيات من القرن الماضي.

وبحسب مراسل وكالة فرانس برس، دُعي حوالي 187 ألف ناخب، أي أقل بقليل من ربع السكان البالغ عددهم (875 ألف نسمة) للإدلاء بأصواتهم في 455 مركز اقتراع في البلاد.

إسماعيل عمر جيلي الذي يحكم منذ العام 1999 هذه المستعمرة الفرنسية السابقة ذات الموقع الاستراتيجي عند مدخل البحر الأحمر، تم انتخابه بأكثرية مريحة.

وقد خاض جيلي (68 عاما) الانتخابات لولاية رابعة من خمس سنوات بعد أن عدل الدستور عام 2010

الذي كان يحد من عدد الولايات. وقد واجه خمسة مرشحين آخرين بينهم ثلاثة مستقلين.

وانقسمت المعارضة على نفسها في هذه الانتخابات بعد أن نجحت في توحيد صفوفها خلال الانتخابات التشريعية عام 2013 تحت راية الاتحاد من أجل الإنقاذ الوطني.

وقررت ثلاثة أحزاب من الاتحاد من أجل الإنقاذ الوطني بينها حزب طاهر أحمد فرح، المتحدث السابق باسم الاتحاد، مقاطعة الانتخابات مندة بما أسمته المهزلة الانتخابية.

ولم تتمكن الأحزاب الأخرى في الاتحاد من الاتفاق على مرشح وتقدمت بمرشحين: محمد داود شحم وعمر علمي خيرى.

وسبق لمعظم أحزاب المعارضة أن أعلنت عن مقاطعتها للانتخابات كما أن بعض القوى الاجتماعية الفاعلة دعت المواطنين إلى مقاطعة العملية التي وصفتها بـ(مهزلة ومسرحية سخيفة). ويذكر أن العملية الانتخابية جرت وسط إقبال ضعيف حيث خلت معظم مراكز الاقتراع من أي وجود للناخبين، ما يعني بأن دعوات المقاطعة التي أطلقتها بعض القوى السياسية والاجتماعية لقت صدىً بين المواطنين.

ومن جهتها أكدت اللجنة الوطنية المشرفة على الانتخابات، أن العملية تمت في أجواء سلمية وديمقراطية وخلت من أي مشاكل أو خروق تذكر.

وفي السياق ذاته أشارت اللجنة إلى أن نسبة المشاركة تجاوزت بحوالي (61%)

وفي مساء السبت الموافق 9 أبريل 2016م أعلن وزير الداخلية السيد /حسن عمر محمد عن فوز الرئيس إسماعيل عمر جيلي بولاية رئاسية رابعة تمتد لخمس سنوات.

ردود الأفعال الرسمية حول نتائج الانتخابات:

ورحب الرئيس جيلي في أول تصريح له . بفوزه بثقة جماهير الشعب قائلاً . قرر الشعب أن يمنحني ثقته ويكلفني مجدداً بأعلى منصب في البلاد وأنا أفهم آماله وتطلعاته وسأعمل منذ الغد لمواجهة تحديات البطالة والإسكان.

بينما أعلن مرشح المعارضة رفضه القاطع لتلك النتائج التي أعلنتها الحكومة واصفاً إياها بالمزورة وغير الحقيقية.

وقد دعا كافة أطراف المجتمع الجيبوتي إلى مواصلة مسيرته النضالية لاسترجاع حقوقه وحرية وإسقاط هذا النظام المستبد الذي جثم على صدور الشعب أكثر من عقد ونيف، عبر جميع الوسائل السلمية المتاحة.

ومن جانبه أشار المرشح المستقل السيد/ محمد موسى علي (تورتور) إلى عمليات تزوير كبيرة شابت الانتخابات مؤكداً أن لديهم أدلة موثقة تثبت ذلك ومن بينها:

قيام الحكومة بطرد مندوبيه من معظم مراكز الاقتراع وهو ما يكشف عن تنفيذها لمخطط التزوير والاحتيال الشامل.

وفي حين أكد رفضه لنتائج الانتخابات المعلنة، بكونها منافية للحقيقة وغير معبرة عن الطموح السياسي للشعب الجيبوتي، فإنه دعا الشعب للدفاع عن سيادته عبر كافة الوسائل السلمية.

**تاسعا: الانتخابات الرئاسية في تشاد:**

فاز إدريس ديبي إبتو (الحركة الوطنية للإنقاذ) الانتخابات الرئاسية، بعد أن حصل على 61.56%، وذلك أمام صالح كزابو (الاتحاد الوطني للديمقراطية

والتجديد) الذي حصل على 12.8% من الأصوات، وذهبت بقية الأصوات إلى المرشحين الآخرين.

تسابق سبعة مرشحين في انتخابات الرئاسة التشادية وقد توجه أفراد الشعب التشادى الى صناديق الاقتراع للدلاء بأصواتهم وسعى الرئيس الحالى إدريس ديبي الذى انتخب عام 1996 الى اعادة انتخابه رئيسا للمرة الثانية لفترة خمس سنوات قادمة ويذكر ان ديبي ابن الرجل المسلم الذى يعمل راعياً وينتمي لقبيلة الزغاوة قد انضم إلى الجيش فى عمر مبكر وأصبح رئيساً للدولة بعد أن أطاح بالرئيس السابق حسين هبرى عام 1990 وأجرى ديبي دراسات عسكرية فى فرنسا وحصل على شهادة طيار عام 1976 ثم درس عام 1985 فى المدرسة الحربية الفرنسية وكان ادريس ديبي قد اشترك فى الحرب ضد الرئيس الأسبق جوكوني عويدي بعد أن أقام تحالفاً مع حسين هبرى الذى أبعده بالقوة فيما بعد ويعتبر ديبي هو الذى مهد لممارسة التعددية الديمقراطية فى تشاد وقد انتخب رئيساً للجمهورية عام 1996 بعد فترة انتقالية استمرت عدة اعوام. وسعى ديبي "الذي وعد فى حملته الانتخابية بخفض حدة الفقر وتدريب الشباب ومكافحة الایدز وتعزيزالديمقراطية" التعددية لانتخابه لفترة رئاسية ثلاثة ونهائية. وقد كان ولد عبد القادر كاموجى رئيس حزب الاتحاد من أجل النهضة والديمقراطية هو المنافس الأقوى من بين المرشحين للرئيس ديبي وكان قد ترشح منافساً له فى الانتخابات الرئاسية. عام 1996 ويذكر إن ولد كاموجى (62 عاماً) وهو مسيحي من جنوب تشاد كان قد أطاح عام 1975 بحكومة الرئيس فرانسوا تمبل باي أول رئيس للبلاد بعد فترة الاستعمار ويشغل ولد كاموجى منصب رئيس البرلمان الذى فاز فيه حزبه بـ27 مقعداً فى

انتخابات 1996 . وكان قد حقق نسبة 30 فى المائة من جملة أصوات الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية عام 1996 اما المنافس الثانى للرئيس ديبي فهو صالح كيبزابو (57عاماً) من حزب الاتحاد الوطنى من أجل التنمية والنهضة وهو مسلم من جنوب غرب تشاد وتولى صالح الذى كان يعمل صحفياً سابقاً عدة مناصب وزارية آخرها وزيراً للزراعة وتم تعيينه فى المنصب بعد أن أيد الرئيس ديبي فى الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية عام 1996 . وكان قد حصل على نسبة عالية من الأصوات فى الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية فى ذلك الوقت وكان حزبه قد فاز بـ12 مقعداً فى انتخابات البرلمان عام 1996 . وبرنامجهم يعتبر مطابقاً لبرنامج كاموجى وهو إزاحة ديبي عن السلطة اما المرشح الثالث المنافس للرئيس ديبي فهو ابن عمر محمداً صالح (52 عاماً) وينتمى لحزب الحرية والتنمية وهو من شرق تشاد ويعتبر منافساً خطيراً للرئيس ديبي للفوز بأصوات شرق البلاد الأمر الذى جعل ديبي يفكر كثيراً فى الحصول على أصوات الناخبين فى شمال البلاد.

وتولى ابن عمر مناصب وزارية عدة فى حكومات الرئيسين هبرى وديبي ووعد ابن عمر فى برنامجه الانتخابى بتحقيق اللامركزية للدولة الموحدة والسلام وتكوين جيش موحد للجمهورية وإدارة موارد البلاد بطريقة واضحة أما المرشح الرابع فهو كاسيرى كوماكوى (52 عاماً) وهو مسلم من الجنوب ورئيس حزب التجمع الوطنى للتنمية والتقدم ولم يكن له نواب فى البرلمان ولكنه شغل مناصب وزارية فى حكومتى هبرى وديبي والمرشح الخامس للانتخابات الرئاسية هو جان بويو الينفويو (63 عاماً) وهو مسيحي من الجنوب وينتمى لحزب الاتحاد من أجل الديمقراطية



والجمهورية. وكان رئيسا للبرلمان في الفترة من 1991 الى 1992 وكان الينفويو قد حصل في الانتخابات الرئاسية عام 1996 على 8 في المائة من أصوات الناخبين أما المرشح السادس فهو نقار ليدجي يارونقار (52 عاما) من حزب اتحاد العمل من أجل الجمهورية . وهو من جنوب تشاد ويعتبر من أكثر المنافسين لديبي في سباق الرئاسة. وكان قد عمل وزيراً في حكومة هبري وأصبح مشهوراً لدفاعه عن حقوق الإنسان ومعارضته لمشروع استغلال البترول في منطقة دوبا ورغم خسارته في آخر انتخابات رئاسية فقد قرر يارونقار أن يحاول مرة ثانية خوض معركة انتخابات الرئاسة وأعلن في حملته. الانتخابية أنه يسعى لتحقيق الفيدرالية في البلاد وتلخص الانتخابات الأخيرة في شاد الوضع السياسي بها من حيث عدم ظهور وجوه جديدة ومن حيث تطلعات البعض للفيدرالية ومن حيث أن ثقل الجنوب المسيحي ربما يصل إلى 30% من الثقل السياسي ألا أن ذلك لا يعبر ضرورة عن نسبة المسيحيين للسكان بقدر ما يعبر عن فاعليتهم ونشاطهم السياسي.

عاشرا: الانتخابات الرئاسية في غينيا الاستوائية:

فاز الرئيس تيودورو أوبانج في غينيا الاستوائية بفترة رئاسة جديدة بعد فوزه في انتخابات الرئاسة التي أجريت يوم 24 ابريل 2016م بنسبة 93.7 من الأصوات. وذكرت حكومة غينيا الاستوائية أن 310 ألف ناخب أدلوا بأصواتهم في الانتخابات، فيما يبلغ عدد الناخبين المؤهلين للتصويت في البلاد 332576 ناخبًا. ويتولى أوبانج 73 عامًا الرئاسة في غينيا الاستوائية التي تقع بغرب أفريقيا منذ 36 عامًا، وهو أطول الرؤساء حكمًا بالقارة الإفريقية. وفي عام 2009، فاز أوبانج بالانتخابات بعد حصوله

على أكثر من 95 بالمئة من الأصوات، وسط اتهامات من المعارضة بتزوير النتائج. ويواجه نظام أوبانج اتهامات واسعة النطاق بالفساد وقمع المعارضة والاستيلاء على دخل البلاد من الموارد النفطية، دون السماح لعامة الشعب بالاستفادة من ثروات البلاد

ويقول البنك الدولي إن 77 بالمئة من سكان غينيا الاستوائية البالغ عددهم 1.2 مليون نسمة يعيشون في فقر، وكان حزبان معارضان في غينيا الاستوائية هما "المقاومة الوطنية في غينيا بيساو" و"الاتحاد من أجل الديمقراطية والتنمية الاجتماعية" والموجودان في أسبانيا قد قدما دعوة إلى مقاطعة الانتخابات الرئاسية في البلاد ودعا حزب "المقاومة الوطنية في غينيا بيساو المواطنين إلي مقاطعة الانتخابات والتعبير عن رفضهم لما أسماه بالمناورات التي يقوم بها الرئيس تيورو أوبانج نغوما من أجل البقاء في سدة الحكم بتواطئ مع أحزاب تابعة له ولا تمثل سوى مصالحها الذاتية ."

وأضاف الحزب أن "هذه المناورات الميكيفيلية تمثل قطعة كاملة مع المعارضة الديمقراطية سواء الداخلية أو الخارجية والتي تطالب بمفاوضات ومشاورات حقيقية وحررة وشفافة بهدف حصر أجندة متوافق بشأنها حول الأنشطة التي تقود إلى إقامة ديمقراطية حقيقية وفعالة في البلاد . كما دعا الحزب المعارضة الداخلية إلى مقاطعة الاقتراع إذ يعتبر برأيها "خطأ سياسياً كبيراً وخيانة.

حادي عشر: الانتخابات الرئاسية في زامبيا:

تم إجراء الانتخابات الرئاسية في زامبيا في 11 /8/2016م كما تم إجراء الانتخابات التشريعية في اليوم نفسه.

القضايا السياسية في إفريقيا

عندما توفي الرئيس السابق مايكل ساتا في 2014م تم تنظيم انتخابات استباقية في يناير 2015م مما مكّن إدغار لونغو من إكمال ولاية المرحوم مايكل ساتا الذي تم انتخابه في 2011م.

وبلغت نسبة الإقبال على التصويت في زامبيا وفقا لعمليات الفرز 56.32% أي أكثر بكثير من 32% التي سجلت مطلع العام الماضي عندما فاز لونغو بفارق ضئيل بالانتخابات ليشغل المنصب الشاغر بعد وفاة الرئيس مايكل ساتا.

وتم تسجيل نحو 6.7 ملايين شخص للإدلاء بأصواتهم في هذه الانتخابات التي لا بد أن يحصل فيها أحد المرشحين على أكثر من 50% وإلا فستجرى جولة انتخابات ثانية.

وكان التصويت قد جرى في ظل أجواء يعمها القلق والتوتر في بعض الأماكن مع تدخل الشرطة للسيطرة على الناس الذين ينتظرون في طوابير طويلة. وقال الناخبون إن هذه الطوابير الطويلة يمكن أن تكون علامة على أن زامبيا تريد التغيير.

ووقعت اشتباكات بين أنصار لونجو في الجبهة الوطنية الحاكمة وهيشيلما في الحزب المتحد للتممية الوطنية في الفترة التي سبقت الانتخابات مما اضطر اللجنة الانتخابية لوقف الحملات الانتخابية في مرحلة ما.

نتائج الانتخابات

المسجلون	6 698 372	
الممتنعون	2 916 867	43,55 %
المصوتون	3 781 505	56,45 %
البطاقات المسجلة	3 781 505	
البطاقات البيضاء أو الفارغة	85 795	2,27 %
البطاقات المعتبرة	3 695 710	97,73 %

المرشحون	الحزب	عدد الأصوات	النسب
إدغار لونغو	الجبهة الوطنية	1 860 877	50,35 %
هاكايندي هيشيلما	الحزب المتحد من أجل التنمية الوطنية	1 760 347	47,63 %
إديث نواكوي	المنتدى من أجل الديمقراطية والتنمية	24 149	0,65 %
أنديفورد باندا	التحالف الشعبي من أجل التغيير	15 791	0,43 %
وينتير كيمبا	حزب رينبو	9 504	0,26 %
سافيور سيسمبا	الحزب التقدمي الموحد	9 221	0,25 %
تيبغني كاووندا	حزب الاستقلال الوطني الموحد	8 928	0,24 %
بييتير سنكامبا	الحزب الأزرق	4 515	0,12 %
ماكسويل موامبا	التجمع الديمقراطي	2 378	0,06 %
مرشحون آخرون	-	0	0 %

وبهذه النتيجة يكون مرشح الجبهة الوطنية " أدغار لونغو قد عزز موقعه رئيسا لزامبيا"

ثاني عشر: الانتخابات الرئاسية في الغابون:

الانتخابات الرئاسية الغابونية 2016 هي الانتخابات الرئاسية العاشرة للجمهورية الغابونية التي عقدت في 27 أغسطس 2016 والتي أعلن فيها المرشح علي بونغو أونديمبا فوزه على نظيره جان بينغ يوم 31 أغسطس 2016م.

وبلغت نسبة المشاركة في التصويت 59,46 بالمئة مع 356890 صوتاً. وحصل بونغو علي 177722 صوتاً منها وبينغ علي 172128 صوتاً.

وتميزت مقاطعة هو-اوغوغو مهد أسرة بونغو بنسبة المشاركة الاستثنائية فيها. وبلغت هذه النسبة 99,93 بالمئة وفاز فيها بونغو بنسبة 95,46 بالمئة، بحسب النتائج المعلنة.

وحسب نتائج رسمية، أعيد انتخاب بونغو لولاية ثانية من 7 سنوات بنسبة 49.80% من الأصوات متقدماً على منافسه المعارض جان بينغ (48.23%)، وهو من رموز نظام الرئيس السابق عمر بونغو والد الرئيس الحالي الذي حكم هذا البلد النفطي الصغير في وسط إفريقيا لمدة 41 عاماً حتى وفاته في 2009.

المحكمة الدستورية في الغابون تقرر نتائج الانتخابات وترفض طعن المعارضة

تقدم زعيم المعارضة بطعن في نتائج الانتخابات لدى المحكمة الدستورية وقد رفضت المحكمة الدستورية في الغابون طعن المعارضة الغابونية في نتائج الانتخابات الرئاسية التي أفضت إلى فوز الرئيس المنتهية ولايته على بونغو بفارق طفيف على زعيم المعارضة جان بينغ في انتخابات 27 آب/أغسطس الماضي. وعقب قرار المحكمة دعا علي بونغو إلى إجراء حوار سياسي يجمع أنصاره وخصومه لتحقيق مصلحة البلاد.

المعارضة تحتج على النتائج

احتجت المعارضة على هذه الأرقام وطلبت بلا جدوى إعادة فرز البطاقات في مكاتب هذه المقاطعة. وقال جان غازيرد نتوتوما ابي المكلف بالإعلام لدى بينغ وكذلك محاميه بباريس إيريك موتي "إن جان بينغ يجدد التأكيد بشدة وباتفاق مع الاتحاد الأوروبي

والولايات المتحدة، إن إعادة العد مكتبا بمكتب، أصبحت الوسيلة الوحيدة لضمان شرعية الاقتراع." وكنت قد اندلعت أعمال شغب في مدينة ليبرفيل عاصمة الغابون فور إعلان إعادة انتخاب علي بونغو رئيساً للبلاد، ووقعت مواجهات بين قوات الأمن ومنتظاهرين كانوا يهتفون "علي يجب أن يرحل" وذلك بعيد إعلان وزير الداخلية باكوم موبيليه-بوبيا، النتائج الرسمية غير النهائية للاقتراع الذي نظم السبت في هدوء.

واستخدمت قوات الأمن الغاز المسيل للدموع والقنابل الصوتية لصد المتظاهرين الذين كانوا يحاولون الوصول إلى مقر اللجنة الانتخابية، بحسب مراسلي فرانس برس.

ومنع الجيش وشرطة مكافحة الشغب والدرك حركة المرور على الطريق السريع، إحدى المناطق الرئيسية في العاصمة، مستخدمين مدافع رش المياه ومدركات خفيفة.

ورغم القنابل المسيلة للدموع، حاول المئات النزول إلى الطريق السريع، وأحرق بعضهم الإطارات، وهتفوا "الانتخابات سرقت" و"جان بينغ رئيساً".

وحلقت مروحيات في الأجواء في حين تصاعد الدخان من عدة أحياء في المدينة. وفي هذا الأثناء أضرم متظاهرون النار في مقر برلمان الغابون في ليبرفيل الأربعاء بعد نزولهم إلى الشوارع فور الإعلان عن إعادة انتخاب الرئيس علي بونغو أونديمبا، كما أفاد عدد من الشهود.

وقال متظاهر في المكان اسمه يانيك لفرانس برس إن "المبنى كله يحترق" وتصاعدت سحب الدخان السوداء ليلا فوق المقر، وفقاً لصحافيين من فرانس برس كانوا في الجوار

ثالث عشر: الانتخابات التشريعية في المغرب:

حددت الحكومة المغربية، الخميس، يوم 7 أكتوبر 2016م موعداً لإجراء الانتخابات البرلمانية، في ثاني استحقاق مماثل تشهده البلاد بعد الإصلاحات الدستورية عام 2011.

وقال وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، مصطفى الخلفي، في مؤتمر صحفي "تقرر تنظيم الانتخابات التشريعية يوم الجمعة 7 تشرين الأول/أكتوبر 2016".

وأضاف أن "فترة تقديم الترشيح لهذه الانتخابات ستكون" من 14 سبتمبر إلى 23 سبتمبر، على أن تنظم الحملة الانتخابية من 24 سبتمبر إلى 6 أكتوبر.

أعلنت وزارة الداخلية المغربية عن فوز حزب العدالة والتنمية بالمرتبة الأولى في الانتخابات التشريعية المغربية يوم 7 أكتوبر/تشرين الأول 2016، محققاً 125 مقعداً في المجموع، بينما حلّ حزب الأصالة والمعاصرة في المركز الثاني بـ 102 مقعداً.

وجاء في النتائج النهائية للانتخابات التشريعية بعد إعلان نتائج اللوائح الوطنية ظهر السبت الموافق 8 أكتوبر 2016م، أنّ حزب العدالة والتنمية حصل على 98 مقعداً في اللوائح المحلية و27 مقعداً في اللوائح الوطنية، وحصل حزب الأصالة والمعاصرة على 81 مقعداً في المحلية و21 في الوطنية بينما جاء المركز الثالث حزب الاستقلال بـ 46 مقعد، في هذه الانتخابات التي بلغت نسبة المشاركة فيها 43 بالمئة مقعداً، إذ حقق 35 مقعداً محلياً و11 وطنياً، بينما حقق حزب التجمع الوطني للأحرار المركز الرابع بـ 37 مقعداً في المجموع، وحلّت الحركة الشعبية في المركز الخامس بـ 27 مقعداً، بينما حقق الاتحاد الاشتراكي 20 مقعداً. وحاز حزب الاتحاد الدستوري على 19 مقعداً، ونال حزب التقدم

والاشتراكية 12 مقعداً، وحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية ثلاثة مقاعد، وفيدرالية اليسار الديمقراطي مقعدين، ومقعد واحد لكل من حزب الوحدة والديمقراطية وحزب اليسار الأخضر المغربي.

وكان وزير الداخلية محمد حصاد قد أعلن في مؤتمر صحفي في الساعات الأولى من صباح اليوم السبت 08 أكتوبر/تشرين الأول 2016، أن حزب العدالة والتنمية حقق المرتبة الأولى في اللوائح المحلية بتحقيقه 99 مقعداً، قبل أن يتم تخصيص مقعد واحد للحزب في النتيجة النهائية للوائح المحلية دون أن يؤثر ذلك على تصدره الانتخابات.

#### رابع عشرة: الانتخابات الرئاسية في غامبيا:

يحيى جامع يمى بخسارة مفاجئة في انتخابات الرئاسة في غامبيا أمام آدم بارو تم إجراء الانتخابات الرئاسية الغامبية يوم الخميس الموافق 1 ديسمبر 2016م وحظر استخدام جميع المكالمات المحلية والدولية في هذا البلد الواقع في غرب أفريقيا، ولم يشرف على الانتخابات مراقبو الاتحاد الأوروبي أو المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إكواس) وعارض مسؤولو غامبيا وجود مراقبين غربيين، لكن الاتحاد الأوروبي أوضح قبل التصويت أنه لن يشرف على الانتخابات بسبب المخاوف المتعلقة بنزاهة عملية التصويت، إلا أن الاتحاد الأفريقي أرسل عدداً قليلاً جداً من المراقبين للإشراف على الانتخابات وبدأ الرئيس الغامبي واتفا من الفوز إلا أنه فوجيء بنتائج الانتخابات إذ منى يحيى جامع، رئيس غامبيا الذي يحكم البلاد منذ 22 عاماً، بخسارة مفاجئة في الانتخابات العامة في البلاد في مواجهة رجل الأعمال آدم بارو والذي نجح في حصد 45 في المائة من أصوات الناخبين.

وأقر الرئيس جامع، الذي جاء إلى السلطة عبر انقلاب في عام 1994، بهزيمته في الانتخابات، حسبما أعلن رئيس لجنة الانتخابات علي معمر نجي.

وقبل إعلان النتيجة النهائية، دعا نجي إلى التزام الهدوء بعد أن دخلت البلاد في أجواء غير متوقعة. إذ لم تشهد غامبيا انتقالاً سلساً للسلطة منذ الاستقلال عام 1965.

وقالت لجنة الانتخابات إن بارو حصل على 263 ألفاً و515 صوتاً (45.5 في المئة) في الانتخابات التي أجريت الخميس، في حين حصد الرئيس جامع 212 ألفاً و99 صوتاً (37.7 في المئة)، في حين جاء المرشح ماما كاندو في المركز الثالث وحصد 102 ألفاً و969 صوتاً (17.8 في المئة)

وقال نجي بعد إعلان النتائج: "سنكون هناك احتفالات، وستكون هناك خيبة أمل، لكننا ندرك أننا جميعاً مواطنو غامبيا".

وذكرت تقارير أن بارو، الذي يدير شركته الخاصة للتطوير العقاري، كان قد عمل كحارس أمن في متجر في لندن .

وفي حملته الانتخابية، وعد بارو بأنه سيعمل على إنعاش اقتصاد البلاد الذي يعاني من مصاعب دفعت آلاف المواطنين إلى مغادرة البلاد إلى أوروبا في رحلة محفوفة بالمخاطر .

ويقود بارو تحالفاً معارضاً من سبعة أحزاب، وهو أكبر تحالف معارض منذ الاستقلال، حسبما ذكرت وكالة فرانس برس.

وكان يحيى جامع (51 عاماً)، وهو مسلم متدين، صرح في السابق بأنه سيحكم البلاد "لمليار عام بمشيئة الله".

وقال نجي رئيس لجنة الانتخابات للصحفيين: "إنه بالفعل أمر فريد أن يقر شخص حكم هذا البلد لفترة طويلة جداً بخسارته في الانتخابات".

ويقول عمر فوفانا مراسل بي بي سي في العاصمة "بانغول" إن مواطني غامبيا، ومعظمهم من الشباب، بدأ أنهم يطمحون إلى التغيير خلال فترة الحملة الانتخابية.

واتهمت منظمات حقوق الإنسان الرئيس جامع، الذي زعم في الماضي أن بإمكانه علاج الإيدز والعقم، بالقمع والانتهاكات.

وأعتقل العديد من قادة المعارضة سابقاً بعد أن شاركوا في مظاهرة احتجاج نادرة في أبريل/نيسان الماضي.

يحيى جامع يعترف بهزيمته أمام اداما بارو في الانتخابات الرئاسية في غامبيا

اعلن اداما بارو الذي فاز في الانتخابات الرئاسية في غامبيا الجمعة ولادة "غامبيا الجديدة" بعد 22 عاماً من حكم يحيى جامع الذي اعترف بهزيمته وهناً خصمه متمنياً له النجاح.

وقال جامع في تصريحات بثت مباشرة على التلفزيون بينما كان جالساً أمام مكتبه إن "الغامبيين قرروا أن انسحب وصوتوا لشخص لقيادة البلاد، أتمنى لكم الأفضل".

وكان يحيى جامع يؤكد خلال الحملة أنه واثق من فوزه في الاقتراع، وقد أثار مخاوف معارضيه من احتمال رفضه لنتيجة الانتخابات.

واتصل يحيى جامع الذي كان يقول انه سيحكم "مليار سنة ان شاء الله"، بخصمه وهناً، وقال "أنت الرئيس المنتخب لغامبيا أتمنى لك الأفضل"، مؤكداً أن هذه الانتخابات "كانت الأكثر شفافية في العالم".

من جهته، أعلن بارو أن "الرسالة إلى سكان غامبيا هي أنه حان وقت العمل". وأضاف "إنها غامبيا جديدة ووضع جديد من أجل التغيير والتنمية في بلدنا."

رفض الرئيس الغامبي يحيي جامع، الاعتراف بنتائج الانتخابات الرئاسية بعد أسبوع على اعترافه بالهزيمة أمام مرشح المعارضة، الأمر الذي يشي باندلاع موجة اضطرابات مدنية في البلاد. وحسب ما أوردت صحيفة "ذا تايمز" البريطانية، فإن جامع يسعى في الوقت الراهن إلى تمديد فترة حكمه التي دامت 22 عامًا، معتبراً أن هناك "أخطاء غير مقبولة" ارتكبتها السلطات الانتخابية، في انتخابات 1 ديسمبر/كانون الأول الجاري، والتي لقي فيها هزيمة أمام مرشح المعارضة، آدام بارو، الذي كان يعمل حارس أمن في شركة للتجزئة في لندن، والذي فاز بنسبة أكثر من 45% من أصوات المشاركين.

وكان جامع أقرّ بهزيمته في الانتخابات بعد إعلان النتائج، مما أثار حالة من التفاؤل لدى سكان هذا البلد الواقع غربي أفريقيا، والذين يبلغ عددهم 1.8 مليون نسمة. فيما انتشرت قوات من الجيش لتأمين العاصمة "بانغول" تحسباً لخروج مظاهرات معارضة للنتيجة.

وبعد ثلاثة أيام أجرت اللجنة الانتخابية المستقلة تحقيقاً اعترفت على إثره بوجود خطأ في احتساب الأصوات أدى إلى تقليص الفارق بين جامع وبارو من 9 إلى 4 في المائة. لكن جامع تراجع عن اعترافه في خطاب متلفز بثه التلفزيون الحكومي ودعا خلاله إلى تصويت جديد، قائلاً: "إنها أكثر انتخابات غير نزيهة شهدتها البلاد. وأدعو إلى انتخابات جديدة وشفافة ستشرف عليها لجنة انتخابات مستقلة وعادلة"، محذراً الشعب الغامبي من التظاهر

للتنديد بقراره، مضيفاً: "للمرة الثانية أقول إنني لن لن أقبل بنتائج هذه الانتخابات".

وسرعان ما أدانت المعارضة والسنغال والولايات المتحدة، تصريحات جامع. وصرحت وزارة الخارجية الأميركية بأن موقف جامع خرق مستهجن لثقة الشعب الغامبي في بلاده. وأشار في بيان رسمي إلى أن رفض جامع لنتائج الانتخابات "محاولة فاضحة لتقويض إيمان الشعب الغامبي بعملية انتخابية ذات مصداقية". وأضاف البيان أن هدف جامع هو "البقاء في السلطة بطريقة غير شرعية".

ودعت السنغال، خلال جلسة لمجلس الأمن الدولي، جامع إلى قبول "الخيار الديمقراطي الذي عبر عنه الشعب"، فيما دعا باباتوندي أولغبوغي، نائب مدير "هيومن رايتس ووتش"، المجتمع الدولي لا سيما المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والاتحاد الأفريقي، إلى الاحتجاج على أي محاولة غير مشروعة لتقويض إرادة الشعب الغامبي.

ودعا مانكيور ندياي وزير خارجية السنغال، العضو غير الدائم في مجلس الأمن حالياً، جامع إلى احترام نتيجة الانتخابات. وحذره من الإضرار بمصالح السنغال أو مواطنيها في غامبيا، الواقعة غرب أفريقيا. في هذه قمة خاصة للمجموعة الاقتصادية لإفريقيا الغربية بالأزمة السياسية في غامبيا تم تعيين الرئيس النيجيري بخاري وسيطاً لهذه الأزمة وقد وجّه الرؤساء الدعوة لكل الناشطين والفاعلين بالالتزام بالتحفظ.

ومن جهته قال الرئيس السنغالي ماكي سال إن هذه الأزمة لا تستلزم اللجوء إلى استخدام القوة وإنما الحل الأمثل لهذه الأزمة السياسية هي الحوار والتفاوض والحل السياسي.

ووفقاً للدستور الغامبي فإن تاريخ 19 يناير 2016م هو يوم التسليم والتسليم للسلطة في غامبيا في حين

أنّ الرئيس يحيى جامع يريد أن يُلغى نتائج الانتخابات وإجراء انتخابات جديدة. ويجدر بالذكر أنّ الدعوات الموجهة للرئيس الغامبي للتخلي عن السلطة متزايدة فقد قام اتحاد القضاة أولاً بهذه الدعوة ثم أساتذة الجامعات ثم طلاب القانون وأعضاء الغرف التجارية الغامبية. وانضمت القوات الخاصة النيجيرية لقوات السنغال في السابع والعشرين من ديسمبر 2016م لإجبار الرئيس الغامبي المنتهية ولايته والخاسر للانتخابات الحالية تسليم السلطة عنوة لخلفه الرئيس المنتخب الجديد. وفي آخر تطور أعلن قائد الجيش الغامبي أنه لن يسمح لأية قوة مهما كانت أن تدوس سيادة غامبيا وأنه من مؤازري الرئيس عمر جامع.

#### خامس عشر: الانتخابات الرئاسية في غانا:

شهد هذا العام 2016 استحقاق انتخابي لمواطني دولة غانا التي كان يطلق عليها في الماضي ساحل الذهب، وتعتبر غانا ذات الست وعشرين مليون نسمة من الدول الإفريقية المتطورة والغنية نسبياً.

بدء التصويت في الانتخابات الرئاسية في غانا وتعد غانا منارة للديمقراطية في غرب أفريقيا واتسمت الانتخابات فيها بالسلمية. ومنذ عام 2000 غير الناخبون حكومتين، . وبالإشارة لانتخابات ديسمبر من هذا العام 2016 فقد اصطف الناخبون في طوابير طويلة أمام المقرات الانتخابية في غانا يوم الأربعاء السابع من ديسمبر 2016 للإدلاء بأصواتهم في انتخابات يسعى فيها الرئيس جون ماهاما لولاية ثانية وأخيرة رغم التباطؤ الحاد للاقتصاد منذ توليه الحكم.

ورغم إجراء عدد قليل من استطلاعات الرأي إلا أن معظم المحللين السياسيين قالوا إن الانتخابات ربما

تشهد منافسة حامية بين الرئيس وزعيم المعارضة نانا أكوفو-أدو وهو وزير خارجية سابق.

واصطف الناخبون أمام مراكز الاقتراع تعبيراً عن حماسهم للمشاركة في انتخابات تشهد منافسة قوية.

وقالت كومفورت لاريا (78 عاماً) التي وقفت منذ الرابعة صباحاً (0400 بتوقيت جرينتش) أمام مركز اقتراع في منطقة تيشي بالعاصمة أكرا "أريد تسجيل شعوري القوي تجاه هذا البلد بإبهام يدي وأقل ما يمكنني تقديمه هو التضحية بنومي." ورفضت الكشف عن المرشح الذي ستمنحه صوتها.

ويقول الحزب الوطني الجديد المعارض إن الحكومة أساءت إدارة الملف الاقتصادي وأهدرت موارد الدولة مما تسبب في معاناة وزيادة في معدل البطالة.

وانتشرت قوات الأمن بصورة مكثفة فيما أرسلت الأحزاب السياسية ممثلين لها إلى المقرات الانتخابية البالغ عددها 29 ألفاً في أنحاء البلاد لمراقبة سير العملية الانتخابية.

ويبلغ عدد الناخبين المسجلين 15.7 مليون شخص من إجمالي 26 مليون نسمة. ويتنافس خمسة مرشحين آخرين على المقعد الرئاسي رغم أن فرص فوزهم ضئيلة.

أمريكا تشيد بالانتخابات الرئاسية في غانا

وحصل الرئيس الحالي جون دراماني ماهاما على 44.4 بالمائة من الأصوات.

وقال مارك تونر المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، «الطبيعة السلمية والشاملة للانتخابات كانت بمثابة شهادة لمواطني غانا وديمقراطيتها النابضة بالحياة».

وأضاف أن الولايات المتحدة أثنت على ماهاما لاحترامه نتيجة الانتخابات ولأنه "برهن على القيادة



والالتزام بالديمقراطية المعروفة عن غانا في جميع أنحاء العالم".

فوز مرشح المعارضة نانا أكفو آبدو

وقد أعلنت النتائج التي نشرت عبر موقع اللجنة الانتخابية عن فوز للمعارض نانا أكفو آبدو حيث منحه نسبة 54.78 بالمائة من الأصوات المعبر عنها، فيما منحت الرئيس الحالي جون ادراواني ماهاما الساعي إلى فترة ثانية نسبة 43.9 بالمائة. هذا ويتنافس في الانتخابات سبعة مرشحين من أبرزهم الرئيس المنتهية ولايته جون ادراواني والمعارض نانا أكفو آبدو المرشح للانتخابات الرئاسية للمرة الثالثة.

ويقدر عدد المشاركين في الانتخابات بحوالي 15 مليون ناخب موزعين على 28922 مركز اقتراع عبر عموم التراب الغاني.

احتفالات في غانا عقب فوز زعيم المعارضة بانتخابات الرئاسة

قالت محطتان إذاعيتان خاصتان الجمعة إن نانا أكفو-أدو زعيم المعارضة الرئيسية في غانا فاز في انتخابات الرئاسة بأغلبية مطلقة متغلباً على الرئيس جون ماهاما

واستندت إذاعة (جوى إف.إم) وإذاعة (سي تي إف.إم) اللتان تحظيان بالاحترام إلى نتائج أعلنت على مستوى الدوائر للانتخابات التي جرت يوم الأربعاء. ومن المقرر أن تبدأ اللجنة الانتخابية الإعلان عن النتائج الجمعة.

وأظهر موقع (جوى إف.إم) الإلكتروني أن أكفو-أدو حصل على 53 في المائة من الأصوات في حين حصل ماهاما على 45.15 في المائة بعد فرز الأصوات في 217 دائرة انتخابية من 275 دائرة. وذكرت محطة (سي تي إف.إم) أن أكفو-أدو حصل

على 54.8 في المائة بناء على فرز الأصوات في 190 دائرة.

شغل أكفو-أدو (72 عاماً) من قبل منصب المدعي العام ثم عمل وزيراً للخارجية في حكومة الحزب الوطني الجديد التي تولت مقاليد السلطة في 2001 لثمانى سنوات. وهذه ثالث مرة يترشح فيها لمنصب الرئيس على قائمة الحزب.

وخاض ماهاما الانتخابات في وقت يعانى فيه الاقتصاد تباطؤاً منذ تولى السلطة عام 2013 لأسباب منها تراجع الأسعار العالمية لسلع تصدرها غانا مثل الذهب والنفط والكاكاو.

وقال أكفو-أدو لمئات من أنصاره الذين كانوا يغنون ويرقصون في حديقة منزله بالعاصمة أكرا "نحن في الحزب الوطني الجديد واثقون تماماً في أننا حققنا نصراً مدوياً وتاريخياً".

وتعد غانا منارة للديمقراطية في غرب أفريقيا واتسمت الانتخابات فيها بالسلمية بشكل عام.

الخلاصة:

شهدت معظم دول أفريقيا انتخابات رئاسية، عملت بعض من دولها بمبدأ التداول السلمي للسلطة بينما شهدت دول أخرى اعتراضات واتهامات بالتزوير وانتهاج مبدأ التوريث أو الاستمرارية في الحكم، مما أدى لأعمال عنف واضطرابات متعددة.

أجريت معظم الحملات الانتخابية في إفريقيا في مناخ سلمي دون أعمال عنف إلا أن تاريخ بعض البلدان وثغرات مؤسساتها جعلها عرضة لكل الاحتمالات.

والأحداث المدروسة في هذا السياق توحى بقدرة الجهود الحكومية ومنظمات المجتمع المدني على احتواء أعمال العنف بشكل فعال وخاصة أن 95% من حوادث العنف بدأت بعد أشهر من يوم الاقتراع

مما يعني أن التدخل المبكر من المجتمع الدولي يكون ناجحاً في احتواء العنف.

ويجب على المنظمات الدولية العمل على تعزيز الجهات الفاعلة في تفعيل الإنذار المبكر والتدخل المبكر وأن تجعل ذلك في صدارة برامجها وأولوياتها إذا ما رغبت في لعب دورها بشكل فعال في احتواء الأزمات عند بدايتها لاستمرار مبدأ التداول السلمي للسلطة عملاً مع الجهات والمؤسسات الحكومية حيث إن الإنذار المبكر يستدعي الاستجابة المبكرة.

**سادس عشر: الانتخابات التشريعية في كوت ديفوار**  
التحالف الحاكم في الكوت ديفوار يحصل على الأغلبية المطلقة في الانتخابات

يطلق الفرنسيون على ساحل العاج بالفرنسية Cote d'Ivoire كوت ديفوار وهي دولة كانت خاضعة للاستعمار الفرنسي في غرب إفريقيا تحدها غانا من الشرق، وغينيا وليبيريا من الغرب ومالي وبوركينا فاسو من الشمال، وتشرف من الجنوب على خليج غينيا والمحيط الأطلسي، عاصمتها السياسية مدينة ياموسوكرو بينما أكبر مدنها ومركزها الاقتصادي مدينة ابيدجان في الجنوب قرب الساحل ومن أهم مدنها بواكي، وجانوا. اللغة الرسمية هي اللغة الفرنسية وتعود تسميتها إلى التجار الإفريقيين كانوا يجمعون أنياب الأفيال ويعرضونها للبيع في أكوام على سواحلها فأخذت أسمها من تجارة العاج، ساحل العاج عضوة في الإتحاد الإفريقي مساحتها الإجمالية 322,462 كم، يقدر أن يبلغ عدد سكانها 26.997.000 سنة، في هذا العام أصبحت ساحل العاج تحت الحماية الفرنسية في عام 1843 وفي عام 1893م أصبحت مستعمرة فرنسية، وأصبحت دولة مستقلة في 7 أغسطس 1960م في الفترة من

1960 إلى 1993 كان يقوده فليكس هوفوييه بوانييه منذ نهاية حكم بوانييه، شهدت البلاد انقلابين عسكريين في عامي 1999 و2001م (حرباً أهلية ولكن بعد الانتخابات الأخيرة تم التوصل إلى إتفاق سياسي بين الحكومة الجديدة والمتمردون أدت إلى عودة السلام، وتحفظ ساحل العاج بعلاقات سياسية واقتصادية تتسم بالتعاون مع جيرانها في غرب إفريقيا، في نفس الوقت تحتفظ بعلاقات وثيقة مع الغرب، وخاصة فرنسا.

يعتمد اقتصاد ساحل العاج إلى حد كبير على الزراعة من خلال إنتاجها للقهوة والكاكاو، إلا أن حوالي ربع السكان يعيشون تحت خط الفقر الدولي أقل من 1.25 دولار في اليوم، وقد جرت الانتخابات البرلمانية نهاية هذا العام في الثالث الأخير من شهر ديسمبر إذ فتحت مراكز الاقتراع أبوابها، بتأخير كبير عن موعدها المحدد في كوت ديفوار حيث دعى أكثر من 6.2 ملايين ناخب إلى الأدلاء بأصواتهم لتجديد الجمعية الوطنية، كما ذكرت وكالة فرانس برس. وقد تم اختيار الناخبون ل255 نائباً لولاية مدتها خمس سنوات في هذا الاقتراع، وقد أملت الغالبية الرئاسية في الحصول على أغلبية مطلقة فيه، رغم وجود عدد كبير من المرشحين المعارضين والمنشقين.

ويجدر بالذكر أنّ الانتخابات التشريعية في العام 2011م قاطعها حزب الجبهة الشعبية (FPI) الإفوارى التابع للرئيس السابق لوران باغبو بعد خسارة حزبه الانتخابات الرئاسية متهمين حزب الحسن وتارا الحاكم بالدكتاتورية ومما فتح باب الديمقراطية واسعاً أمام حزب لوران باغبو للقبول في المشاركة في الانتخابات التشريعية التي أجريت في يوم الأحد الموافق 2016/12/18م هذا مؤشر قويّ

لليوم الديمقراطية في هذا البلد حيث تجنبت سيناريو المقاطعة.

غاب حزب لوران باغبو عن أجهزة اتخاذ القرارات في كوت ديفوار منذ خمسة سنوات في العام 2011م - 2016م وقد عاد إلى الساحة السياسية بتقديم 186 مرشحاً في الانتخابات الرئاسية للعام 2016م للسباق لعدد 255 برلمانياً في مجلس النواب الوطني الإفوارى للمشاركة في تنمية البلاد والشعب الإفوارى فمثلاً ترشح MARCEL GOSSIO مدير العام لميناء أبديجان السابق وهو من حزب FPI الجبهة الشعبية الإفوارية حزب الرئيس السابق لوران باغبو وقال إنّه يريد أن يكون برلمانياً للتنمية ولا يكون تقليدياً للتصويت في البرلمان فقط وإنما يقوم لحل مشكلات الشعب.

يرى المراقبون والمحللون السياسيون أنّ عودة الحزب شيء جميل جداً لأنّ عدم مشاركته في البرلمان يجرمه من التعبير بصورة رسمية وإنّ العودة ستمكنه من المشاركة في اتخاذ القرارات ويمكن عبر البرلمان أن يكون له منبرا رسمياً وبحسن الحظ أنّ كسب 8 أشخاص في البرلمان يمكن تكوين مجموعة برلمانية ومن خلاله يمكن أن يعود الحزب مرة أخرى للرئاسة خاصة أنّ فترة ولاية الحسن وترا ينتهي في مطلع العام 2020م<sup>1</sup>.

نتائج الانتخابات التشريعية

فاز تجمع الهوفوتيين من أجل الديمقراطية والسلام (التحالف الحاكم)، بالمرتبة الأولى في الانتخابات التشريعية التي جرت يوم الأحد الموافق 2016/12/18م، بحصوله على 167 مقعداً في الجمعية الوطنية الإفوارية، حسب نتائج أعلنتها

اللجنة الانتخابية المستقلة في الأربعاء الموافق 2016/12/21م بأبيديجان وفاز التحالف الحاكم بنسبة 75ر67 في المائة من مقاعد الجمعية الوطنية البالغ عددها 255 مقعداً، ما يمنحه الأغلبية المطلقة بالمجلس.

وأوضحت اللجنة الانتخابية المستقلة أنّ نسبة المشاركة في هذه الانتخابات بلغت 34ر10 في المائة.

وحصل المستقلون على 75 مقعداً (53ر29 في المائة)، مع العلم أنّ أغليبتهم ينتمون لتجمع الهوفوتيين الحاكم لكنهم لم يحظوا بترشيح التحالف لخوض الانتخابات باسمه.

وفي المرتبة الثالثة ب6 مقاعد، حل حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والسلام بكوت ديفوار، الذي يتزأسه عبد الله مباري توكوس، وزير الخارجية السابق الذي خرج من الحكومة إثر تعديل وزاري أجراه رئيس الجمهورية يوم 25 نونبر المنصرم.

وحصل حزب الاتحاد من أجل كوت ديفوار الذي يرأسه وزير الإسكان والسكن الاجتماعي السابق، الذي خرج من الحكومة في إطار التعديل الوزاري ل25 نونبر، على ثلاثة مقاعد (18ر1 في المائة). أما الحزب المعارض الرئيسي، الجبهة الشعبية الإفوارية، فقد حصل على ثلاثة مقاعد فقط.

### سابع عشر: الانتخابات الصومالية:

راهن الصوماليون على الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي كان مقرراً أن تجرى نهاية سبتمبر 2016م، إذ يتطلع المواطنون إلى طي صفحات الخراب والصراعات القبلية، والعودة إلى الاستقرار واستعادة الدولة هيبتها، رغم التحديات التي تحيط بتلك الانتخابات، مع إصرار الرئيس الحالي حسن

<sup>1</sup> Gratien Rukindikiza , Editoriale, débat sur Africa24, 01:36 GMT, 17déc 2016

شيخ محمود، على إجرائها باعتبارها "اختباراً عملياً له".

بعد الإطاحة بالحكم المركزي عام 1991، ودخول الصومال مرحلة الفوضى التي أتت على الأخضر واليابس، خاض الصومال 4 انتخابات رئاسية وبرلمانية؛ ثلاثة منها عقدت خارج البلاد في كينيا وجيبوتي، بينما الأخيرة التي انتخب فيها الرئيس الحالي (انتهت ولايته في العاشر من سبتمبر 2016)، عقدت في العاصمة مقديشو، غير أن الانتخابات الأخيرة قد كانت مختلفة عن سابقتها من حيث حجم التمثيل السياسي والمشاركة، وكيفية إجرائها.

وعادةً ما تكون الانتخابات بالصومال رئاسية وبرلمانية معاً، وتجري بطريقة غير مباشرة حيث ينتخب مندوبو القبائل - وليس الشعب - المجلسين بغرفتيه "الشيخ" و"الشعب" (البرلمان)، وبدوره ينتخب الأخير رئيس البلاد من بين المرشحين للرئاسة.

وبهذا الخصوص، يقول "محمد عثمان" مدير مركز آفاق للإعلام (مستقل للأناضول، إن الانتخابات المقبلة ستشكل انتخابات استثنائية من حيث المشاركة السياسية، وتأييد المجتمع الدولي الذي يسعى جاهداً لتحقيق مشهد سياسي فريد من نوعه، يعكس النموذج السياسي الذي تمر به البلاد، رغم التحديات الأمنية والاقتصادية.

وأضاف عثمان، أن المجتمع الدولي فشل في تحقيق انتخابات شعبية داخل الصومال، نتيجة عدم بسط الحكومة سيطرتها على جميع أنحاء البلاد، والتهديدات الأمنية التي لا تزال قائمة في بعض الأقاليم الصومالية، إلى جانب غياب آليات تضمن نجاح تلك الانتخابات، ما دفعه إلى التوجه نحو

انتخابات غير مباشرة تكون الأقاليم الإدارية والتركيبية القبلية منطلقاً رئيسياً لها.

ومضى قائلاً إن حالة من الاستقطاب السياسي تسود مؤخراً بين الحكومة الصومالية ورؤساء الأقاليم الفيدرالية، حول توقيت الانتخابات، وتوفير الظروف والأجواء المناسبة للخروج بها نزيهة وذات شرعية واسعة.

وقد جرت الانتخابات الأخيرة، وفق نظام "المحاصصة القبلية"، إلا أنها تختلف عن سابقتها، حيث كان من المتوقع أن يشارك فيها نحو 14 ألف و25 مندوباً، يتم اختيارهم على أساس قبلي، بدلاً من 130 شيخاً قبلياً، عينوا أعضاء البرلمان المنتهية ولايته في انتخابات العام 2012.

وينتخب المندوبون الجدد، أعضاء "مجلس الشيوخ" المؤلف من 54 عضواً، وهو مجلس جديد، و"مجلس الشعب" المكوّن من 275 نائباً، في خطوة تشير وفق المراقبين إلى أن الصومال تتجه نحو الاستقرار.

وكان مأمولاً أن يتم انتخاب المجلس الأعلى في 25 سبتمبر الجاري، بينما ينتخب مجلس البرلمان في الفترة من 24 سبتمبر لغاية 10 أكتوبر المقبل، على أن يتم انتخاب رئيس البرلمان في 25 أكتوبر، كما يتم انتخاب الرئيس البلاد في 30 من الشهر نفسه، وهو أعلى منصب في البلاد، والقائد الأعلى للقوات المسلحة، ويحق له تعيين رئيس الوزراء والقضاء في جميع الأقاليم.

بدوره قال "عبد القادر هاجر" محلل سياسي في مركز القرن للاستشارات والبحوث (مستقل)، إن العصى السحرية الوحيدة التي يمتلكها المجتمع الدولي لتجاوز المرحلة الراهنة في البلاد، هي الانتخابات، رغم الشبهات التي تحوم حولها بسبب نظام المحاصصة القبلية المعروف باسم، "4.5"، (أربع قبائل كبرى

ونصف قبيلة، تمثل القبائل الصغيرة) وهو القاعدة التي يتم على أساسها اختيار المندوبين.

وأضاف هاجر أن العملية السياسية في الصومال التي أنتجت الانتخابات المزمعة، لا تمهد فقط إلى انتخابات شعبية عام 2020، بقدر ما تساهم أيضا في عملية التحول الديمقراطي، حيث تزيح عقلية الحرب والسلاح التي يعتمد عليها السياسيون للوصول إلى سدة الحكم منذ عقود، مبيناً أن حكومة العام 2017، المنبثقة عن الانتخابات المقبلة، ستسعى لإتباع نهج يوصل البلاد إلى انتخابات شعبية عام 2020.

وأشار "هاجر"، أن وصول البلاد إلى انتخابات شعبية، تسمح للمواطنين بالإدلاء بأصواتهم، واختيار ممثليهم بحرية، يتوقف على النهج الذي ستسلكه الحكومة المقبلة عام 2017، "لكن الجانب الأهم في الانتخابات المقبلة هو المشاركة السياسية التي تعد الأكبر من نوعها منذ نحو 25 عاما، ما يفتح باب أمل للمجتمعين الصومالي والدولي، بأن الانتخابات التي تليها ستكون أوسع مشاركة، بل وستمهد الطريق لما يحلم به الصوماليون لإجراء انتخابات شعبية". بيد أن ثمة تحديات قد تبقى عالقة أمام إجراء الانتخابات في موعدها، تتمثل في الجانب الاقتصادي، الذي يشكل التحدي الأبرز، حيث تكفل المجتمع الدولي (ممثلاً بالأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية للتنمية في إفريقيا "إيغاد" ودول مانحة) بدفع 60% فقط من تكاليف الانتخابات، بينما تتكفل الحكومة بالتكاليف المتبقية (40%).

وإلى جانب التحدي الاقتصادي، يبرز الشق الأمني فضلا عن التحدي السياسي، حيث لم يكتمل بعد تشكيل إدارة إقليم "هيران وشبيلي" (وسط) التي كان

من المفترض أن تكون إدارته جزءا من العملية الانتخابية المرتقبة بعد أيام، على غرار الأقاليم الإدارية الأخرى، وما زالت الخلافات القبلية أمام تشكيل إدارة تدمج الإقليم لتشكيل حكومة محلية تعمل تحت النظام الفيدرالي، إضافة إلى النزاع السياسي بين رؤساء الحكومات المحلية والحكومة المركزية حول بعض التفاصيل المتعلقة بالانتخابات.

وتتوزع الصومال على 7 أقاليم إدارية محلية، هي "بنادر"، و"جنوب غرب الصومال"، و"جوبالاندا"، و"غلمدغ"، و"بونتلاندا"، و"هيران وشبيلي الوسطى" وهو لا يزال قيد الإنشاء، و"صوماليلاندا"، الذي أبدى اعتراضه على الانتخابات المقبلة، وجميع الأقاليم المذكورة خاضعة للحكومة الفيدرالية الحالية، باستثناء الأخير، الذي أعلن انفصاله عن البلاد، لكنه لم يجد اعترافا دوليا حتى الآن، ومع ذلك يجد حصته في الانتخابات المقبلة.

بدوره اعتبر "محمود محمد" الباحث والمحلل السياسي، العجز المالي للحكومة الصومالية وعدم قدرتها على تحمل 40% من تكاليف الانتخابات، "عقبة اقتصادية أمام الانتخابات، ما لم يتكفل المجتمع الدولي بسد العجز المالي المتعلق بها، والوفاء بجميع التزاماته المالية للانتخابات"، مؤكداً أنه "سدد مؤخرا نحو 60% من الميزانية المطلوبة".

ومضى قائلاً، إن عدم توفير ميزانية مالية للجانب التي تعمل على تسهيل إجراءات انعقاد الانتخابات في موعدها، من شأنها أن تعرقل سير العملية، وهو الأمر الذي يحتم على المجتمع الدولي تحمل جميع الالتزامات المالية لإنجاح عملية الانتخابات المقبلة. وختم حديثه بالقول بأن "الانتخابات ستجرى في موعدها رغم العقبات الاقتصادية، فرارا من فراغ

دستوري في البلاد، الذي يعاني من مشاكل أمنية أصلاً.

وحول التحدي الأمني قال "محمد"، إن التحدي الأمني هو أهم عقبة رئيسة في هذه المرحلة، إذ فشلت الحكومة التي تولت مهام البلاد عام 2012 في بسط سيطرتها على الأقاليم، وما زالت بعض المدن تشهد معارك قبلية، فضلا عن حرب العصابات التي تشنها "حركة الشباب" المتمردة في بعض المناطق الخاضعة للحكومة.

وأشار إلى أن "حركة الشباب" لها القدرة على اختراق الأماكن التي تحظى بحراسة أمنية مشددة، وستستخدم كل إمكانياتها لعرقلة الانتخابات، والهجمات الأخيرة كانت عبارة عن رسائل مفخخة تمثل جرس إنذار من قبل المتشددين.

وكثفت "حركة الشباب" من هجماتها خلال أغسطس الماضي عندما نفذت أربع هجمات، كان آخرها استهداف فندق قرب القصر الرئاسي، والذي راح ضحيته أكثر من 15 شخصا، في رسالة واضحة موجهة للحكومة الصومالية، بحسب مراقبين سياسيين.

ورغم التحديات الماثلة أمام الحكومة تجاه تلك الانتخابات، إلا أن الرئيس الصومالي أعلن في أكثر من مناسبة، عن عزم بلاده إجراء الانتخابات، وأنها لن تتأخر عن موعدها. وتشهد الصومال اجتماعات أمنية مكثفة بين القيادات الأمنية في البلاد، وقوات حفظ السلام الأفريقية "أميصوم"، لضمان أمن وسلامة الانتخابات المرتقبة، والحيلولة دون وقوع ما يعكر صفوها.

أبرز المرشحين للرئاسة والتنبؤ عن ترتيباتهم في الفوز بالانتخابات:

وعلى الرغم من أن طبيعة انتخابات عام 2016 بحد ذاتها متصفة بالتعقيد ويتأثر بالغ بالقوي الدولية والإقليمية التي تتقاطع أهدافها في مفترق الطرق، إلى جانب متطلباتها ومواردها المالية والحنكة السياسية للسمود أمام العواصف العاتية في بحار السياسة الصومالية، بالإضافة الي كثرة المرشحين الذين أعلنوا ترشحهم أو علي وشك الإقدام في التنافس لرئاسة البلاد مع تباين مواصفاتهم ومشاريعهم وتوجهاتهم ومسالكهم، إن بعض الباحثين تطرق إلي تقييم أهم المرشحين في الانتخابات الرئاسية للبلاد من خلال استخدام معادلات واقعية ومرحلية وتاريخية، مع الإشارة الي ترجيح المرشح الذي يحتل الصدارة في قائمتهم حسب المعطيات والظروف المطلة حاليا والتي قد لا تتغير نوعا ما لضيق الوقت ووضوح المعالم مسبقا، وهم كالآتي:

المرشح الأول: حسن شيخ محمود:



حسن شيخ محمود

ويرى الباحثون الشباب في الصومال من خلال قراءتهم التحليلية لواقع الإنتخابات الرئاسية الصومالية بروز اسم حسن شيخ محمود كأقوي مرشح للرئاسة نظرا لحجم العوامل المؤهلة لفوزه في الإنتخابات المرتقبة إجراؤها لاحقا، الأمر الذي دفع الكثير من المجتمع الصومالي الي اعترافه مسبقا كرئيس قادم

للصومال، فيما يري البعض الآخر بأنه يقود التنافس الانتخابي بنسبة 80% حاليا، وهذا الأمر غير مستبعد وقريب إلى الحقيقة نظرا للمحليين والمراقبين في واقع السياسة الصومالية.

ولد المرشح حسن شيخ محمود في مدينة "جلقسي" بمحافظة هيران 29 نوفمبر 1955م، تخرج من الجامعة الوطنية الصومالية في عام 1981م، كما حصل الماجستير في التربية من جامعة بوبال في الهند عام 1993م.

نال حسن شيخ محمود دورات مكثفة في إجراء المفاوضات وتحقيق السلام، والصدمات النفسية وتصميم الدورات التدريبية من جامعة هاريسونبيرغ الأمريكية، ويتحدث باللغة الصومالية -لغة الأم- والإنجليزية والعربية حيث ألقى خطبته باللغة العربية في القمة العربية المنعقدة في مارس 2015م في جمهورية مصر العربية.

عمل الرئيس أيضا في هيئة اليونسيف في مجال التعلم في الصومال، كما أصبح رئيسا لجامعة "سيمد" الصومالية، وأسس حزب السلام والتنمية مع أعضاء آخرين في 2011م، وتم ترشيحه رئيسا للصومال في 10 سبتمبر 2016م

فرص فوزه في الانتخابات الرئاسية القادمة أولا: يملك الرئيس حسن شيخ محمود فريقا متمرسا في إدارة الحملات الانتخابية ومهارة تكوين التحالفات مع السياسية، وتجربته في خوض المعارك السياسية الساخنة خلال السنوات الأربعة الماضية وتبرز هذه التجربة قدرة فريق الرئيس على إحداث مفاجآت سياسية وتشنيت جهود معارضيته رغم تهويل الإعلام حجمها وتأثيرها في المشهد السياسي.

ثانيا: علاقاته الواسعة مع مختلف مكونات الشعب الصومالي سواء رؤساء العشائر والمجتمع المدني

والأكاديميين والمؤسسات التعليمية والبحثية، هذا الرصيد القوي اكسب حسن شيخ محمود زخما من قبل في إنتخابه رئيسا للصومال في سبتمبر 2012م وفي هذا السياق فإنه هو الضامن لتحقيق السلام والإستقرار في الصومال بخبرته الواسعة في قضايا حلحلة الأزمات وإدارة الحوار.

ثالثا: نجاحه في تكوين الإدارات الإقليمية الصومالية وعلاقته مع رؤسائها والسياسيين المنحدرين منها يزيد من فرص فوزه في الإنتخابات الرئاسية علما بأن حسن شيخ محمود يملك أوراقا عدة لكسب أصوات أعضاء البرلمان المنحدرين من الأقاليم.

رابعا: نجاحه في إخراج الصومال من العزلة الدولية والإقليمية حيث تم افتتاح سفارات عدة في مقديشو في عهد الرئيس حسن شيخ محمود الأمر الذي أدى إلى تزايد إهتمام المجتمع الدولي بالصومال.

خامسا: توليته مقاليد الحكم حاليا مما يمكن له من خلالها أن يؤثر الانتخابات بصورة أوبأخري سادسا: استحوذته بموارد مالية أو تمويلا خارجيا أكثر من أي شخص آخر.

سابعاً: ارتفاع نسبة موظفي الحكومة الصومالية عقب 2012م، واعتماد معايير عالمية في تأسيس وتشغيل البنك المركز الصومالي والمؤسسات المالية الأخرى مثل وزارة المالية، كما أنه نجح تحويل مكاتب الوزارة من غرف في الفنادق الي مؤسسة رسمية معتمدة.

أما فيما يتعلق بالتحديات التي تحوم حول المرشح حسن شيخ محمود، الرغبة في التجديد والتداول السلمي للسلطة ومنع الاحتكار مستقبلا إلا أنها لاتعد عائقا رسميا تهدده في الانتخابات، ولهذا سيكون المرشح حسن شيخ محمود هو الأوفر حظا مما يؤهله في الفوز في الإنتخابات المقبلة.

المرشح الثاني: عمر عبد الرشيد علي شرماركي





عمر عبد الرشيد شرمأركي

يعتبر الشارع الصومالي في المرحلة الراهنة عمر عبد الرشيد علي شرمأركي رئيس الوزراء الحالي، من أقوى المرشحين للرئاسة في انتخابات عام 2016م، كما يتوقع أن يعلن ترشحه في الأسابيع القليلة القادمة أمام الرئيس الحالي حسن شيخ محمود، ويرى الشارع أيضا بأن الخلفية السياسية والدبلوماسية والأسرية والعلاقة المتميزة بينه وبين المجتمع بمختلف توجهاتهم الفكرية والسياسية سيكون لها أثر إيجابي بالغ في الانتخابات الرئاسية وستؤهل له الحظ الأوفر في أن يحتل المرتبة الثانية بعد الرئيس الحالي حسن شيخ محمود.

ولد عمر عبد الرشيد في مقديشو العاصمة الصومالية 18 يونيو 1960م، ودرس العلوم السياسية والإقتصاد من جامعة أوتاوا الكندية، وكان رئيس الوزراء الأسبق في حكومة شريف شيخ أحمد لعام 2009، وقبل ذلك عمل في الأمم المتحدة كمنسوب لها في سيرليون، والسودان، وسيرلانكا، وفي يوليو 2014 تم تعيينه سفيرا للصومال لدى الولايات المتحدة الأمريكية، كما عينه الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود رئيسا للوزراء في 14 ديسمبر 2014م ولا يزال رئيسا للوزراء حتي الآن.

فرص فوزه في الانتخابات الرئاسية

- كونه مؤثرا في السياسة الداخلية والخارجية باعتبار الجميع بمثابة مصالحهم الخاصة حيث يعتبرونه الرجل المسالم باتجاهاتهم وطموحاتهم الدولية والشخصية
  - رصيده السياسي المرتبط بأسرته حيث هو ابن رئيس الوزراء ورئيس الصومال الأسبق للصومال، إلى جانب كونه سياسيا ودبلوماسيا مخضرا ومعروفا لدى الجميع.
  - انتمائه القبلي حيث ينحدر من قبيلة "ماجبرتين" فرع داورد، والتي تولت مرتين مقاليد حكم البلاد.
  - يساهم منصبه الحالي رئيس الوزراء الصومالي والذي من خلاله تتسني له الظهور والتعريف به.
  - طبعه الهادئ قد تضيف له تقلا سياسيا وتأثيرا قويا مما من شأنه سهولة التفاهم مما مكنه من التحالف مع رؤساء الولايات الفيدرالية.
- إلا أن علاقاته القريبة مع الرئيس حسن شيخ التي توصف بالحميمة والقوية تؤكد مصادر مطلعة تحالفه مع الرئيس ودعمه له مقابل تعيينه رئيسا للوزراء في الحكومة القادمة، وتعود علاقة رئيس الوزراء مع الرئيس حسن شيخ إلى 2009م حيث دعمت مجموعة الرئيس ترشحه في منصب رئيس الوزراء آنذاك، وعقب انتخاب حسن شيخ محمود رئيسا للصومال توطدت علاقة عمر عبد الرشيد مع الرئيس حيث تمّ تعيينه سفيرا لدى أمريكا، ثم تمّ تعيينه رئيسا للوزراء في ديسمبر 2014م وبالتالي فإن فرص انسحابه من حلبة المنافسة واردة وقوية وذلك حفظا للعلاقات المتينة التي تشكلت بين الجانبين منذ 2009م.



شيخ شريف شيخ أحمد

يُعدّ الشيخ شريف في تاريخ السياسة الحديثة للصومال الرجل الذي غير مسار السياسة الصومالية الي واقع أفضل خلال فترة وجيزة لانتجاوز ست سنوات فقط، حيث أذهل خلالها صديقه وعدوه بتحوّلاته الدراماتيكية، وتكتيكاته السياسية وتغييراته الناجحة، صاعدا إلى الأعلى، فأصبح بطلا إسلاميا وقائدا عسكريا عام 2006م في أسوأ بقعة في مقديشو، وبطلا قوميا عام 2007م بقيادته تحالف إعادة تحرير الصومال، وبطلا في السلام عام 2009م لانصياحه لمبادرات المصالحة في جيبوتي والتي من خلالها أصبح رئيسا للبلاد، ومثلا في الديمقراطية لاستسلامة لنتائج الانتخابات المهزومة فيه في عام 2012م.

ينتمي الشيخ شريف شيخ أحمد الي أسرة دينية صوفية أحمدية، تقطن في محافظة شبيلي الوسطي حيث مسقط رأسه في قرية بريف مدينة مهدي في يوليو عام 1964م، تلقى تعليمه الابتدائي والإعدادي في مدينة جوهر (90كلم) شمال مقديشو، ثم درس الثانوية في معهد الشيخ صوفي بمقديشو والتابع للأزهر الشريف. التحق بجامعة الدلنج بجنوب كردفان في السودان عام 1994م، ثم انقطع عن الدراسة

وانتقل إلى ليبيا حيث التحق بجامعة الفاتح في طرابلس العاصمة، وحصل على البكالوريوس في الشريعة والقانون عام 1998م، ثم عاد إلى الوطن ومارس أنشطته الفاتحة والمتصفة بالتقلبات والمغامرات.

في عام 2001م عُين الشيخ شريف رئيسا للمحكمة في مدينة جوهر، لكنه ما لبث أن اختلف مع حاكمها زعيم الحرب محمد عمر طيري وعاد إلى مقديشو، حيث أصبح مدرسا في مدرسة جوبا الثانوية والأساسية في حي توفيق، وفي أواخر ذلك العام أصبح رئيسا لنادي الخريجين الصوماليين. وفي عام 2003م عرض على شريف أن يفتح محكمة إسلامية في "سيسي" التي تمثل أخطر بقعة من مقديشو آنذاك، وترك المدرسة، فحاز بذلك أكبر شرف في أوساط المجتمع المقدشي. وفي عام 2004 اجتمعت المحاكم الإسلامية العشرة الموجودة والمبنية على العشائرية، وطرحت إمكانية اتحاد المحاكم الإسلامية في مقديشو كي تواجه خطر العصابات الإجرامية، فلم يتردد الممثلون عن المحاكم أن يختاروا شيخ شريف رئيسا لإتحاد المحاكم الإسلامية.

وعلي الرغم من أن الشيخ شريف لم يعلن ترشحه للانتخابات الرئاسية بشكل رسمي حتي الآن، إلا أن الأجواء المحيطة به وتحركاته الحالية تشير إلى استعداداه الكامل لخوض السباق الرئاسي في هذا العام، كما تؤكد الأنباء بأنه سوف يصل البلاد في الأسابيع القليلة القادمة لأول مرة منذ أن خرج من البلاد عقب الخسارة التي لحقته في الانتخابات الرئاسية في عام 2012. وسبق أن قام الشيخ شريف مؤخرا بزيارات متتالية لمعظم الدول المعنية في الشأن الصومالي، بما فيها الدول الغربية والإمارات والسعودية

والدول الجوار - كينيا وجيبوتي وأوغندا - لبحث الدعم السياسي والمالي لحملته الإنتخاباته في هذا العام.

الفرص المتاحة له في الإنتخابات الرئاسي :

تتمثل حاليا أهم مؤهلاته التي يتميز بها أو يعتمد عليها للفوز في انتخابات عام 2016م عدة حيثيات ومحاور جوهرية من أهمها: تجربته السياسية الناجحة والتي أبلت فيها بلاء حسنا بقيادة المحاكم الإسلامية التي طردت من مقديشو أمراء الحرب المسيطرين عليها بشكل استعماري، بالإضافة إلي مرونته السياسية التي قام بها من خلال تسله من منظمة متشددة إلي تأسيس تنظيم معتدل يكافح لتحرير البلاد من المستعمرين والمطرفين، إلى جانب الانفتاح وتوزيع السلطة بين الشركاء حسب الإمكان وعدم تخصيص الحكم لحركة معينة أو رؤية خاصة تحيط به طوال فترته الإدارية تقريبا.

كذلك ممارسته بالديمقراطية وتسلم هزيمته في انتخابات عام 2012، ثم التحفظ عن النظام الذي خلفه في الحكم وعدم التعليق السلبي ضده حتي بأبسط عبارة طوال الأربع السنوات الماضية، وأخيرا يبدو وكأن الشيخ شريف خلال الفترات السابقة تسلح للسياسية من جديد وتلقي تدريبات أساسية ولغوية من أهم الجامعات في العالم في أمريكا وفي بريطانيا مما من شأنه أن يضيف لرصيده السياسي الذي اكتسبها لفترة حكمه في البلاد.

التحديات الماثلة أمامه للفوز في الانتخابات الرئاسية وعلي الرغم من معطيات تلك المؤهلات التي يتمتع بها الشيخ شريف، إلا أنها تشبه حاليا مجرد سرد تاريخ لن يجدي له نفعا ملموسا لغلبة التحديات الماثلة أمامه على الفرص المتاحة له، حتي قرر بعض المراقبين بأن الشيخ شريف يحتل في المركز الرابع من قائمة السباقين في الرئاسة، كما أشاروا إلي

أنه لا يحظى إلا 25% من النجاح حسب ما أفادت به دراسة ميدانية قام بها مراسل تابع لموقع "صومالي تايمز" في هذا الأسبوع.

وتعزي الدراسة تدني مستوي التنافس لشيخ شريف إلى المعطيات المحيطة والعقبات المجاورة له والتي من أهمها: فقدانها لتأييد حركته المعروفة بـ"آل الشيخ" والتي وصل باسمها إلى مقاليد الحكم عام 2009م حيث ولّي عنها عقب هزيمته في الانتخابات ولا يحسن العلاقة حاليا مع كوادرها الذين أسسوا أحزابا سياسية لاجدوي له، مما يفسر أنه منفرد وحيد وخال عن شراكة قوية في الأرض تخوض معه في المعارك الانتخابية الشرسة.

الأمر الآخر الذي يوضح للعيان هو أن الشيخ شريف مازالت تحركاته محدودة حتي الآن في المنفي وليس له وجود سياسي في البلاد وفي ميدان التنافس مما يدل علي أن الحين فات منه بكثير ويصعب عنه الالتحاق أو التدارك به في انتخابات يجري بعضها في هذا الشهر حيث يشبه الشيخ شريف حاليا كبائع تذكرة لفيليم انتهى نشره.

ومما ينعكس سلبا علي انتخاباته أيضا توتر علاقاته مع رؤساء الأقاليم الذين يمثلون اللاعب الأكبر في هذا الانتخابات، حيث تصادم في الانتخابات الأخيرة مع عبد الولي جاس رئيس ولاية بونتلاندي ومع شريف حسن شيخ آدم رئيس ولاية جنوب غرب الصومال، والكل يكن ويعزي له دوافع اخفاقه وفشله في تلك الانتخابات السابقة، مما يوحي الي أن الشيخ شريف ربما لم ينافس في هذه المرة في ظل الظروف السياسية الحالية للبلاد.

وأخيرا ليس هناك استراتيجية واضحة تنطلق علي أساسها ترشيح الشيخ شريف في هذا العام، ولم تتضح بعد رؤيته السياسية الجديدة لمواجهة

الإضطرابات السياسية والاقتصادية والأمنية القائمة في البلاد، مما يطرح السؤال هل سيظهر الشيخ شريف في الساحة بصفته كإسلامي عسكري أم أنه ينضم إليها كمجرد سياسي متأثر ومعجب في الحياة الديمقراطية في الغرب حسب منقلباته المعروفة في تاريخ كفاحه السابق؟

المرشح الرابع: محمد عبد الله فرماجو:



محمد عبد الله فرماجو

يُعدّ محمد عبد الله فرماجو رئيس الوزراء الصومالي الأسبق، الرجل السياسي الوحيد الذي اكتسب ثقة ملايين الشعب في فترة وجيزة ومعدودة والتي أنجز خلالها مهمات عديدة لفتت انتباه المحليين والدوليين الشركاء، وأصلح المليشيات التابعة للحكومة الانتقالية، كما ألحق الهزيمة النكراء في وجه حركة الشباب وطردها من محيط القصر الرئاسي آنذاك، فيما يري بعض المراقبين للسياسة الصومالية بأن "فرماجو" سوف يحتل مركزاً متقدماً إذا تمّ إجراء الانتخابات الرئاسية المرتقبة للبلاد في عام 2020 والذي يُتوقع أن تُبنى علي أساس "صوت واحد لرجل واحد".

شارك "فرماجو" في الانتخابات الرئاسية 2012م كمرشح بارز، لكنه لم يحز إلا على أربعة عشر صوتاً من البرلمان، ثم أسس حزب العدالة والمساواة،

وما زال يكافح حزبه تحت استعداد تام لخوض الانتخابات الرئاسية في عام 2016. وكان الشعب الصومالي في الداخل والخارج يطمح إلى تعيينه كرئيس للوزراء مسبقاً، لكن الرئيس الصومالي الحالي حسن شيخ محمود عيّن في السادس من أكتوبر 2012م عبيدي فارح شردون بدلاً منه.

ولد محمد عبد الله فرماجو في مقديشو عام 1962م من عشيرة مريحان - دارود، وتلقى تعليمه في مقديشو، وانخرط في السلك الدبلوماسي حيث أصبح السكرتير الأول لسفير الصومال لدى الولايات المتحدة عام 1985م، وقد غادر هذا المنصب عام 1989م ليتحق بكلية التاريخ بجامعة بافالو في نيويورك. وبعد سقوط الدولة الصومالية عام 1991م تقدم لطلب اللجوء السياسي في الولايات المتحدة وقد منح الجنسية الأمريكية، وحصل على شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية من الجامعة نفسها، وعمل في وظائف عدة في ولاية نيويورك بأمريكا.

وفي أكتوبر من عام 2010م عينه الرئيس الانتقالي الصومالي السابق شريف شيخ أحمد رئيساً للوزراء، ثم استقال من هذا المنصب بعد ضغوط دولية عليه في العاشر من يونيو 2011م إثر اتفاقية كمبالا المشهورة التي أغضبت الشارع الصومالي، وجعلت فرماجو بطلا قومياً، انتقل بعدها إلى الخارج حيث أسس في الغرب حزب العدالة والمساواة، وأصبحت السيدة مريم قاسم رئيسه، وأصبح هو أمين عام هذا الحزب، وقد ترشح لمنصب الرئاسة في أغسطس 2012م ورحب به في مقديشو بمظاهرات حاشدة لمؤيديه غير أنه لم يحصل من البرلمان إلا على أربعة عشر صوتاً فقط من أصل مائتين وخمس وسبعين صوتاً.

الواقع مجرد عاطفة يستحيل ترجمتها إلى الواقع لأسباب أهمها:

وبما أن رؤساء الولايات الفيدرالية يمثلون المحاور الأساسية في هذه الانتخابات، فإن انتمائه لقبيلة "مريهان" أحد القبائل الدارودية والتي لاترأس على إدارة ولاية فيدرالية مقارنة بنظيراتها المتنافسة في نفس القبيلة الدارودية من "أوجادين ومجرتين" اللتان يديران كلاً من ولايتي "بونتلاوند وجوبلانند" حيث يسعى كل من هاتين الإدارتين الوقوف أمامه حتى لا يحجبهم عن مؤهلاتهم للرئاسة أو للحجز الي رئيس الوزراء المرتقب عنهم.

الأمر الآخر الذي ينعكس سلبا في حملته الانتخابية هو توتر علاقاته مع بعض الدول الجوار الذين لهم تأثير مباشر في صنع النتائج المرتقبة من الإنتخابات الرئاسية في هذا العام، وذلك انه جري خصم شديد بينه وبين بعض الدول المعنية في الشأن الصومال ايام إدارته مما لايترك له مجالا سياسيا باعتبار ان بعض الدول الجوار احدي محددات النجاح في انتخابات 2016.

بالإضافة الي أن "فرماجو" يعتمد في الإنتخابات علي حزب سياسي لا يحظي بشعبية واسعة وليس له ثقل سياسي ملموس في الواقع، وبالتالي فانه مازال يبقي في المنفي حتي الآن، ولايمكن أن يصيب السهم في المرمي لبعد المسافة، كما لايقدر أن يستعيد أمجاده الماضية بصياغة جديدة، مما من شأنه أن يلاحظ أنه لا يتنافس للرئاسة جدبا، بل يبذل قصاري جهده للبحث عن السبل الكفيلة في أن يعين له رئيس الوزراء للبلاد من جديد من خلال تحالفات وشراكات سياسية يتعاون معها في معركة الانتخابات المنعقدة في البلاد.

وعلي كل فإن كثيرا من الشعب الصومالي غير السياسيين يعلقون آمالهم لدوره البارز والنجاح الذي توصل إليها خلال فترة حكمه في البلاد، لكن اليوم ربما لا يشبه أمس بكثير من الجوانب الحثيثة، ومن هنا نتوقف قليلا علي الفرص المتاحة أمام المرشح فرماجو، وبالتالي سنعرض أيضا الي العقبات والتحديات التي يواجهها في السباق الانتخابي بصورة تحليلية وواقعية وמתماشية مع المعطيات الحالية والحقائق المحيطة به في هذه المرحلة الراهنة.

الفرص والتحديات الماثلة أمامه في الإنتخابات الرئاسية :

كونه مؤثرا في الشعب الصومالي عامة وعلاقاته الجيدة معه أكثر من أي مرشح آخر حيث برز قدراته الفائقة في التأثير على المشهد السياسي خلال فترة حكمه في البلاد والتي كانت قصيرة من حيث المدة لكنها ما زالت آثارها الإيجابية باقية في خواطر سكان مقديشو حتي الآن، إلى جانب تمتعه بحظ وافر من رصيد علمي ملائم حيث حصل على شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية من جامعة أمريكية، كما عمل في وظائف عدة في ولاية نيويورك بأمريكا، مما يشهد بأنه يتمتع بحظ وافر من الخبرات الإدارية ومعرفة العلاقات الدولية.

وإلى جانب تلك المؤهلات التي يحظي بها فرماجو، كان هناك عدد من التحديات والعقبات التي تحول بينه وبين توظيف تلك الفرص الي واقع إيجابي عند الانتخابات، والتي لا تترك له بالا يحلو له مما يوضح أنه يخسر في الانتخابات بكل التقديرات والمقاييس، اذ أنه يفقد تقريبا معظم الفرص التي تمثل العوامل الكفيلة لإحراز عدد من الأصوات فضلا عن التخطي للدور الثاني في الانتخابات الرئاسية أوالفوز فيها، بل كل ما يتزعمه يُعتبر في

ومن ما لا يبشر بالإستقرار السياسي في الصومال رفض ولايات بونتلاند وجنوب غرب الصومال وهيرشيبيلي قرار لجنة تسوية الخلافات الانتخابية بإلغاء نتائج انتخابات تسع مقاعد برلمانية في عواصم هذه الولايات. وقال رئيس لجنة الانتخابات الإقليمية في ولاية بنتلاند خليف أوغلي إن قرار لجنة تسوية الخلافات لن يعني بالنواب الذين تم انتخابهم في مدينة جرووي مركز ولاية بنتلاند، نافيا وجود خلافات حول مقعدين انتخابا...

### ثانيا: النزاعات المسلحة في أفريقيا:

تعاني 18 دولة إفريقية حالات نزاع مسلح من بين 53 دولة وهو العدد الكلي لدول القارة الإفريقية.

وللتقرير عن النزاع المسلح في إفريقيا، يتطلب الأمر توضيح مفهوم وأسباب النزاع بشكل عام وبالقارة الإفريقية بشكل خاص.

مفهوم النزاع :

يتداخل مفهوم النزاع مع تحديد مفاهيم أخرى كمفهوم الحرب ومدلول الأزمة أو التوتر، لكن يمكن الوقوف على التعريف الذي يقول : إنه "يعبر عن حالة التعارض الموجودة بين الأطراف في الأهداف والمصالح. فيعرف عندئذ على أنه وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد سواء قبيلة أو مجموعة عرقية أو لغوية أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو شيء آخر تتخرب في تعارض واعي مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة لأن كل هذه المجموعات تسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعلاً أو تبدو أنها كذلك"

من المفهوم السابق يمكن تحديد أسباب النزاع بأنها قد تكون لأسباب جهوية أو إثنية أو سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية وغيرها، وهذه الأسباب بمجملها تمثل أسباب النزاع المسلح في إفريقيا، هذا بالإضافة للدور الذي تلعبه معطيات البيئة الخارجية وما يتعلق بها من دور البيئة الدولية والإقليمية في الصراعات الإفريقية، والذي كان من إفرازاته انهيار الدولة وتقويضها، ونشوء ظاهرة العنف السياسي أو ثقافة المجتمعات الإفريقية، وظهور ظاهرتي اللاجئين وتجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة



- السنغال : والتي وقعت اتفاقاً في ديسمبر 2004م لإعادة إقليم كازمانس بعد نزاع مع حركة تمرد انفصالية منذ 1982م
- نزاع الصحراء الغربية بين المغرب وجبهة البوليساريو على المستعمرات الإسبانية واستقلال الصحراء الغربية، وتم توقيع اتفاق إيقاف إطلاق النار بقرار من الأمم المتحدة في 1991م.
- وبما أن التقرير يركز على النزاعات المسلحة في أفريقيا للعام 2016م، لذلك سيتم تناول النزاع المسلح في الدول التي ما زال مستمراً بها ومن أبرزها :
  1. النزاع المسلح في جمهورية أفريقيا الوسطى : شهدت جمهورية أفريقيا الوسطى في العام الماضي أزمة سياسية وأزمة حماية أثرت على سكانها بالكامل تقريباً. منذ أطاحت حركة التمرد سيليكاً بالحكومة في مارس 2013م. شهدت المناطق الشمالية والغربية من البلاد عنفاً شديداً وغير مسبوق ضد المدنيين والأقليات. في ديسمبر عام 2013م استمر الوضع الأمني في تدهور في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومع تزايد تطرف وعنف الميليشيات المعارضة بالাকা و متمردى سيليكاً السابقين، فضلاً عن تزايد العنف مجدداً على طول الحدود الشمالية، تتصاعد التوترات، هناك خطر حقيقي من تقسيم البلاد إلى دولتين أو أكثر، وقد أدت التهديدات المتزايدة ضد المسلمين في غرب ووسط البلاد إلى مغادرة غالبيتهم لهذه المناطق ففي تقرير ورد في 2016/3/14 بعد الانتخابات التي كانت في الأسبوع الأول من يناير 2016م: سيطرت الجماعة المسلحة والتي تتمثل في "أنتي بالাকা وسيليكاً" على مساحات كثيرة من الأراضي التي ليس للحكومة القدرة على التحكم عليها، مما
- لكتابة تقرير عن النزاع المسلح في أفريقيا يمكن بدايةً تحديد الدول التي ما زالت تعاني نزاعاً مسلحاً وهي كما سبق 18 دولة، ومستويات النزاع فيها أي من حيث شدته أو خفته ومحاولات الحل ونسبة النجاح أو الفشل في ذلك، ومدى تأثير النزاع من قبل دولة على دولة أخرى من حيث انتقال عدوى النزاع.
- أهم الدول التي تعاني نزاعات مسلحة في أفريقيا:
  - جمهورية الكونغو الديمقراطية : والتي بدأ النزاع فيها منذ العام 1998م بتمرد عادي وصل إلى نزاع مسلح إقليمي بين القوات الحكومية التي تساندها أنغولا وناميبيا ونشاد وزيمبابوي.
  - السودان : في التاسع من يناير 2005م تم توقيع اتفاقية السلام الشامل بين الحكومة المركزية والحركة الشعبية بقيادة جونق قرنق. لكن ما لبث ان أندلع نزاع آخر في دارفور في فبراير 2003م بين حركتي العدل والمساواة وحركة تحرير السودان من ناحية والقوات الحكومية من ناحية أخرى.
  - بورندي : والتي تحاول الخروج بصعوبة من 11 عاماً من الحرب الأهلية بين الجيش الذي تسيطر عليه قبائل التوتسي "أقلية" والمتمردين المنتمين إلى قبائل الهوتو.
  - أوغندا : تواجه منذ العام 1988م تمرد جيش الرب والذي تقوم بأعمال عنف وتجاوزات ضد المواطنين.
  - الصومال، الجزائر، أنغولا التي مازالت منطقة كابينا منها تعاني نزاعاً مسلحاً.
  - تشاد : والتي تنتشط فيها الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة منذ العام 1998م.



وخلال العامين 2015-2016 بعد أكثر من 20 شهراً من المفاوضات المتقطعة بين طرفي النزاع. وافقت الأطراف المتحاربة في جنوب السودان في نهاية المطاف على شروط اتفاق سلام واسعة النطاق، وعلى الرغم من اتفاق السلام وما تبعه من إعلان لوقف إطلاق النار، فقد استمر الصراع في عدة مناطق في البلاد وكان أقل حدة من ذي قبل. وأثناء القتال تم انتهاك حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي، ولم تتم مساءلة أحد عن الجرائم التي تتم في سياق النزاع الداخلي المسلح، واستمر حوالي 1,6 مليون شخص في النزوح الداخلي، ولجأ قرابة 600 ألف شخص إلى الدول المجاورة، وواجه ما لا يقل عن (4) ملايين شخص نقصاً في المواد الغذائية، وفشلت الحكومة في اتخاذ الخطوات اللازمة لتفعيل الحق في الصحة

وفقاً لما ورد عن الشبكة العربية للأخبار العالمية "bbc" في تقريرها يوليو/ تموز 2016م حيث ورد سقوط عشرات القتلى في اشتباكات بين أنصار سلفاكير ميارديت ورياك مشار، وتزامن القتال مع الذكرى الخامسة لاستقلال منطقة جنوب السودان عن السودان، ونقل عن صحفي قوله أن القتال استمر حتى الساعات الأولى من فجر السبت، وقال مراسل لوكالة رويترز في المدينة إن حالة التوتر تسود المدينة رغم توقف القتال. ويقول أطباء إن مستشفى جوبا استقبل جثث عشرات القتلى. ولم تنظم احتفالات بمناسبة عيد الاستقلال، وقتل خمسة جنود الخميس في اشتباكات بالأسلحة هي الأولى بين أنصار ميارديت ومشار في جوبا منذ اتفاق السلام المبرم في شهر أغسطس/ آب الماضي. عليه جاء انتقاد

أسفر عن نزوح أكثر من 900 ألف شخص. فحوالي 465 ألف شخص يعانون داخلياً من النزوح والتنقل المستمر، إضافة إلى حوالي 2,7 مليون شخص بحاجة إلى مساعدة إنسانية مثل النزاع في أفريقيا الوسطى انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي وحقوق الإنسان الدولية، ولم تستجب الأطراف المتنازعة إلى أي محاولات تهدئة إقليمية أو دولية الأمر الذي ألقى بظلاله على توتر الأوضاع في المنطقة بصورة كبيرة، وقد يؤدي هذا الوضع إلى انتقال عدوى النزاع إلى الدول المجاورة.

2. نزاع مسلح في ليبيا : وسط محادثات السلام الهشة التي تقودها الأمم المتحدة تعمقت الأزمة السياسية في ليبيا مع تنافس حكومتين على الشرعية، والسيطرة على المؤسسات الحيوية، والحصول على الدعم الدولي. وفي ظل تواصل الاشتباكات المسلحة، وعاشت البلاد أزمة إنسانية، مع وجود حوالي 400 ألف نازح داخلي

3. النزاع المسلح في دولة جنوب السودان : وهو من أبرز نماذج النزاع المسلح أيضاً في إفريقيا وهو مستمر في العام الحالي 2016م، والذي بدأ في ديسمبر العام 2013م بين القوات الموالية للرئيس سلفاكير والقوات الموالية لنائب الرئيس السابق رياك مشار، وشاركت الميليشيات المسلحة المتحالفة مع كل جانب في القتال الذي استمر طوال 2015م ولكن بشكل متفرق عن ذي قبل. تركز النزاع في شمال شرق البلاد في أجزاء من ولايات جونقلي والوحدة وأعالي النيل. وتميز بفترات هدوء وفترات أخرى من العنف الشديد. أما العنف في ولاية الوحدة، الذي كانت قد هدأت حدته، فعاد للتصاعد في أبريل/ نيسان 2015م.

الأمم المتحدة لما يدور في هذه المنطقة بأنه جرائم وانتهاكات للقانون، إضافة إلى ذلك تعاني دولة جنوب السودان أزمة اقتصادية طاحنة

يلاحظ أنه رغم محاولات تهدئة الأوضاع بين الطرفين إلا أن معظم هذه المحاولات باءت بالفشل، وأن المواجهات العسكرية بين الطرفين تهدأ حيناً وتتصاعد أحياناً أخرى. مثلاً في تقرير لشبكة "bbc" بتاريخ 2016/8/14م اندلع قتال بين فصائل متناحرة في جنوب السودان بالقرب من بلدة ياي الإستراتيجية جنوب غرب العاصمة جوبا. هذا بالرغم من أن الطرفين سلفاً ورياك كانا قد أمرا قواتهما بوقف إطلاق النار بعد أيام من معارك شرسة أسفرت عن مقتل أكثر من 200 شخص بالعاصمة جوبا، وورد ذلك في تقرير bbc يوليو/ تموز 2016م وربما ذلك كان تماشياً مع دعوة مجلس الأمن الدولي للطرفين بوقف إطلاق النار، وذلك لأن الهجمات طالت مقر الأمم المتحدة في البلاد (الجنوب).

وفي التقرير bbc في 19/يوليو تموز 2016م صدر قرار من الزعماء الأفارقة في الاتحاد الأفريقي بدعم خطة نشر قوة إقليمية في جنوب السودان بعد الاشتباكات الأخيرة بين الأطراف المتنازعة والتي خلفت مئات القتلى. وعليه في تقرير bbc 26/ يوليو تموز 2016م قام رئيس جنوب السودان سيلفاكير بإقالة نائبه ريباك مشار من منصبه بعد مرور أسبوعين على مواجهات مسلحة بين أنصارهما في العاصمة جوبا

وفي تقرير من قناة العربية للأخبار اليوم الأربعاء 2016/11/24م أن دولة جنوب السودان تتعهد بعدم السماح بتجنيد الأطفال صغار السن في الجيش

مما سبق يتضح أن النزاع المسلح في دولة جنوب السودان الدولة الهشة جديدة النشأة، ساهم بشكل كبير في خلق جو من عدم الاستقرار بكل جوانبه السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مما خلفه من هشاشة الدولة من الناحية السياسية، وتدني مستويات النمو الاقتصادي وتأثيره على الدخل القومي للدولة خاصة فيما يتعلق بالنفط الذي يعتمد عليه اقتصاد الدولة في جنوب السودان بشكل شبه كامل، والذي وصل مستويات متدنية في فترة النزاع، هذا بالإضافة إلى تأثير الجانب الاجتماعي فيما يتجلى في ظهور ظاهرتي النزوح واللجوء بشكل كبير نتيجة لفقدان الأمان والاستقرار. عليه يمكن تقييم النزاع المسلح في دولة جنوب السودان عما سبق أنه يتراوح بين الهدوء والشدة، وهذا منذ الانفصال وتكوين الدولة الجديدة، وعدم الاستقرار هذا يرجع إلى تضارب المصالح والتحديات الأخرى كأسس بناء الدولة ودور القبلية في العملية السياسية.

4. النزاع المسلح في الغابون 2016م : يتحدد النزاع في دولة الغابون 2016 نتيجة للاعتراض على فوز الرئيس علي بونغو بدورة رئاسية ثانية في 2016/8/28م حيث شهدت العاصمة الغابونية ليبرفيل مواجهات بين قوات الأمن ومنتظاهرين غاضبين عقب إعلان الرئيس المنتهية ولايته علي بونغو بولاية رئاسية ثانية، وفق انتخابات رسمية غير نهائية

هذا على الرغم من أن وزارة الداخلية كانت ضد طلب عدم إعلان نتيجة الانتخابات خوفاً من ردة فعل المواطنين الغابونيين. وجاء فوز بونغو بعد صراع بينه وبين جونغ بينغ حيث حل الأخير في المركز الثاني بفارق بسيط في الأصوات بنسبة

49.80% والثاني بنسبة 48.23% وبفوز علي بونغو يكون امتداداً لحكم عائلة بونغو والذي استمر 50 عاماً، لكن عموماً في تقرير ورد بقلم عبد الحكيم نجم الدين في 2016/9/6م أن الهدوء قد عاد إلى البلاد الواقعة وسط أفريقيا

وعلى الرغم من أن بونغو مسيطر ومهيمن كما كان والده، وواضح أن مثل هذه الحكومات لا تعطي مساحات من الحرية فهي كما هو واضح غير ديمقراطية وذلك لعدم إيمانها بمبدأ التداول السلمي للسلطة وإنما فقط السلطة القابضة، وعلى الرغم من ذلك فإن المعارضة لهذا النظام موجودة وتعمل على بلبله الاستقرار من فترة إلى أخرى، الأمر الذي يتطلب من بونغو زيادة هيمنته للحفاظ على مقعده، وهذا ما أوضحته الانتخابات وصراعه مع منافسيه خاصةً بينغ صاحب المركز الثاني الذي فاز في ست ولايات من أصل تسعة، والفارق الذي أدى إلى فوز بونغو هو نسبة فوزه في مدينة (أوت أوغوي) حيث فاز بنسبة 99.93% وهي مدينة بونغو أي مكان مولده، وهذا كان مدخلاً للمعارضة في الطعن في الانتخابات، ومن تداعيات الانتخابات استقالة وزير العدل الغابوني (سيرافيم موندونغا) احتجاجاً على نتائج الانتخابات، ذكرت المصادر أنه كان قد هدد بونغو أن بإمكانه إلغاء الانتخابات إذا لم تتوافق مع الحقيقة والواقع. ويعتبر (موندونغا) أول وزير في حكومة (بونغو) يقدم استقالته. كذلك تم اعتقال أكثر من 800 شخص، وفرنسا تقول إن مصير العديد من الأشخاص الذين يحملون الجنسيين الفرنسية الغابونية لا يزال مجهولاً، واهتمام فرنسا يأتي باعتبارها كانت الدولة المستعمرة للغابون.

إفريقيا ومحكمة الجنايات الدولية :

شهد هذا العام العديد من الخلاف بين الأنظمة الإفريقية والمحكمة الجنائية الدولية من بينها جنوب إفريقيا ويوغندا وبورندي.

### المشاركة السياسية من خلال الحوار الوطني:

#### مقدمة:

لقد أثبت النظام الديمقراطي عدم قدرته على إزالة الاحتقان السياسي في إفريقيا وبدأ مهماً البحث عن وسائل سياسية أخرى لإزالة هذا الإحتقان، ومن بين هذه الوسائل ما يعرف بالحوار الوطني والمشورة السياسية وهي ابتداعات سياسية ظهرت في السودان ذي التعقيدات العرقية والعقدية المختلفة ومن أبرز الأحداث السياسية السودانية في العام 2016م وصول الحوار الوطني إلى مرحلة متطورة اعتبرت دولياً هي خطوة أولى مفيدة ومتطورة في سبيل السلام الإنساني بين مكونات المجتمع السوداني، فقد شهد السودان في هذا العام وفاة واحد من أهم المنفعلين بالحوار الوطني وأحد عرابي السياسة السودانية لنصف قرن مضى وهو الدكتور حسن عبدالله الترابي الذي أثر في الحياة السياسية وأثرها منذ ثورة أكتوبر 1964م وقريب من هذا الأثر ما أحدثه الرئيس الإثيوبي الذي توفي متأثراً بمرضه ملس زيناوي وهو الآخر من أساطين السياسة الإفريقية الذي أثر في دولة إفريقية محورية وهي إثيوبيا مقر الإتحاد الإفريقي طيلة ربع قرن من الزمان، وقد فقدت مصر مفكران إفريقياً أثر فكرهما في علاقات مصر بإفريقيا هما بطرس بطرس غالي ومحمد حسنين هيكل، وقد اهتم كل منهما بمبدأ المشاركة السياسية وعملا لها، ولأغراض

التوضيح لابد لنا من رصد التعريفات والعلاقات الناتجة عن المشاركة السياسية ومظاهرها.

ترتبط المشاركة السياسية بالمسؤولية الاجتماعية التي تقوم على أساس الموازنة بين الحقوق والواجبات لذلك فهي سمة من سمات النظم الديمقراطية حيث يتوقف نمو وتطور الديمقراطية على مدى اتساع نطاق المشاركة وجعلها حقاً يتمتع بها كل إنسان في المجتمع. كما تؤدي المشاركة إلى مزيد من الاستقرار والنظام في المجتمع مما يؤدي بدوره إلى توسيع وتعميق الإحساس بشرعية النظام. بالإضافة إلى أن المشاركة تدعم العلاقة بين الفرد ومجتمعه. الأمر الذي سينعكس بالضرورة على شعوره بالانتماء لوطنه الكبير. وتجعل الجماهير أكثر إدراكاً لحجم المشاكل المتعلقة بمجتمعهم وللازمات المتاحة لها فتفتح باباً للتعاون البناء بين الجماهير والمؤسسات الحكومية. فأهمية المشاركة تأتي من أنها عملية لنقل وإبلاغ حاجات المواطنين إلى الحكومة، ولكنها أيضاً تهدف إلى التأثير على سلوك الحكام وذلك بتوصيل معلومات عن الأولويات التي تفضلها الجماهير، وأيضاً من خلال الضغط على هؤلاء الحكام ليعملوا وفق هذه الأولويات. وبذلك تتسع فرص المشاركة. فنقل عمليات استغلال السلطة والشعور بالاعتزاز لدى الجماهير. وتتحقق قيم المساواة والحرية مما يؤدي إلى الاستقرار العام في المجتمع، الأمر الذي يساعد على تحقيق الشروط الاجتماعية والثقافية والسياسية لنجاح خطط التنمية المختلفة. كما أنه من خلال المشاركة يمكن أن يقوم الفرد بدور في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لمجتمعه، بقصد تحقيق أهداف التنمية الشاملة على أن تتاح الفرصة لكل مواطن لكي

يسهم في وضع هذه الأهداف وتحديدها والتعرف على أفضل الوسائل والأساليب لتحقيقها، وعلى أن يكون اشتراك المواطنين في تلك الجهود بناء على رغبة منهم في القيام بهذا الدور دون ضغط أو إجبار من جانب السلطات وفي هذه الحالة يمكن القول بأن هذه المشاركة تنترجم شعور المواطنين بالمسؤولية الاجتماعية تجاه مجتمعهم والمشكلات المشتركة التي تواجههم والرغبة في تحويل الأهداف التي يريدون بلوغها إلى واقع ملموس. يتوقف المدى الذي يشترك به المواطن في العمل السياسي على اهتمامات المواطن بالدرجة الأولى، وعلى المناخ السياسي فكرياً ومادياً واجتماعياً الذي يسود في المجتمع. ففي المجتمعات الغربية تعتبر المشاركة السياسية واجباً مدنياً على المواطنين، وكلما زادت المشاركة كان ذلك دليلاً على صحة المناخ السياسي وسلامته، فضلاً عن أن المشاركة تعتبر أفضل وسيلة لحماية المصالح الفردية. وفي بعض المجتمعات تتمثل أعلى مستويات المشاركة في الانتخابات على الرغم من أن نتائج الانتخابات تختلف إلى حد بعيد من بلد لآخر. كما أن مدى المشاركة يتفاوت طبقاً للتعليم والمهنة والجنس والسن والديانة ومحل الإقامة والشخصية والمحيط الثقافي. فكلما زاد مستوى التعليم زادت المشاركة كما أن المشاركين من الرجال هم أكثر من المشاركات من النساء، وكذلك المشاركين من قاطني المدن هم أكثر من أولئك قاطني الريف. كما تزداد المشاركة بين المشتركين في عضوية الجماعات أو المنظمات المختلفة. وبالطبع هذه الخصائص ليست ثابتة ولا تشكل قاعدة عامة. وعموماً يسعى الفرد للمشاركة في مختلف المجالات والميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، انطلاقاً من عدة دوافع

منها ما يتصل بالمجتمع ككل، ومنها ما يتعلق باهتمامات الفرد واحتياجاته الشخصية.

وفي هذا الإطار طرحت الحكومة السودانية مبادرة للحوار الوطني بعد ظهور نتائج الانتخابات الرئاسية التي فاز بها الرئيس المنتهية ولايته عمر حسن أحمد البشير طارحاً أربعة أجندة للحوار بين فئات المجتمع السودان وتضمنت هذه الأجندة الهوية بما تنطوي عليه من ثقافة وعرق ودين وقد كان السؤال المحور كيف يتم استيعاب العناصر المختلفة داخل إطار ديمقراطي قادر على الإيفاء بأمنيات الجهات المختلفة وقد دار حوار طويل ولجان كثيرة طويلة العام 2015م وبلغ نهاياته في أكتوبر من العام 2016م وتسلم الرئيس السوداني عمر البشير ما سميت الوثيقة الوطنية التي شملت توصيات مؤتمر الحوار الوطني الذي عقدت جلسته الختامية في الخرطوم، حيث أعلن البشير تمديد وقف إطلاق النار في كافة مواقع القتال بجنوب كردفان والنيل الأزرق ودارفور من جانب حكومته حتى نهاية العام الحالي.

ودعا البشير خلال كلمته في الجلسة الختامية المعارضين من رافضي الحوار إلى عدم تقويت "الفرصة التاريخية وشرف الالتحاق بالإجماع الوطني للانضمام إلى مسيرة الوفاق الوطني الشامل لصنع السودان المستقبل"، معلناً التزام حكومته بتنفيذ كافة توصيات الحوار الوطني.

وقال الرئيس السوداني إنه سيبدأ برنامج مشاور لمتابعة تنفيذ توصيات الحوار وبناء إستراتيجية قومية، وإصلاح أجهزة الدولة وتكوين آلية قومية جامعة لصياغة دستور جديد ودائم للبلاد، مؤكداً حرصه على الوصول إلى حكم راشد يحتكم فيه لخيار

الشعب ويحترم فيه القانون والحقوق، وتكفل فيه الحريات العامة بالبلاد.

وكانت الجمعية العمومية لمؤتمر الحوار الوطني أجازت في جلسة إجرائية مغلقة توصيات المؤتمر لينتهي بذلك حوار امتد منذ يناير/كانون الثاني 2014 على خلفية خطاب للبشير باسم الوثيقة.

وشاركت في جلسات الحوار مجموعة من الأحزاب، أبرزها حزب المؤتمر الشعبي، كما شاركت فيه بعض الحركات المسلحة، في حين قاطعته أحزاب سياسية، أبرزها حزب الأمة القومي فضلاً عن قوى التمرد الرئيسية.

وتناولت توصيات الحوار ستة محاور أساسية جرى بشأنها نقاش مستفيض، وهي: محور السلام والوحدة، ومحور الاقتصاد، إلى جانب محور الحريات والحقوق الأساسية، ومحور الهوية، ومحور العلاقات الخارجية، ومحور قضايا الحكم وتنفيذ مخرجات الحوار.

#### توصيات الحوار:

تحوّرت التوصيات النهائية في خارطة طريق شددت على التأسيس الدستوري والسياسي والمجتمعي في إطار توافقي بين السودانين لقيام دولة عادلة وراشدة ونظام سياسي فاعل، وأكدت على التعاون والتناصر بين جميع السودانين لتجاوز أزمات البلاد كافة والتوافق على دستور وتشريعات قانونية تكفل الحرية والحقوق والعدالة الاجتماعية.

تناولت ضرورة الاتفاق على نظم مستقلة لحماية تلك الحقوق مع التوافق على التشريعات والإجراءات الضرورية لقيام انتخابات عادلة ونزيهة تحت إشراف مفوضية مستقلة سياسياً ومالياً وإدارياً.

وحددت الوثيقة جملة من مطلوبات تهيئة المناخ عبر إجراءات لبناء الثقة، وأولى خطواتها إطلاق سراح

المعتقلين السياسيين كافة وكفالة الحريات السياسية والتأمين الكامل على حرية التعبير والنشر.

ووقع على الوثيقة رؤساء الأحزاب السياسية والحركات المسلحة ممن شاركوا في الحوار، بينما يفترض أن توقع قوى سياسية أخرى قبيل الجلسة الختامية .

وشارك في الجلسة الختامية رؤساء مصر وموريتانيا وتشاد وأوغندا ورئيس الاتحاد الأفريقي ومبعوثون من الصين وروسيا، بالإضافة إلى ممثل للجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وممثلين للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية.

### إفريقيا ومحكمة الجنايات الدولية 2016م:

فجرت محاولات المحكمة الجنائية إلقاء القبض على الرئيس السوداني عمر البشير في جنوب إفريقيا أزمة كبيرة في مسار العلاقات بين الإفريقيين والمحكمة الدولية واستشعر الرؤساء الإفريقيين ومؤسساتهم الجامعة ظلم المحكمة للقارة السمراء استهانتها بقادتها، هذا وقد قاد الاتحاد الأفريقي حملة ضد المحكمة على مدى سنوات وحث أعضائه على رفض طلب تنفيذ إلقاء القبض على البشير على اعتبار أن الرؤساء يتمتعون بحصانة، وهو ما لا يعترف به النظام الأساسي للمحكمة. كما رفضت اتهامات المحكمة الموجهة للرئيس الكيني . وفي عدد من القمم هدد القادة الأفارقة بالانسحاب بشكل جماعي من معاهدة روما. وخلال قمة الاتحاد في غينيا الاستوائية منح القادة الأفارقة أنفسهم حصانة من الملاحقة القضائية في الجرائم الكبرى أمام المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بعد توسعة ولايتها. مما دفعت هذه العلاقة المتوترة مجدداً المدعى العام الخاص بالمحكمة إلى مراجعة بعض السياسات، بما في ذلك أين يفتح تحقيقاته

(وهذا قد بدأ بالفعل)، ومستوى الاستهداف: بمعنى هل سيمثل نموذج الفشل في محاكمات البشير وكينياتا الاستثناء أم القاعدة فيما يتعلق بملاحقة الرؤساء؟ وثالثاً مراجعة مدى تأثير قرارات المدعى العام على النزاعات الأهلية الدائرة.

يجسد الوضع في ٢٠١٦ والذي أحد معالمه هذا الانسحاب الإفريقي من محكمة الجنايات الدولية تهاوي لمنظومة المحكمة وأقول نجمها. وتعتبر جنوب أفريقيا بانسحابها من المحكمة الجنائية أنها تدبير ظهرها للدول الغربية، وتسير في فلك حلفائها الجدد في مجموعة ال BRICS روسيا والصين، بما هو معروف عنهما من رفض فكرة العدالة الانتقائية، حتى وإن انضمتا لكثير من المعاهدات الدولية الخاصة بها .

أعلنت ثلاث دول إفريقية هي جنوب أفريقيا وبوروندي وغامبيا أخيراً عزمها الانسحاب من المحكمة الجنائية الدولية في تطور غير مسبوق في تاريخ المحكمة التي أنشئت بموجب معاهدة روما في ٢٠٠٢، بهدف وضع «حد للإفلات من العقاب «لمرتكبي» أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي بأسره هذا وقد صدم أنصار المحكمة الجنائية الدولية من تبدل موقف جنوب إفريقيا ورئيسها جاكوب زوما. ومن المرجح أن تصبح هذه المواجهة الإفريقية المتصاعدة بعد انضمام جنوب إفريقيا وهي الدولة المحورية على صعيد القارة، من العلامات الفارقة في مسيرة المحكمة الجنائية الدولية بما قد يكون لها من تداعيات خطيرة.

أهم تلك التداعيات هو حجم ومستوى الانسحاب الإفريقي على غرار موقف جنوب أفريقيا. والأمر بالتأكيد يؤخذ بجديّة من قبل المحكمة، على

لحقوق الإنسان زيد رعد الحسين بأنها «العنوان الكبير الذي يصف عصرنا في مجال حقوق الإنسان»؟ .

ساعت العلاقة بشكل كبير بين دول القارة ومحكمة لاهاي مع فشل الأخيرة في استكمال أهم قضيتين منظورتين أمامها: محاكمة الرئيس الكيني أوهورو كينياتا المتهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية في أحداث العنف عقب انتخابات 2007 في كينيا، ومحاكمة الرئيس السوداني عمر البشير، الذي كانت المحكمة قد أصدرت ضده مذكرة اعتقال بتهم تشمل جرائم الإبادة الجماعية في إقليم دارفور في 2009 .

أثارت بريتوريا مجدداً في خطاب انسحابها الموقف الخلفي بين أنصار وخصوم المحكمة الجنائية فيما يتعلق بمتطلبات السلام ومتطلبات العدالة وإن كانا مكملين لبعضهما أم متضادين. أوضحت أن التزامها كعضو مؤسس في الاتحاد الإفريقي، بإيجاد حلول سلمية للنزاعات يتعارض في أحيان مع تفسيرات المحكمة الجنائية فيما يتعلق بالتزامات الدول الأعضاء في معاهدة روما. مفهوم بالطبع أن بريتوريا اتخذت من هذا الموضوع الشانك تكة للانسحاب، بعد أن أعيتها انتقادات لاهاي والملاحقات القضائية المحلية عقاباً لها على موقفها بتيسير خروج الرئيس البشير بدلاً من القبض عليه وتسليمه للمحكمة الجنائية الدولية إبان زيارته الأخيرة لها .

على الرغم من ذلك فالموضوع المثار له أهميته كونه يُشكك في منهج العدالة الجنائية الدولية المبني على نموذج محاكمات نورمبرج - عدالة المنتصر - كأساس يصلح لإنهاء مشاكل العنف الجماعي، كما الحال في كثير من الحروب

اعتبار أن أكبر كتل إقليمي منضم لمعاهدة روما هو الأفارقة - ٣٤ من بين ١٢٤ دولة عضو . الانسحاب الجماعي إن حدث كفيلاً بأن يثقل عمل المحكمة أو على أقل تقدير يسقط عن عدالتها صفة الكونية. فالمحكمة هي مؤسسة دولية مستقلة قائمة على معاهدة ملزمة فقط للدول الأعضاء فيها، وتعتمد على تعاونهم معها في تسليم المطلوبين بارتكاب جرائم دولية. إذا غُلت يد المحكمة وفشلت في ملاحقة المتهمين بارتكاب جرائم كبرى أو في استكمال قضايا منظورة أمام قضائها كما هو حادث بالفعل، فلن يكون مصير هيئة الأمم التي نشأت في عشرينيات القرن الماضي بعيد عنها، والتي حلت محلها الأمم المتحدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في ١٩٤٦ .

تطرح قضية الانسحاب الإفريقي من المحكمة ثلاثة مستويات للنقاش: أولاً فيما يخص أسباب تردي العلاقة بين الأفارقة والمحكمة، ثانياً ما إن كان منطق العدالة الجنائية الدولية القائم على نموذج محاكمات نورمبرج يصلح لإفريقيا.

تتهم دول إفريقية عدة المحكمة بالانحياز ضد القارة السمراء وبممارسة عدالة انتقائية وسياسية. الممارسة الفعلية لقضاء محكمة لاهاي يعطي هؤلاء فرصة للخصومة: فالمحاكمات الثلاث الجارية حالياً تخص ملفات إفريقية، إضافة إلى تسعة من بين عشرة تحقيقات رسمية وأربعة تحقيقات أولية أخرى .

يتساءل خصوم المحكمة كيف تدعى المحكمة الجنائية بأن عدالتها كونية، وهي يدها مغولة تماماً إزاء أزمات دولية مثل الفظائع الحادثة في سوريا، التي وصفها مفوض الأمم المتحدة السامي



الأهلية بأفريقيا. التحول الذي شهدته جنوب أفريقيا قبل ثلاثة عقود من الحرب إلى السلم هو ذاته أكبر دليل على إمكانية التحول بتبنى مفاهيم للعدالة مغايرة لنموذج نورمبرج. فلولا مفاوضات كوديسا التمهيدية 91.93، التي كانت قد وضعت أسس إنهاء نظام الفصل العنصرى فى جنوب أفريقيا، ما كانت الحرب قد انتهت. هذه المفاوضات قد نَحَت جانبا المسؤولية الجنائية لقادة نظام الفصل العنصرى، وكان أساسها العفو مقابل تفكيك البنية السياسية والقضائية للنظام العنصرى هناك. المحاكمات التي عقدت بعد ذلك فى إطار عمل مفوضية الحقيقة والمصالحة كانت محدودة الطابع .

التشكيك فى منهج العدالة الجنائية الدولية كأساس لتسوية النزاعات، استغله الرئيس الكينى كينياتا، فى إدارة حملة ناجحة ضد المحكمة الجنائية خلال انتخابات الرئاسة التى فاز بها فى 2013. كينياتا أخاف ناخبه من الفوضى، واعتبر أن المحكمة تستهدف الثأر منه وتسعى إلى تفويض الانتقال الديمقراطى السلمى الحادث فى كينيا انسحاب الأفارقة تباعاً من المحكمة الجنائية هو بمثابة تسجيل موقف من عصرنا الذى يشهد تردياً بالغاً لحالة حقوق الإنسان فى العالم. شتان بين الوضع اليوم مقارنة بالتسعينيات، التى شهدت لحظة ميلاد جديد لمنظومة حقوق الإنسان فى العالم فى أعقاب انتهاء الحرب الباردة وسقوط حائط برلين انطلقت بخطى واثقة منظومة حقوق الإنسان العالمية وتشعبت آلياتها الأممية فى أعقاب المؤتمر العالمى لحقوق الإنسان فى 1993، الذى شهد توافق الدول الأعضاء حول قضايا السياسة الشائكة: السيادة - الكونية - محاربة الإفلات من

العقاب - إنصاف الضحايا. سجلوا توافقهم فى بيان فيينا القوي وبرنامج عمل طموح.

ولكن أين نحن اليوم من حكم القانون؟

ويرى الإفريقيون أن العالم المعاصر يعيش عصر صعودٍ سافرٍ للزعامات الشعبية المعادية لحقوق الإنسان وحقوق المهاجرين والمسلمين. دونالد ترامب المرشح الجمهورى فى انتخابات الرئاسة الأمريكية هو خير مثال على ذلك. ويشاهد العالم الولايات المتحدة منخرطة بلا هوادة فى حروب مفتوحة فى الشرق الأوسط وأفغانستان، ونرى روسيا ترتكب جرائم ضد الإنسانية يوميا فى سوريا دون أن يحرك أحد ساكناً. ويرى الإفريقيون أنهم فى عصر تدير فيه أوروبا ظهرها لمواثيق حقوق الإنسان وتُغلق أبوابها فى وجه ملايين المهاجرين واللاجئين الفارين من جحيم بلادهم .

ويطالب الخبراء المحكمة الجنائية أن تُصلح نظامها الداخلى قبل أن يلفظها أعضاؤها، أما اليوم فالمطلوب من القوى الكبرى المسئولة عن حفظ السلم والأمن العالميين أن تعيد الاعتبار لحقوق الإنسان قبل مطالبة الأفارقة دون غيرهم بإصلاح ما فى بيتهم وقيل فوات الأوان. لهذه الأسباب ولغيرها أعلنت غامبيا انسحابها من المحكمة الجنائية الدولية واتهمتها بتجاهل "جرائم حرب" ترتكبها دول غربية وبالسعي فقط لمقاضاة الأفارقة، لتصبح بذلك ثالث دولة أفريقية تقر الانسحاب من هذه المحكمة خلال شهر بعد بورندي وجنوب أفريقيا بينما تبحث كينيا اتخاذ موقف مشابه.

وأعلن وزير الإعلام الغامبي شريف بوجانغ أن هذا الإجراء "تابع من حقيقة أن المحكمة الجنائية الدولية هي فى الواقع محكمة قوقازية دولية

لملاحقة وإذلال الملونين، وبخاصة الأفارقة رغم أنها تسمى: المحكمة الجنائية الدولية." وجاء في بيان غامبيا -التي يشكل مواطنوها نسبة عالية من المهاجرين الأفارقة المتدفقين على أوروبا- أنها سعت لمثل الاتحاد الأوروبي أمام المحكمة الدولية بسبب موت مهاجرين في مياه البحر المتوسط، لكنها لم تتلق ردًا. وقال البيان "هناك ما لا يقل عن ثلاثين بلداً غربياً ارتكب جرائم حرب سافرة ضد دول مستقلة ذات سيادة ومواطنيها منذ إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، ولم يوجه اتهام لمجرم حرب غربي واحد."

وتواجه المحكمة الجنائية الدولية التي تأسست عام 2002 اتهامات بتنفيذ أجندة للاستعمار الجديد في أفريقيا، حيث تركزت جميع تحقيقاتها العشرة في هذه القارة باستثناء تحقيق واحد، كما أنها تعاني من نقص تعاون بعض الدول ومن بينها الولايات المتحدة التي وقعت على ميثاق تأسيس المحكمة إلا أنها لم تصادق عليه.

وبينما يبحث برلمان كينيا اتخاذ قرار بالانسحاب، تصاعدت المخاوف الدولية من انتقال عدوى الانسحاب من المحكمة الجنائية الدولية إلى دول أخرى، خصوصاً في القارة السمراء. ودعا وزير العدل السنغالي صديقي كابا -الذي يرأس جمعية الدول المشاركة في معاهدة إنشاء المحكمة الجنائية الدولية- إلى التوصل لتسوية مع الدول الأفريقية المعترضة.

وكان الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون قد أعرب عن أسفه لقرار جنوب أفريقيا بالانسحاب، وحثها على "إعادة النظر في قرارها قبل أن يدخل انسحابها حيز التنفيذ"، معتبراً أن

المحكمة الجنائية الدولية "عنصر أساسي في الجهود العالمية الرامية إلى إنهاء الإفلات من العقاب ومنع النزاعات."

يذكر أن المحكمة الجنائية الدولية تضم 124 عضواً، وهي أول هيئة قانونية ذات اختصاص قضائي عالمي دائم للمقاضاة في جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، لكنها لم تصدر سوى خمسة أحكام على أساس معايير موضوعية خلال 14 عاماً كلها ضد أفارقة، مما جعلها عرضة لانتقادات بأنها تستهدف أفريقيا على نحو جائر.

يبدو أن القرار بالانسحاب يعكس انزعاج زوما الشخصي بعد زيارة الرئيس السوداني عمر البشير لجنوب أفريقيا في يونيو/حزيران 2015. لقد تم توجيه تهمة الإبادة الجماعية وارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب للبشير من قبل المحكمة الدولية عامي 2009 و2010، وعندما حضر البشير مؤتمر القمة الأفريقية في جنوب أفريقيا العام الماضي، قام مركز جنوب أفريقيا للمقاضاة -وهو منظمة غير حكومية- برفع دعوى بموجب قانون التنفيذ لعام 2002 مطالباً الحكومة باعتقاله.

لقد حكمت المحكمة العليا ومحكمة الاستئناف العليا لصالح مركز جنوب أفريقيا للمقاضاة، لكن حكومة زوما أحبطت تلك القرارات وذلك بمساعدة البشير على " الخروج من البلاد، كما قامت حكومة زوما باستئناف تلك الأحكام، وكان مقرراً عرض الأمر على المحكمة الدستورية في البلاد بتاريخ 22 نوفمبر/تشرين الثاني، ولكن عندما أعلنت الحكومة قرارها المتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية فإنها أعلنت كذلك أنها ستسحب استئنافها

11. الجزيرة- نغيسو رئيساً للكنغو برازيل لولاية جديدة-  
<http://www.aljazeera.net/news/international>  
 الساعة 11:09م- 2016/3/24
12. وليد عبداللطيف النصف- جريدة القبس- 29 أبريل 2016م-  
 الساعة 12:30ظ- <http://alqabas.com>
13. Gabon : l'élection présidentielle est fixée au 27 août Jeune Afrique, 7 July 2016
14. فرانس 24 رويترز 13:39م- 31 ديسمبر 2015م-  
<http://mithak.com/node>
15. يوسف شلابي،  
<http://arabic.cnn.com/world/2016/10/08>
16. نانسي نجم، وكالة الصحافة الفرنسية، نقلا عن  
<http://www.almanar.com.lb> بنغول 2016/12/10م
17. رويترز نقلا عن الموقع: Wed Dec 7, 2016 9:14am  
<http://ara.reuters.com/article/world>
18. إعداد محمد فرج للنشرة العربية - تحرير سها جادو.  
<http://www.youm7.com/story/2016/12/10>
20. داور تي جيميس، بالتسغراف روبرت، النظريات المتضاربة في  
 العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، ط1، (الكويت :  
 كاطمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985م)، ص 140
21. <http://www.alrakopa.net/> بكري سوركناب، ظاهرة  
 الحروب الأهلية في أفريقيا (أسبابها وعواملها)، الثلاثاء  
 2016/11/8م، الساعة 2:3م
22. <http://archive.aawast.com/details.asp?> أرشيف  
 مجلة الشرق الأوسط، النزاعات في أفريقيا: 18 دولة تعاني من  
 حروب أهلية واضطرابات داخلية وانقلابات، الجمعة  
 2016/11/12م، الساعة 3:11م
23. أزمة إقليمية، أزمة جمهورية أفريقيا الوسطى وتأثيرها الإنساني  
 الإقليمي
24. <http://www.giraatafrican/> عبد الحكيم نجم الدين،  
 تقرير عن النزاعات المسلحة في أفريقيا، الثلاثاء  
 2016/11/22م، الساعة 3:25م
25. [www.google.com/ar/world-report2015-2016/](http://www.google.com/ar/world-report2015-2016/)  
 التقرير العالمي- ليبيا أحداث عام 2015-2016م، الأربعاء  
 2016/11/16م، الساعة 11:09ص
26. [www.google.com/ar/countries/africa/south-](http://www.google.com/ar/countries/africa/south-sudan-report-south-sudan/)  
[sudan-report-south-sudan/](https://www.youm7.com) جنوب السودان 2015-  
 الإثنيين، 21 مارس 2016 7:07ص.
- المصادر والمراجع :
1. جريدة ميثاق الإلكترونية- 16 انتخابات رئاسية عنوان القارة  
 الإفريقية 2016- 31 ديسمبر 2015م- 13:39  
<http://mithak.com/node>
2. Bangui Leila Thabti - الانتخابات الرئاسية في افريقيا  
 الوسطي.. التحالفات ترجح كفة تواديرا"- 15.01.2016-  
<http://aa.com.tr/ar>
3. جريدة أسأل أكثر الإلكترونية- انتخابات افريقيا الوسطي..دولو  
 جليله يقر بالهزيمة- 21.02.2016 | 11:11-  
<https://arabic.rt.com/news>
4. لبيغا حسن، ورشة عمل عن الانتخابات الإفريقية الواقع  
 والتطلعات (حالة يوغندا) مركز البحوث والدراسات الأفريقية  
 جامعة إفريقيا العالمية، الأربعاء 2016/8/3م، الخرطوم -  
 السودان.
5. ياسين يونس مسريكا- الانتخابات الرئاسية في يوغندا  
 (2016م) قراءة في المسار والنتائج- 20-03-2016-  
 07:20:20 [www.qiraatafrican.com](http://www.qiraatafrican.com)
6. الشرق الاوسط الإلكترونية- الانتخابات الرئاسية في يوغندا..  
 فصل جديد لاختيار موسيفيني الحاكم منذ 30 عامًا-  
 الأربعاء 17 فبراير 2016- الساعة 11:25-  
<http://aawsat.com>
7. الوفد الإلكترونية- فوز موسيفيني برئاسة يوغندا.. والمعارضة  
 ترفض نتيجة الانتخابات- السبت 20 فبراير 2016م-  
 الساعة 5:42 <http://alwafd.org>
8. جريدة ميثاق الإلكترونية - <http://mithak.com/node> -  
 مرجع سابق.
9. عادل صبري- بنين.. "زينسو" و"تالون" يتصدران الانتخابات  
 الرئاسية- <http://www.masralarabia.com> - 8 مارس  
 2016 10:13
10. خالد صالح- فوز رجل الأعمال باترس تالون بالانتخابات  
 الرئاسية في بنين- <https://www.youm7.com> -  
 الإثنيين، 21 مارس 2016 7:07ص.

## تطلعات التحول الديمقراطي في الصومال وتأثيره على الاستقرار السياسي فيها.

د. عبد القادر محمود علي جولني<sup>2</sup>

لقد خضع مفهوم التحول الديمقراطي باعتباره أحد المفاهيم الحديثة المطروحة على الساحة الفكرية لمحاولات معمقة للتأصيل المفاهيمي من خلال الاهتمام المتنامي لمختلف الأدبيات بهذا الموضوع، إلا إن طبيعة مفهوم التحول الديمقراطي، الذي اتسم بالاتساع والشمول إلى جانب ضرورة صياغة تعريف إجرائي له فرض المزيد من الاهتمام بتأصيل هذا المفهوم.

يشير لفظ التحول إلى التغيير أو النقل، فيقال حول الشيء أي غيره أو نقله من مكانه إلى آخر أو غيره من حال إلى حال، وعن الشيء يقال تحول عنه إلى غيره، وتحول فلان بالنصيحة والوصية و الموعظة، بمعنى توخى الحالة التي ينشط فيها لقبول ذلك منه، ومنه كان الرسول صلى الله عليه و سلم- يتحولنا بالموعظة.

وكلمة التحول تقابلها باللغة الإنجليزية كلمة "Transition" وتعني المرور أو الانتقال من حالة معينة إلى أو من مرحلة معينة أو من مكان معين إلى حالة أو مرحلة أو مكان آخر.

وتعتبر عملية التحول بمعنى "Transition" المرحلة الأولى للتحول نحو النظام الديمقراطي، وهي فترة انتقالية تمتد بين مرحلة تقويض دعائم نظام سياسي سابق

و تأسيس نظام سياسي لاحق.

أما التحول إلى الديمقراطية " Démocratisation " فيعرفها " شميتز " بأنها: عملية تطبيق القواعد

<sup>2</sup>- كاتب وباحث متخصص في القضايا الإفريقية.

27.

<http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2016/07/160709/suankillings/>

الثلاثاء 22/11/2016م، الساعة 2:32م

28.

<http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2016/07/160709/suankillings/>

الخميس 24/11/2016م، الساعة 2:50م

29. أخبار قناة bbc في تقريرها 24/11/2016، الساعة 6م

30.

[www.aljazeera.net/news/international/31/8/2016/11/22](http://www.aljazeera.net/news/international/31/8/2016/11/22)

/6الثلاثاء 22/11/2016م، الساعة 3م

31. [www.giraatafrican.com/](http://www.giraatafrican.com/) عبد الحكيم نجم الدين :

الغابون الرئيس يتشبه بالسلطة، الأحد 27/11/2016، الساعة 1:15ظ

الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراد أو موضوعات لم تشملهم من قبل، إذن هي عمليات و إجراءات يتم اتخاذها للتحويل من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر، ويعرفها " روستو " بأنها: عملية اتخاذ قرار يساهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة، وهي النظام والمعارضة الداخلية و القوى الخارجية، ويحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى وتحدد النتيجة النهائية لاحقا للطرف المتغير في هذا الصراع.

كما يمكن الإشارة إلى أن التحول الديمقراطي هو: "مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم السلطوية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها، وتعكس هذه العملية إعادة توزيع القوة بحيث يتضاءل نصيب الدولة منها لصالح مؤسسات المجتمع المدني بما يضمن نوعا من التوازن بين كل من الدولة والمجتمع، بما يعني بلورة مراكز عديدة للقوى وقبول الجدل السياسي". وعليه فالتحول الديمقراطي هو عملية تهدف إلى إعادة النظر في خارطة القوة على مستوى النظام السياسي، والعمل على إعادة التوازن بين القوى الرسمية المتمثلة في الدولة والمؤسسات غير الرسمية متمثلة في منظمات المجتمع المدني.

في الصومال بدأت جولة الحكومات الانتقالية بدءا من حكومة TNG المنبثقة من مؤتمر عرتا فترة رئاسة عبدالقاسم صلاصلا حسن مروراً بفترة دولة الرئيس عبد الله يوسف TFG، وانتهاء في فترة دولة الرئيس شريف الشيخ أحمد في أواخر عام 2012 م بدأت عملية خارطة الطريق، والتي كانت تهدف إلى بناء المؤسسات (التشريعية والتنفيذية والقضائية) في الصومال، وإعادة هيكلة بناء الدولة الصومالية

الحديثة، وانتهاء فترة الحكومات الانتقالية منذ انهيار الحكومة المركزية في الصومال في 26 يناير عام 1991م عند ما أطيح بنظام سياد بري إثر انتفاضة شعبية.

في الصومال كانت وما زالت الأزمة السياسية حول تداول السلطة وتقاسمها في ظل نظام المحاصصة القبلية (4.5) مما قد يدفع في كثير من الأحيان العنف المتأجج والحروب الأهلية المشتعلة والمواجهات الدموية بين أبناء الشعب الواحد. وهذا قطعاً يؤثر مسيرة التنمية، بالإضافة إلى الآثار الإنسانية المعاناة والفقر والتخلف والقهر.

وقد ساهم نظام سياد بري 1969-1991 في تعزيز أزمات الصومال سواء بالحكم الشمولي وديكتاتورية الحزب الواحد أو عبر اضطهاد وتصفية الخصوم السياسيين وساهم كذلك في إثارة النزعات القبلية وإحداث الانقسام الشديدة في المجتمع الصومالي، بالإضافة إلى وقوع العديد من الأخطاء أبرزها حكم البلاد سياسياً بأسلوب يفتقر إلى العدل والمرونة وتسبب في حرمان الكثير من الحقوق السياسية والاجتماعية.

خارطة الانتخابات الصومالية لعام 2016م:

جدول الأعمال لتمهيد الاجراءات اللازمة قبل الانتخابات

تجنباً لأي فراغ في السلطة قبل الانتخابات تستمر المؤسسات الدستورية «الرئاسة والحكومة والبرلمان» في مزاولة أعمالها حتى انتخاب مؤسسات جديدة محلها.

تحويل مهمة استكمال كتابة الدستور الصومالي إلى البرلمان المقبل، الذي سيتم انتخابه.

25 سبتمبر 2016: انتخاب الغرفة الأولى من البرلمان (مجلس الشيوخ).

الأقل، وفي حالة لم يحدث ذلك يتم تعليق هذا المقعد.

- يدفع كل مرشح لغرفتي البرلمان رسوم ترشح (لم يتم تحديدها بعد) تتراوح بين 5 و10 آلاف دولار غير مسترجعة.  
كوتة المرأة

- تخصص نسبة 30 في المائة من مقاعد الغرفة الثانية للبرلمان (مجلس الشعب) للمرأة الصومالية، أي 82 مقعداً من أصل 275 مقعداً.

- تخصص نسبة 30 في المائة أيضاً من الناخبين للمرأة الصومالية، أي 4207 ناخبة من أصل 14025 ناخباً يحق لهم انتخاب الغرفة الثانية من البرلمان.

- خفض رسوم الترشح لغرفتي البرلمان إلى 50 في المائة بالنسبة للمترشحات لتشجيع مشاركة المرأة في العملية.

المعالجات التي ستتم بعد الانتخابات لإكمال مسيرة التحول الديمقراطي

يتم العمل من أجل إنهاء نظام المحاصصة القبلية التي اعتمدت في الانتخابات السابقة، والانتقال إلى نظام الأحزاب السياسية خلال عامين استعداداً للانتخاب المباشرة عام 2020.

2- يوقع كل عضو من أعضاء عريضة تنص على أن ينضم إلى حزب سياسي قانوني خلال عامين، تبدأ تاريخ أداء البرلمان اليمين الدستورية.

3- على كل عضو في البرلمان أن يحدد الحزب الذي سينضم إليه، ابتداء من 20 أكتوبر عام 2018.

4- أي عضو في البرلمان لم ينضم إلى حزب سياسي خلال عامين سيفقد عضويته في البرلمان.

10 أكتوبر: انتخاب الغرفة الثانية من البرلمان (مجلس الشعب).

20 أكتوبر: أعضاء البرلمان بغرفتيه يؤدون اليمين الدستورية.

25 نوفمبر: انتخاب رئيس البرلمان ونائبيه، ولكن تأجل لحين استكمال مجلس الشعب.

30 نوفمبر: انتخاب الرئيس الجديد، ولكن تأجل الي 15 ديسمبر 2016م  
الجان الانتخابية

اللجنة الوطنية للانتخابات: تتكون من 22 عضواً يمثلون الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم الفيدرالية.

- اللجان الإقليمية للانتخابات: تتكون من 11 عضواً لكل إقليم من الأقاليم الفيدرالية، وكذلك العاصمة.

- لجنة حل الخلافات: تتكون من 21 عضواً، يمثلون الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم الفيدرالية، مهمتها البت في الشكاوى التي يقدمها المرشحون.

الدوائر الانتخابية والناخبون

- مجلس الأعيان أو الشيوخ: يختار رؤساء الأقاليم الفيدرالية اثنين من المرشحين للمقاعد المخصصة للإقليم في الغرفة الأولى من البرلمان (مجلس الأعيان)، ويصوت أعضاء برلمانات الأقاليم لاختيار أحد المرشحين.

- مجلس الشعب: يبلغ عدد الدوائر الانتخابية التي تنتخب أعضاء الغرفة الثانية من البرلمان 275 دائرة انتخابية قبلية، وعدد الناخبين هم 14025 ناخباً مقسمين بالتساوي على هذه الدوائر بواقع 51 ناخباً لكل دائرة.

الترشح:

- يترشح عن كل دائرة اثنان من المتنافسين على

الصومال والتغيير البرلمان الجديد: مؤشرات على أفول النموذج الديمقراطي بعد إنهاء جولة الحكومات الانتقالية المتعاقبة التي بدأت عام 2000، واستمرت 12 عامًا، وانتخاب فخامة الرئيس حسن الشيخ بموجب دستور جمهورية الصومال الفيدرالية المؤقت، واعتراف العالم بأول حكومة دستورية منذ انهيار نظام سياد بري العسكري في عام 1991، تم وضع "رؤية 2016"، لإجراء انتخابات حرة مباشرة، وارتفعت التطلعات الشعبية الرامية للتحوّل الديمقراطي، لكن تعذر إجراء انتخابات مباشرة لأسباب موضوعية، غير أن التحوّل السياسي أخذ مجراه، وتوصل مجلس القيادة الوطني، الذي هو بمثابة مجلس فدرالي للجمهورية، إلى صيغة يتم فيها تنظيم انتخابات غير مباشرة تشمل جميع الأقطار تحظى برعاية المجتمع الدولي.

في سبتمبر 2012، بدأت في الصومال عملية إعادة بناء دولة مركزية غير انتقالية من خلال انتخاب الرئيس حسن شيخ محمود، وبناء مؤسسات الدولة من الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية؛ وذلك على إثر انتهاء فترة الحكومة الانتقالية، وتراجع حركة الشباب المرتبطة بالقاعدة وخسارتها معظم معقلها في جنوب البلاد ووسطها. وكان من مهام الحكومة الجديدة، إجراء تشكيل الإدارات الفيدرالية، وإعداد الدستور الصومالي للاستفتاء عليه وإقراره؛ تمهيداً لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية عام 2016، و يأتي الحدث الانتخابي في ظل أصعب تنافس انتخابي يشهده الصومال منذ الستينات، وفي ظل غياب مشاركة الأحزاب السياسية عن الانتخابات بصفتها الحزبية لأسباب تقنية ودستورية، مما يجعل السباق الرئاسي للوصول إلى السلطة حكرًا على

سياسيين تتعدد أفكارهم وتوجهاتهم وأيديولوجياتهم ما بين إسلامي وليبرالي وآخر مستقل .  
تُجرى الانتخابات البرلمانية والرئاسية في الصومال في وقت تبقى الأحزاب السياسية الناشئة خارج المشاركة في العملية الانتخابية، والتي تنفرد بها حصريًا، وبشكل خاص، الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم الفيدرالية. ويُعزى ذلك إلى أن الحكومة الصومالية لم تقم خلال الفترة الماضية بإعداد المتطلبات المتعلقة بمشاركة الأحزاب في الانتخابات بصفتها الحزبية؛ لأسباب قد تكون موضوعية، ولأخرى سياسية. هذا مع أن البرلمان الصومالي صادق مؤخرًا على قانون الأحزاب السياسية في البلاد .

فرغم أن الانتخابات تأخرت عن موعد الجدول الزمني المحدد لها -الذي طرحته اللجنة الانتخابية الفيدرالية، واتفقت عليه فيما بعد الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات الفيدرالية- أكثر من مرة لأسباب قيلت إنها فنية، إلا إن عملية اختيار أعضاء مجلس الشيوخ قريبة من الانتهاء. ويتكون هذا المجلس من 54 عضوًا يتم اختيارهم على أساس الأقاليم الفيدرالية الستة المعمول بها حاليًا، غير أن العاصمة "مقديشو" لا تشكّل مركزًا ضمن هذا التمثيل؛ حيث لم يتم حسم وضعها المستقبلي في النظام الفيدرالي الجديد في الصومال. وستكون الكلمة الأخيرة لمجلس الشيوخ في اختيار رؤساء الأقاليم الفيدرالية مع مراعاة التوازن القبلي المتعارف عليه في قاموس السياسة الصومالية منذ انهيار الحكومة المركزية عام 1991 .

أما انتخابات مجلس الشعب، والذي يتكون من 275 عضوًا؛ فسُتُعد رسميًا في نهاية أكتوبر/تشرين الأول 2016 في مقرات عواصم الولايات الفيدرالية، وفقًا للمحاصصة القبلية (4.5). في حين سيتم إجراء



الانتخابات الرئاسية في 30 نوفمبر /تشرين الثاني 2016؛ حيث سيقوم أعضاء مجلسي الشعب والشيوخ بانتخاب رئيس جديد يتولى حكم البلاد لأربع سنوات قادمة.

ما الفرق بين الانتخابات 2016 وانتخابات 2012

### جدول رقم (1)

الفرق ما بين الانتخابات 2016 وانتخابات 2012م

انتخابات 2016	انتخابات 2012
14025 ناخبا اختار البرلمان الحالي 51 عضو مقابل البرلماني الواحد مع وجود صناديق اقتراع	135 ناخبا اختار نواب البرلمان في عام 2012م حيث التعيين من قبل زعماء العشائر
أما البرلمان الحالي فهو يتكون من مجلسين: مجلس الشيوخ 54 مجلس الشعب 275 = 329	نظام البرلمان 2012 كان نظام المجلس الواحد وهو مجلس النواب 275
بينما تم تقسيم البرلمان وفق مجلسين مجلس الشيوخ يتم انتخابهم من قبل البرلمان الولائي، ومجلس الشعب يتم وفق 4.5	العملية الانتخابية برمتها كانت تقع في مقديشو عام 2012
وجود صناديق الاقتراع في كلا المجلسين بالإضافة إلي اللجان الانتخابية على المستويين الفيدرالي والاقليمي	عدم وجود صناديق الاقتراع

يلاحظ في ازدياد رقعة التمثيل الشعبي في الانتخابات 2016 حيث يشترك في انتخابات مجلس الشعب للبرلمان وحده حوالي أربعة عشر ألف ناخب تمّ

اختيارهم من قبل شيوخ القبائل الصومالية، مقابل 135 ناخبًا الذين اختاروا نواب البرلمان في عام 2012، وهو ما يعطي هذه الانتخابات شرعية أكثر مقارنة مع الانتخابات السابقة.

أجريت معظم الانتخابات البرلمانية لمجلسي الشعب والشيوخ في الأقاليم الصومالية بونت لاند، جلمدغ، جوبالاند، جنوب غرب الصومال، هرشبيلي، بالإضافة إلى مقديشو، هذا بخلاف انتخابات عام 2012 التي انعقدت في العاصمة الصومالية "مقديشو" فقط؛ الأمر الذي يؤثّر إلى إحرار تقدم كبير في مجال بسط المشاركة الانتخابية، وإتاحة فرص أكبر لأهالي وسكان المناطق النائية .

### جدول رقم (2)

عدد المقاعد البرلمانية (المجلسين) ومواقع الانتخابات

المشاركون في العملية الانتخابية	مواقع الانتخابات	مجلس الشعب	مجلس الشيوخ	الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات
1887	جروي	37	11	بونت لاند
1836	عدادو	36	8	جلمدغ
2193	كسمايو	43	8	جوبا لاند
3519	بيدوا	69	8	جنوب غرب الصومال
1887	جوهر	37	8	هرشبيلي
2346	مقديشو	46	11	صومالند
357	مقديشو	7	0	بنادر
14.025		275	54	المجموع

## التحديات حول الانتخابات في عام 2016م:

هناك جملة من التحديات والعقبات التي تواجه العملية الانتخابية في البلاد في هذا العام، ويمكن إجمال أهمها في ما يلي :

ضعف الأجهزة الأمنية في الصومال

تتمثل الإشكالية الأمنية في البلاد لاجراء الانتخابات في عام 2016مما يلي:

عدم وجود جيش وطني فعال في البلاد، يسيطر على جميع التراب الصومالي، حيث تسيطر على بعض المناطق حركة الشباب ومليشيات معارضة على سياسات الحكومة. ومن هنا قد تتعذر ضبط سير الانتخابات.

عدم وجود شرطة مدربة ومجهزة قادرة على ضبط الأمن الداخلي أثناء إجراء الانتخابات، وتبعاً لذلك ستظل مقاليد الأمور الأمنية بيد قوات حفظ السلام الإفريقية.

ومن هنا يكون الوضع الأمني أصعب تحدياً ينتظر إجراء الانتخابات في البلاد في عام 2016م.

حركة الشباب المجاهدين...التحدى الأبرز

تمثل قضية "حركة الشباب المجاهدين في الصومال" وفق رؤية الرئيس حسن شيخ محمود وجها من أوجه انتشار الحركات الجهادية المسلحة في العالم، وهو أمر لا يخص بالصومال وحده، بل يشكل تحدياً عالمياً.

تنفيذ هجمات نوعية محكمة في المرافق الحكومية والفنادق المؤمنة

اغتيال أعضاء البرلمان والوزراء وكبار موظفي الدولة من حين لآخر

سيطرة بعض أجزاء من الوطن من جنوب ووسط البلاد

الانقسام السياسي والخلافات السياسية بين قيادات الدولة

إن حالة الانقسام السياسي والصراعات داخل الحكومة الصومالية لعبت، ولا تزال تلعب دوراً كبيراً في زيادة حدة المشكلات الأمنية وتفاقمها، وشكلت حالة من الرعب وعدم الشعور بالأمان لدى المواطن العادي والمسؤول على حد سواء. فانشغال المسؤولين بحل الصراعات والخلافات السياسية وتغيير المسؤولين بشكل دائم بدلاً من متابعة ومراقبة أداء أعمالهم واجباتهم خلقت فراغاً أمنياً وأعطت فرصة لحركة الشباب في تخطيط وتنفيذ هجمات نوعية كالذي حدث سابقاً.

الاعتماد الكامل على القوات الأجنبية (أميصوم):

إن غالبية تحركات القوات الصومالية تشارك معها القوات الإفريقية ولديها أسلحة وتقنيات متطورة لا تتوفر لدى قواتنا البواسل؛ ما أدى ضعف ثقة قدراتها. وهناك من يري أن سبب زيادة التوترات الأمنية في الأمانة الأخيرة تعود الي التغييرات العسكرية التي طالت بعض قيادات الأجهزة الأمنية وطرد عدد من عناصر القوات المسلحة، بالإضافة إلى انضمام القوات الإيثيوبية التي يكن لها كثير من الشعب العداء تجاهها إلى بعثة القوة الإفريقية لحفظ السلام في الصومال.

التحدي الاقتصادي

إلى جانب العوامل سالفة الذكر، فإن هناك تحدياً اقتصادياً آخر مائل أمام تنظيم الانتخابات العامة في البلاد؛ حيث إنه يلعب دوراً رئيسياً في إنجاحها وإجرائها حسب المواعيد المحدد لها من قبل اللجنة الفيدرالية للانتخابات مؤخراً .

وبما أن الانتخابات تتطلب موارد مالية هائلة والحكومة الصومالية ليس بمقدورها اقتصادياً تحمّل

عبء الانتخابات، وذلك في ظل اعتمادها على المساعدات الخارجية التي لا تغطي احتياجاتها الضرورية، فضلاً عن تخصيص ميزانية للانتخابات، فإن المجتمع الدولي هو الممول الرئيس للانتخابات، وفي حال تأخر الأموال المخصصة للانتخابات بطريقة أو بأخرى، فإن ذلك سيؤثر سلباً على سير العملية الانتخابية بشكل كامل .

طبيعة سباق الانتخابات الرئاسية 2016م

جرت في البلاد مؤخرًا عملية انتخابية برلمانية لأول مرة من نوعها، حيث شهدنا نظام المجلسين مجلس الشيوخ المكون من 54 عضواً تم توزيعه على الولايات، ومجلس الشعب المكون من 275 عضواً تم توزيعه على المحاصصة القبلية أو ما يعرف بـ 4.5. وهذان المجلسان يكونان البرلمان الصومالي 2016م، وسيختار هذا البرلمان بدوره رئيس الجمهورية الذي سيتولى السلطة لمدة أربع سنوات، وبالتالي فإن الانتخابات المقبلة ستتم داخل البرلمان، ولسيت انتخابات مباشرة، ومن يكسب أغلبية أصوات البرلمان سيضمن الفوز في الرئاسة.

الاستعدادات الجارية للسباق الرئاسي وأبرز المرشحين فمن خلال قراءتنا التحليلية لواقع الانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها في الصومال قريبا يبرز أولاً في الساحة الصومالية العشرات من المرشحين الرئاسيين، والذين يُتوقع أن يخوضوا سباق الانتخابات الرئاسية، غير أن أربعة مرشحين منهم يُعدون من أبرز الوجوه المتنافسة على رئاسة البلاد، وهؤلاء هم :

حسن شيخ محمود (الرئيس الحالي)

من خلال قراءتنا التحليلية لواقع الانتخابات الرئاسية الصومالية، يبرز أولاً في الساحة الصومالية حسن شيخ محمود كأقوى مرشح للرئاسة، نظراً لحجم العوامل المؤهلة لفوزه في الانتخابات المرتقبة إجراؤها

لاحقاً، الأمر الذي دفع الكثير من المجتمع الصومالي إلى اعترافه مسبقاً كرئيس قادم للصومال، فيما يرى البعض الآخر بأنه يقود التنافس الانتخابي بنسبة 80% حالياً، وهذا الأمر غير مستبعد وقريب إلى الحقيقة نظراً للمحليين والمراقبين في واقع السياسة الصومالية.

ولد المرشح حسن شيخ محمود في مدينة "جلقسي" بمحافظة هيران 29 نوفمبر 1955م، تخرج من الجامعة الوطنية الصومالية في عام 1981م، كما حصل الماجستير في التربية من جامعة بوبال في الهند عام 1993م.

نال حسن شيخ محمود دورات مكثفة في إجراء إدارة المفاوضات وتحقيق السلام، والصدمات النفسية وتصميم الدورات التدريبية التي يركز عليها المعلم من جامعة هاريسونبيرغ الأمريكية، ويتحدث باللغة الصومالية -لغة الأم- والإنجليزية والعربية حيث ألقى خطبته باللغة العربية في القمة العربية المنعقدة في مارس 2015م في جمهورية مصر العربية.

عمل الرئيس أيضاً في هيئة اليونسيف في مجال التعلم في الصومال، كما أصبح رئيساً لجامعة "سيمد" الصومالية، وأسس حزب السلام والتنمية مع أعضاء آخرين في 2011م، وتم انتخابه رئيساً للصومال في 10 سبتمبر 2016م.

عمر عبد الرشيد علي شرمركي

يعتبر الشارع الصومالي في المرحلة الراهنة عمر عبد الرشيد علي شرمركي رئيس الوزراء الحالي، من أقوى المرشحين للرئاسة في انتخابات عام 2016م، ويرى الشارع أيضاً بأن الخلفية السياسية والدبلوماسية والأسرية والعلاقة المتميزة بينه وبين المجتمع بمختلف توجهاتهم الفكرية والسياسية- سيكون لها أثر إيجابي بالغ في الانتخابات الرئاسية،

وستؤهل له الحظ الأوفر في أن يحتل المرتبة الثانية بعد الرئيس الحالي حسن شيخ محمود.

ولد عمر عبد الرشيد في مقديشو العاصمة الصومالية 18 يونيو 1960م، ودرس العلوم السياسية والاقتصاد من جامعة أوتاوا الكندية، وكان رئيس الوزراء الأسبق في حكومة شريف شيخ أحمد لعام 2009، وقبل ذلك عمل في الأمم المتحدة كمندوب لها في سيراليون، والسودان، وسيرلانكا، وفي يوليو 2014 تم تعيينه سفيرا للصومال لدى الولايات المتحدة الأمريكية، كما عين الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود رئيسا للوزراء في 14 ديسمبر 2014م ولا يزال رئيسا للوزراء حتى الآن.

شيخ شريف شيخ أحمد

في تاريخ السياسة الحديثة للصومال يُعدّ الشيخ شريف الرجل الذي غير مسار السياسة الصومالية إلى واقع أفضل خلال فترة وجيزة لا تتجاوز ست سنوات فقط، حيث أذهل خلالها صديقه وعدوه بتحوّلاته الدراماتيكية، وتكتيكاته السياسية وتغيّراته الناجحة، صاعدا إلى الأعلى، فأصبح بطلا إسلاميا وقائدا عسكريا عام 2006م في أسوأ بقعة في مقديشو، وبطلا قوميا عام 2007م بقيادته تحالف إعادة تحرير الصومال، وبطلا في السلام عام 2009م لانصياعه لمبادرات المصالحة في جيبوتي، والتي من خلالها أصبح رئيسا للبلاد، ومثلا في الديمقراطية لاستسلامة لنتائج الإنتخابات المهزومة فيه في عام 2012م.

في عام 2001م عُين الشيخ شريف رئيسا للمحكمة في مدينة جوهر، لكنه ما لبث أن اختلف مع حاكمها زعيم الحرب محمد عمر طيري وعاد إلى مقديشو، حيث أصبح مدرسا في مدرسة جوبا الثانوية والأساسية في حي توفيق، وفي أواخر ذلك العام

أصبح رئيسا لنادي الخريجين الصوماليين. وفي عام 2003م عرض على شريف أن يفتح محكمة إسلامية في "سيسي" المتمثلة أخطر بقعة من مقديشو آنذاك، فقبل بها وترك المدرسة، فحاز بذلك أكبر شرف في أوساط المجتمع المقدشي. وفي عام 2004 اجتمعت المحاكم الإسلامية العشرة الموجودة والمبنية على العشائرية، وطرحت إمكانية اتحاد المحاكم الإسلامية في مقديشو كي تواجه خطر العصابات الإجرامية، فلم يتردد الممثلون عن المحاكم أن يختاروا شيخ شريف رئيسا لاتحاد المحاكم الإسلامية.

أعلن الشيخ شريف ترشحه للانتخابات الرئاسية بشكل رسمي فور وصوله إلى العاصمة مقديشو، وسبق أن قام الشيخ شريف مؤخرا بزيارات متتالية لمعظم الدول المعنية في الشأن الصومالي، بما فيها الدول الغربية والإمارات والسعودية ودول الجوار - كينيا وجيبوتي وأوغندا - لبحث الدعم السياسي والمالي لحملة الانتخابية في هذا العام.

ورغم كل ذلك، فإن حظوظ شريف في الانتخابات القادمة لم تعد مضمونة؛ لأنه يفقد في الوقت الحاضر تأييد حركة "آل الشيخ" الإسلامية ذات التوجه الإخواني، والتي وصل باسمها إلى مقاليد السلطة في عام 2009؛ حيث تولّى عنها عقب خسارته في الانتخابات 2012، ومن ثمّ فإن كوارث الحركة أسست أحزابا سياسية بعيدا عنه، فيما لم يعد شريف اليوم مرشحا مفضلا لديهم، ما يفسّر جانباً من فقدان شريف لشراكة قوية على الأرض تخوض معه المعركة الانتخابية .

محمد عبدالله فرماجو

يُعدّ محمد عبد الله فرماجو رئيس الوزراء الصومالي الأسبق، الرجل السياسي الوحيد الذي اكتسب ثقة

- ملايين الشعب في فترة وجيزة ومعدودة بالأصابع، والتي أنجز خلالها مهمات عديدة لفتت انتباه المحليين والدوليين الشركاء، وأصلح المليشيات التابعة للحكومة الانتقالية، كما ألحق الهزيمة النكراء في وجه حركة الشباب وطردها من محيط القصر الرئاسي آنذاك، فيما يري بعض المراقبين للسياسة الصومالية بأن "فرماجو" سوف يحتل مركزاً متقدماً، إذا تم إجراء الانتخابات الرئاسية المرتقبة للبلاد في عام 2020 والذي يُتوقع أن تُبنى على أساس "صوت واحد لرجل واحد".
- شارك "فرماجو" في الانتخابات الرئاسية 2012م كمرشح بارز، لكنه لم يحز إلا على أربعة عشر صوتاً من البرلمان، ثم أسس حزب العدالة والمساواة، وما زال يكافح حزبه تحت استعداد تام لخوض الانتخابات الرئاسية في عام 2016. وكان الشعب الصومالي في الداخل والخارج يطمح إلى تعيينه كرئيس للوزراء مسبقاً، لكن الرئيس الصومالي الحالي حسن شيخ محمود عيّن في السادس من أكتوبر 2012م عدي فارج شردون بدلاً منه.
- وفي أكتوبر من عام 2010م عينه الرئيس الانتقالي الصومالي السابق شريف شيخ أحمد رئيساً للوزراء، ثم استقال من هذا المنصب بعد ضغوط دولية عليه في العاشر من يونيو 2011م، إثر اتفاقية كمبالا المشهورة التي أغضبت الشارع الصومالي، وجعلت فرماجو بطلا قومياً، انتقل بعدها إلى الخارج حيث أسس في الغرب حزب العدالة والمساواة، وأصبحت السيدة مريم قاسم رئيسه، وأصبح هو أمين عام هذا الحزب، وقد ترشح لمنصب الرئاسة في أغسطس 2012م، ورحب به في مقديشو بمظاهرات حاشدة لمؤيديه، غير أنه لم يحصل من البرلمان إلا على
- أربعة عشر صوتاً فقط من أصل مائتين وخمس وسبعين صوتاً.
- المراجع
1. آدم شيخ حسن حسين، "الانتخابات المرتقبة في الصومال عام 2016 قراءة في الرؤية ومقاربة في المقترحات"، أغسطس/آب 2015، مركز الشاهد للبحوث والدراسات الإعلامية، (13 أغسطس 2016)
  2. عبد العزيز أحمد، وعبد النور يوسف، "التحليل التقويمي حول المرشحين في الانتخابات الرئاسية للصومال في عام 2016" 18 يوليو/تموز 2016، موقع صومالي تايمز، (15 أغسطس/آب 2016)
  3. عبد الناصر محمد معلم، ومحمد سعيد مري، "تنبؤات حول الانتخابات الرئاسية القادمة في الصومال"، 29 يونيو/حزيران، 2016، مركز مقديشو للبحوث والدراسات، (16 أغسطس/آب 2016م).
  4. عبد الرحمن محمود على عيسى "قراءة في المشهد السياسي والانتخابي في الصومال" تطلعات وتوقعات، المركز العربي للبحوث ودراسات السياسات 2016م.
  5. محمد أحمد شيخ على "الصومال: آفاق الوضع السياسي في ضوء الاستحقاق الرئاسي" تقرير مركز الجزيرة للدراسات، أغسطس 2012م

## إسرائيل وإفريقيا 2016م - زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي لعدد من الدول

### الإفريقية

د. جمال عبد الرحمن رستم

يتناول هذا الجزء من التقرير زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي لعدد من الدول الإفريقية، وما ترتب على هذه الزيارة من دعم للعلاقات الإفريقية الإسرائيلية، وزيادة التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا، وما يترتب على الدول العربية فعله لزيادة فاعلية العلاقات العربية الإفريقية.

تعد جولة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتيناهو في بعض دول شرق ووسط إفريقيا، وهي أوغندا، كينيا وإثيوبيا، واجتماعه في يوغندا برؤساء سبع دول إفريقية، هي الأولى لرئيس وزراء إسرائيل إفريقيا جنوب الصحراء منذ 30 عاماً.

ففي إطار سعيها الهادف إلى تعزيز مكانتها الإقليمية والدولية، وتأمين مصالحها في كافة المحافل، خاصة الدولية والأممية، تعمل إسرائيل بكل السبل لتوسيع وتطوير علاقاتها مع دول القارة الإفريقية، لأن ذلك التوجه يعزز قدراتها السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية، ويمكن من أحباط أي مشروعات مناهضة لها، خاصة القرارات التي تقدم في الأمم المتحدة ومجلس الأمن وكافة المحافل الدولية الأخرى، والتاريخ حافل بالعديد من الضربات التي تلقتها إسرائيل والتي كان آخرها قرار اليونسكو الخاص بالتراث الفلسطيني وكذلك قرار وقف الاستيطان.

تعدّ الزيارات التي يقوم بها القادة والمسؤولون الإسرائيليون إلى القارة الإفريقية واحدة من الأدوات المهمة التي تستخدمها دولة إسرائيل لاحتواء القائمين

على دوائر صنع القرار في تلك الدول، حتى تسير وفق نهجها وما تحتاجه مصالحها.

زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي نتيناهو إلى هذه الدول الإفريقية واجتماعه مع قادتها يمثل محطة في مسيرة العلاقات الإسرائيلية الإفريقية، وفي نفس الوقت تعد انتكاسة في العلاقات العربية، إذ أن كل تقارب إسرائيلي إفريقي هو خصما على القضية الفلسطينية، وتأكيد غياب الدول العربية وعجزها في إقامة علاقات مع الدول الإفريقية، وتحد من التغلغل الإسرائيلي. وإفريقيا مكانة مهمة وخاصة على خارطة منظومة العلاقات الخارجية لإسرائيل لما تتميز به القارة ودولها من مميزات، خاصة الموقع والموارد والإمكانيات والاستثمارات والدعم والسند السياسي والدبلوماسي الذي يمكن أن توفر لها، لعددها الكبير (ما يزيد عن خمسين دولة عضو في الأمم المتحدة والمنابر الأخرى)، وكذلك لأهمية العامل الأمني، خاصة ارتباط أمن إسرائيل بأمن القارة الإفريقية خاصة الارتباط بالشرق الأوسط وأمن البحر الأحمر ووجود دول عربية ضمن منظومة القارة الإفريقية، والإرهاب والتمدد الإيراني، وجميعها مسائل استراتيجية بالنسبة لها، بالإضافة إلى النواحي الإيديولوجية والإنسانية التي تهتم بها إسرائيل، لذلك نجدها تخصص ما يزيد عن ثلاثة عشر مليون دولار سنوياً لتعزيز العلاقات والتعاون مع الدول الإفريقية. والجولة سبقتها مؤتمر للعلاقات الإسرائيلية الإفريقية دعت له جمعية اليهود الأميركيين وإدارة شؤون إفريقيا الخارجية الإسرائيلية. وعضو الكنيست الإسرائيلي عن حزب الليكود إبراهيم نيقوس، وهو من يهود الفلنشا المهاجرين من إثيوبيا، حيث تم الإعلان في هذا المؤتمر عن جولة رئيس الوزراء وأهمية هذه الجولة والاجتماعات مع القادة الأفارقة.

المؤتمر رئيس الوزراء بنيامين نتيناهو حيث أكد، خلال مخاطبته، على أن إسرائيل تضع علاقاتها مع إفريقيا في قمة أولويات سياساتها الخارجية، وأن الكثير من الدول الإفريقية راغبة في علاقات جيدة مع بلاده.

وقد التقى نتيناهو بالتزامن مع المؤتمر بوزيرة الخارجية الغانية السيدة حناتيتا وبحث معها سبل توسيع التعاون الأمني بين البلدين في المجال الاقتصادي.

وتعدّ زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتيناهو للقارة الإفريقية في شهر يوليو 2016م وجولاته في عدد من البلدان، وهي يوغندا، كينيا ورواندا وإثيوبيا، ولقاؤه مع زعماء دول جنوب السودان وزامبيا ووزير خارجية تنزانيا مؤشر لتطور العلاقات الإفريقية الإسرائيلية، حيث استمرت الأخيرة في سياسة الانفتاح نحو القارة الإفريقية من خلال المساعدات الفنية والخبراء وبناء الثقة، وذلك من خلال سعيها لإقامة صلات مباشرة مع الدول الإفريقية حيث قام رئيس الوزراء بنيامين نتيناهو بزيارة إثيوبيا بتاريخ 2016/7/7م وألقى خطاباً بالبرلمان الإثيوبي أعلن فيه العديد من المشاريع الاقتصادية، الزراعية، العسكرية بهدف تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين من خلال توقيع العديد من الاتفاقيات في هذه المجالات وغيرها، حيث تعتبر الاستثمارات الإسرائيلية في إثيوبيا من أكبر الاستثمارات، هي والصينية، حيث تتولى إسرائيل مشروع إنشاء شبكة الكهرباء الجديدة بالعاصمة إديس أبابا، كذلك إنشاء محطات جديدة للطاقة في عدد من المدن، وذلك وفق اتفاق البلدين في العام 2012م. أيضاً تتولى إسرائيل مشاريع زراعية، خاصة زراعة قصب السكر في مساحات تزيد عن 70 ألف فدان، وبتكلفة

شارك في مؤتمر العلاقات الإسرائيلية الإفريقية قادة وأئمة مسلمين من عدة بلدان إفريقية ويتكون الوفد من ثمانية رجال دين وأئمة كبار من ست دول من جميع انحاء القارة من جنوب السودان، زامبيا، الكاميرون، كينيا، رواندا وإثيوبيا، وقد صرح المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية الدكتور دوري غولد قائلاً " إن المؤتمر يأتي مواصلة لتعزيز أجندة إسرائيل في توسيع وتمتين العلاقات مع القارة الإفريقية من خلال إتاحة الفرصة للمشاركين من الدول الإفريقية للتعرف على الأوضاع في أرض إسرائيل" وأضاف عند عودة القومية لجنوب إفريقيا حيث كان الأبارتيد والتمييز بين البيض والسود في المستشفيات وأنا هنا أدعوكم لزيارة مستشفى (هاراتس) لتروا كيف أن العرب والإسرائيليين يعملون جنبا إلى جنب في هذا المستشفى) وذكر المسؤول بوزارة الخارجية الإسرائيلية أن بلاده توفر مساعدات إنسانية لبعض المقاتلين في الحرب السورية رغم أن الحكومة السورية تظل عدواً لإسرائيل وقال : أنشانا مستشفى ميدانيا في مرتفعات الجولان لعلاج جرحي الحرب السورية ومن يصنفون كأعداء لنا، ولكننا نعالجهم لأسباب إنسانية أولاً.

وقد هدفت إسرائيل من هذا المؤتمر إلى التهيئة لزيارة رئيس الوزراء لإفريقيا وتعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية بين إسرائيل وإفريقيا، والبحث عن إمكانات التعاون من أجل التنمية الاقتصادية والزراعية وتعميق المعرفة عن إسرائيل في الجوانب السياسية والاجتماعية، بجانب تعزيز الحوار الثقافي بين الأديان الثلاثة (الإسلام، المسيحية، اليهودية). يشمل برنامج الوفد الإفريقي في إسرائيل اجتماعات مع مسؤولين كبار في وزارة الخارجية، لقاءات في الكنيسة، اجتماعات مع الأئمة والحاخامات، جولات في الأماكن المقدسة للديانات الثلاثة، كما خاطب



إجمالية بلغت 200 مليون دولار، بالإضافة إلى إدارة محطات الإنتاج الحيواني وتنظيم للري بمياه النيل. وهناك معلومات غير مؤكدة عن مشاركة إسرائيل في مشروع سد النهضة، وذلك وفق ما يروج له الإعلام المصري كما هنالك تعاون أمني بين الجانبين خاصة في مجال مكافحة الإرهاب والتهديدات الأمنية. تطور العلاقات مع إثيوبيا بدعم طلبات ومبادرات لحل بعض مشكلات إسرائيل، ولعب دور الوسيط لدى حركة حماس، أو في مشكلات الشرق الأوسط، وهو استبدال لبعض الأدوار التي تقوم بها مصر، وكذلك دور إيران، بأدوار أخرى تمنح إسرائيل ميزات سياسية وتقلل وتهدىء من التوتر على حدودها، خاصة الجنوبية.

أما زيارته لكينيا، ولقاؤه مع الرئيس الكيني أوهورو كينياتا في 2016/7/5م فركز رئيس الوزراء الإسرائيلي على ضرورة بناء علاقات جيدة مع جيرانها واتخاذ إسرائيل ذلك نهجاً لبناء علاقات واسعة في إفريقيا، وذلك باعتبار أن النتائج المتحققة في الشرق الأوسط يمكن أن تكون أساساً لعلاقات جديدة مع إفريقيا. وتعتبر كينيا وجهة مفضلة للاستثمارات الإسرائيلية بسبب قوة العائلات اليهودية العاملة في مجالات الزراعة والصناعة والطاقة في العاصمة نيروبي حيث ساهمت إسرائيل في السابق في إنشاء العديد من المنشآت والمطارات والطرق، كما أن إسرائيل تدعم القوات العسكرية الكينية دعماً ملحوظاً مستغلاً حالة الخصومة بين الحكومة والتيارات والقبائل خاصة الإسلامية منها.

لذلك فزيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي لكينيا بالإضافة إلى يوغندا تعدُّ من المحطات المهمة في تلك الجولة، حيث استضافت كمبالا اجتماع ممثلي سبع دول إفريقية وذلك بتاريخ 2016/7/5م، وتعتبر

يوغندا من أوائل الدول الإفريقية التي فتحت علاقاتها واستثماراتها مع دولة إسرائيل. وقد أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي في كمبالا أهمية العلاقات مع إفريقيا وهذا التقارب مهم للطرفين خاصة إن إسرائيل تعمل على التقارب مع الأفارقة. المعروف عن أوغندا أنها تسعى للقيام بأدوار لصالح الغرب أو إسرائيل في المنطقة. فتاريخ العلاقات بين أوغندا وإسرائيل يعود للعام 1962م، حيث قامت إسرائيل بإنشاء وتنفيذ العديد من المشروعات، خاصة ذات الصلة العسكرية منها، إنشاء سلاح الجو اليوغندي في العام 1964م. وتعتبر العلاقات بين البلدين جيدة باستثناء عهد الرئيس عيدي أمين، وحالياً تعتبر أوغندا وكينيا من أكبر الأسواق المروجة للمنتجات الإسرائيلية التي تجد حظراً في كثير من البلدان في المحيط العربي وإفريقي.

احتضان أوغندا لهذا الاجتماع يؤكد أهمية دورها الإقليمي التقليدي كملتقى لتخطيط وتنسيق سياسات دول شرق إفريقيا وحوض النيل، حيث إنها تسعى لدعم التكامل بين دول شرق إفريقيا وتنصب نفسها رئيساً لاتحاد دوله بعد أن يتم تأسيسه. ونجد أن دورها يركز ويقتصر على تعزيز الهوية الإفريقية لهذه المجموعة من الدول، وهنا نلتقي مع التوجه الإسرائيلي من خلال التقارب مع الشعوب الإفريقية، حيث أشار رئيس الوزراء الإسرائيلي في كثير من أحاديثه وخطاباته خلال هذه الجولة إلى كلمة (إفريقيا الجميلة)، حيث ذكرها عدة مرات. والتناول بهذه الطريقة هو معاكس ومناهض للمدركات العربية السياسية والإعلامية التي تحمل في طياتها انتقاصاً من (القارة السمراء) وغيرها من الكلمات والمصطلحات المثيرة للجدل. كما تؤكد إسرائيل دوماً في أحاديثها وخطاباتها احترام الهوية الإفريقية

والتقارب معها وذلك لمسح الصورة الذهنية في مخيلة القادة الأفارقة بأنها دولة احتلال فلسطين، وأنها ترتكب دوماً جرائم ضد الإنسانية طيلة تاريخها في مسيرة الصراع العربي الإسرائيلي.

أما مقابلة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتيناهو لرئيس دولة جنوب السودان سلفاكير ميارديت بكمبالا فإنها تركزت على الأوضاع في دولة جنوب السودان والأزمة الدائرة والصراع بينه وبين ريك مشار وكيفية الوصول لسلام واستقرار في دولة جنوب السودان، وكذلك العلاقة مع دولة السودان ومصر. كما تمت مناقشة أوجه التعاون بين البلدين، خاصة في المجال الأمني والعسكري الذي تحتاجه دولة الجنوب حالياً، بالإضافة إلى ذلك مناقشة أوجه التعاون الأخرى ومسيرة العلاقات المشتركة بين البلدين، خاصة وأن إسرائيل كانت تعول على أن دولة جنوب السودان سوف تشكل دعماً لتنفيذ سياستها وأجندتها في المنطقة، لذلك دعمت عملية الانفصال من السودان 2011/7/9م، إلا أن عدم الاستقرار والحرب الأهلية الدائرة حال دون ذلك، برغم أن كثيراً من التقارير تشير إلى أن هنالك نفوذاً إسرائيلياً سياسياً واستخبارياً يزداد فيها.

ونجد من أهم مخرجات هذا اللقاء الذي جمع رئيس الوزراء نتيناهو ورئيس دولة جنوب السودان سلفاكير ميارديت التوجيه لتعزيز ودعم العلاقات بين البلدين ودعم إسرائيل لدولة الجنوب حتى تتمكن من تجاوز المشكلة القائمة، وأول تلك الخطوات دعم وتزويد الجنوب بالسلاح وقيادة حملة إعلامية لتحسين صورة الرئيس سلفاكير في الغرب، حيث باشرت مجموعة من الإسرائيليين حملة دعائية لتحسين صورة رئيس دولة الجنوب في الغرب، تحديداً في الولايات المتحدة الأمريكية للتصدي لتداعيات الاتهامات التي توجهها

المنظمات الدولية لحكومته بارتكاب جرائم حرب وعمليات اغتصاب ضد قوات نائبه السابق ريك مشار. ومن ضمن ما افترضته هذه الحملة الدعائية أن يتوجه سلفاكير إلى نيويورك وأن يلقي خطاباً أمام الأمم المتحدة يعترف فيه بارتكاب بعض جرائم الاغتصاب، على أنه يعزو ذلك إلى سلوك فردي لبعض القادة والجنود بالإضافة إلى الإشارة إلى أن عمليات الاغتصاب تعد تقليداً قديماً ينفذه الجنود والضباط بسبب طابع ثقافتهم المجتمعية وليس نتاج تلقى تعليمات من قيادتهم السياسية والعسكرية. ونتاج ذلك سيكتسب الرئيس سلفاكير مصداقية تمكنه من إزالة الصورة السلبية عنه في الغرب، ذلك بالإضافة إلى إجراءات أخرى منها دفع الضحايا الذين تم ارتكاب جرائم الاغتصاب معها إلى نيويورك والتصريح بأن ذلك تم بسبب سلوك القيادات الميدانية مع تحميل مسئولية ذلك إلى رئيس هيئة الاكمان وخمسين ضابط من الجيش الشعبي ومحاسبتهم على سلوكهم الإجرامي.

دعم إسرائيل لدولة الجنوب موجه بحملات إعلامية نافذة حيث اتهمت لجنة برلمانية إسرائيلية ومنظمات حقوقية دولية أن حكومة إسرائيل تقوم بتزويد جيش جنوب السودان بسلاح وتقنيات عسكرية يستخدمها ضد معارضيه، وفي مقابل ذلك بررت إمدادها لجنوب السودان بالسلاح باعتبار أن تلك خدمات أمنية تم الاتفاق عليها مع دولة جنوب السودان.

أما اللقاء مع المسؤولين التتازانيين والزاميين فركز على الجوانب الاقتصادية واستعادة وتطوير العلاقات الإسرائيلية مع البلدان، حيث إن العلاقات مع تتازانيا لها تاريخ حافل يعود إلى حقبة ما قبل الاستقلال، وتم

تنفيذ مشروعات مشتركة عديدة. أما العلاقات مع زامبيا فهي أيضا قديمة وكانت أول زيارة لمسؤول إسرائيلي لزامبيا وزيرة خارجيتها جولدا مائير في العام 1964م للمشاركة في الاحتفال بالاستقلال.

ارتبطت العلاقات الإسرائيلية بإفريقيا بالصراع في الشرق الأوسط لذا فإن التغيرات الراهنة وإعادة تشكيل النظم السياسية التي تشهدها المنطقة سوف تساعد وتعمل في إعادة هيكلة العلاقات الإقليمية الإسرائيلية.

ما يدعم التوجه الإسرائيلي نحو تطوير وتوسيع علاقات مع تلك الدول الإفريقية أن العديد منها تشهد مرحلة من الاستقرار والتحويلات المهمة، وبناء نظمها السياسية والاستقرار السياسي والأمني، ومشروعات التنمية، ووصلت إلى درجة تكاد تكون مقبولة وتتمتع باستقرار نسبي يساعدها في تقوية وتعزيز علاقات مستقرة ومتبادلة مع إسرائيل، باستثناء دولة جنوب السودان، حديثة التكوين، والتي تمر بأزمة سياسية وعسكرية منذ نهاية العام 2013م.

تطور العلاقات الإسرائيلية الإفريقية يعكس التغيرات التي تشكلت بعد مرحلة إتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية ( كامب ديفيد )، وأصبحت التصورات التقليدية التي سادت على مدة عقود الصراع العربي-الإسرائيلي غير صالحة لتفسير السياسات الراهنة، حيث اعتمدت بشكل رئيس على الصراع والتغيير. فمثلاً نجد مصر ترى أن مرحلة الصراع مع إسرائيل انتهت إلا أن ذلك لا يعنى غض الطرف عن وجود منافس شرس يهدد المصالح الحيوية المصرية في إفريقيا، خاصة المياه والأمن القومي المصري بصورة أشمل، وهي معادلة صعبة خاصة في ظل عدم وجود إطار يتصدى للتحديات والتهديدات المرتبطة بتطور العلاقات الإسرائيلية الإفريقية. فالدول الإفريقية ترى

أن مصر والدول العربية التي كانت تقف معها في قضاياهم لديهم اتفاقيات تعاون وتبادل وتمثيل دبلوماسي بالتالي ليس من حق مصر أن تحتج وتعارض تعاون تلك الدول مع إسرائيل.

الزخم والاهتمام الإعلامي الذي وجدته زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي نتيناهو يؤكد أن إسرائيل استطاعت إلى حد ما حل الفراغ العربي بتلك الدول خاصة الذي كان موجه من قبل السودان، الجزائر، مصر، ليبيا التي قادت حملات لمقاطعة إسرائيل طوال الخمسين سنة الماضية. فعلاقات الدول الإفريقية مع إسرائيل كانت تظهر في السابق بصورة خجولة وضعيفة.

مصر أكثر دولة تتخوف من المد الإسرائيلي في إفريقيا، خاصة في القرن الإفريقي وحوض نهر النيل، لأنها تخشى من دعم إسرائيل للمشاريع المائية القائمة والمستقبلية حيث إن إسرائيل تدعم تلك الدول في المطالبة بمراجعة حصص مياه النيل بحجة أنها ظالمة ومجحفة لتلك الدول، مما يلغي الحق التاريخي الذي تستند عليه مصر في توزيع مياه النيل. وهذا يفتح الباب أمام إطار عنتبي ليكون الحل لتقاسم المياه بين دول الحوض.

وقد انعكس التخوف المصري من جولة نتيناهو والتمدد الإسرائيلي في شرق إفريقيا والبحيرات، زيارة وزير الخارجية المصري سامح شكري إلى القدس المحتلة، والتي تعتبر الأولى لوزير خارجية مصري بعد ثورة 25/1/2011م، والأولى من نوعها منذ عام 2007م. وكان هنالك لقاء ثلاثي، مصري، أردني، إسرائيلي بالقدس المحتلة ضمت وزير خارجية مصر، وزير خارجية الأردن، ووزير خارجية إسرائيل، وتوقيت الزيارة جاءت بعد عودة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتيناهو من جولته الإفريقية مباشرة، وذلك

باعتبار أن هناك دولتين هما (إثيوبيا - رواندا) تتبنى مواقف معارضة للسياسة المصرية من الحصاص المائية من مياه النيل، وإن إسرائيل يمكن أن تلعب دور الوسيط في حل هذه الأزمة، المحادثات المصرية الإسرائيلية بين شكري ونتينا هو تناولت نتائج جولة الأخير في إفريقيا، مشيرة إلى أن هناك اهتماماً إسرائيلياً بما ستؤول إليه مستجدات أزمة سد النهضة بين السودان ومصر وإثيوبيا، لكنها رفضت الحديث عن دور إسرائيلي في الوساطة بين البلدين، قائلة إن الوقت مبكر لإطلاق أوصاف كهذه على الاهتمام الإسرائيلي بالموضوع استراتيجياً وإقليمياً. لا إن هناك دوائر أشارت إلى أن المحور الأهم خلال المباحثات هو الجزء المتعلق بوساطة قام بها نتينا هو أخيراً، بناء على مطلب مصري، لدى إثيوبيا لحلحلة الأزمة بين القاهرة وأديس ابابا المتعلقة بسد النهضة، وإن هنالك انفراجاً في الموقف الإثيوبي سيعلن عنها خلال الأيام القادمة في مقابل ذلك فإن إسرائيل في حاجة إلى دعم مصر السياسي لإعادتها عضواً بصفة مراقب في الاتحاد الإفريقي وتضمن إسرائيل دعم إثيوبيا بما لها من ثقل إفريقي واضح باعتبارها دولة المقر للاتحاد الإفريقي، وتتمتع بتقل سياسي كبير وعلاقات وطيدة بدول شرق وجنوب إفريقيا، لكن إسرائيل تريد أن يكون الدعم مصرياً، وهي رسالة للدول العربية الراضة لعلاقات إسرائيل المراقبة في الاتحاد الإفريقي وعلى رأسها السودان والجزائر. ومصر قد فقدت أرضيتها في إفريقيا لضعف تحركاتها وانكفائها على مشكلاتها الداخلية في الفترة الأخيرة، حيث يلاحظ أن تحركات مصر بطئية في إفريقيا. كما أن أوضاعها الاقتصادية والسياسية حالت دون قدرتها للقيام بمشاريع مشتركة وتعاون بين الدول الإفريقية، خاصة في حوض النيل. ودوائر

الحكم المصرية تؤكد على أن مصر لا تعارض حصول إسرائيل على عضوية مراقب بالاتحاد الإفريقي، بحجة أن إسرائيل تربطها علاقات قوية بعدد من دول القارة، وأن هنالك مشتركات تجمعهم منها، انتشار الديانة اليهودية بعدد من الدول الإفريقية، بالإضافة إلى العلاقات الاقتصادية والتجارية بين هذه البلدان وإسرائيل، وهذا يؤكد أن لغة المصالح باتت تحكم القارة الإفريقية وإن عودة إسرائيل القوية إلى القارة الإفريقية، هذه المرة من بوابة مصر بدعم منها، وتكتسب تصريحات كل من نتينا هو وشكر عقب اللقاء الذي عقد بينهما بتاريخ 2016/6/10م مدى التناغم بين النظام المصري والمسؤولين الإسرائيليين خصوصاً فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، والقضايا الإفريقية. وترجح كثير من المصادر أن هذه الزيارة تمهيد لزيارة نتينا هو لمصر. اقتراب إسرائيل من الاتحاد الإفريقي هو وسيلة وليس غاية بذاته. فالهدف أبعد من مجرد الانضمام والحصول على صفة مراقب في المنظمة الإفريقية، ولكن الهدف هو أن تصبح إسرائيل طرفاً فاعلاً ونشطاً ومؤثراً في إفريقيا بصورة شرعية وعلنية، وتجد القبول والرضا من دول القارة وذلك يعني نفي أي صفات أو اتهامات تلحق بإسرائيل.

نجد أن أهم ملامح مخرجات هذه الجولة والمقابلات التي تمت مع القادة الأفارقة هي:

أولاً: اقتصرت الزيارة وركزت على دول شرق ووسط إفريقيا، وهي ودول تشكل جزءاً كبيراً من القرن الإفريقي، وهي دول تقوم بدور مهم ومحوري على مستوى القارة الإفريقية، فهي دول تقدم مساهمات واضحة في إدارة الاتحاد الإفريقي، الإيقاد، الكوميسا، كما أن هذه الدول لهما منابر مهمة وتستضيف منظمات إقليمية ودولية خاصة لإفريقيا، مما يمثل

أرضية للتعاون مع تلك البلدان في العديد من المجالات ويدفع إسرائيل للاستفادة من ذلك لخدمة مصالحها.

ثانياً : هدفت الزيارة إلى تكوين تحالف إقليمي يساند إسرائيل في قضاياها، وتم التركيز على الملف الاقتصادي باعتبار أن العديد من الدول الإفريقية تواجه العديد من المشكلات الاقتصادية في ظل الأزمة العالمية الراهنة بسبب تراجع السلع الأساسية، والإجراءات اللازمة لدفع عجلة النمو الاقتصادي، حيث تأثرت تلك الدول بتراجع أسعار السلع الحساسة، وتأثرت بالتباطؤ الصيني. فمثلاً تعاني زامبيا من مشكلات اقتصادية حادة لانخفاض أسعار السلع التي تقوم بتصويرها، كما شهدت قيمة عملاتها تراجعاً. كذلك تم التركيز على الملف الأمني والعسكري، وذلك لحاجة معظم هذه الدول لذلك، حيث إنها تعاني أزمات أمنية وعسكرية ومعارضة عسكرية، بالإضافة إلى أن إسرائيل تسوق لخبرتها في مجال مكافحة التهديدات الأمنية، باعتبارها تواجه إرهاباً من الفلسطينيين، حسب زعمهم لذلك نجد أن الاتفاقيات والنقاشات ركزت على الجانب الاقتصادي والأمني.

ثالثاً : تقوية العلاقات الإسرائيلية مع تلك الدول يشكل قطع الطريق أمام محاولات إيران للتمدد أو النفوذ في هذه المنطقة أو ما حولها، خاصة أن هناك مجموعات إسلامية كبيرة في هذه الدول، خاصة في إثيوبيا، وكينيا، وبوغندا، وج السودان، ورواندا. كذلك تحد هذه الزيارة من تمدد الحركات الجهادية في الصومال والقرن الإفريقي، حيث أن هناك دولاً تعاني من نشاط تلك الحركات، مثل كينيا التي تعاني من حركة الشباب كذلك ربما يدفع تقوية علاقات الدول الخليجية خاصة السعودية مع الدول الإفريقية خاصة

إثيوبيا ودعمها في مشروعات التنمية ( سد النهضة ) وذلك لمواقف مصر وتعاونها الشديد مع إيران وإسرائيل وتوتر العلاقات بينها.

رابعاً : التقارب والتفاهم الإسرائيلي مع تلك الدول يسهم في متابعة وإيجاد حل لمشكلة الهجرة إلى إسرائيل، والتي أصبحت تعاني منها وتسبب لها الكثير من المشكلات. فدول القرن الإفريقي تعتبر أكبر مصدر للهجرة البشرية لإسرائيل، خاصة إثيوبيا وجنوب السودان، حيث اتخذت إسرائيل العديد من الإجراءات لحل هذه المشكلة، من ضمنها إعادة المهاجرين إلى بلدانهم.

خامساً : التطور النوعي في حالة العلاقات الإفريقية الإسرائيلية خاصة في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية يعود بسبب توسع الدور الإسرائيلي في مقابل ضعف المزاخمة العربية وانعدام الفرص أمام إقامة علاقات تكاملية، والجدير بالذكر أن أول محاولة لإقامة علاقة تكاملية بين الدول العربية والدول الإفريقية كان مشروع المؤتمر العربي الإفريقي الذي انتهى بانعقاده الوحيد في العام 1980م، ولم تظهر أي مشروعات أخرى جماعية أو ثنائية تدعم العلاقات العربية الإفريقية. فنجد إسرائيل حالياً تقوم بدور ملء الفراغ الناجم عن تراجع الدور العربي في إفريقيا.

سادساً : يراهن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو على أن هناك تقارباً كبيراً مع الدول التي قام بزيارتها، وذلك يعني توفر سند ودعم مستقبلي لبلاده وحياد أي مقاطعة تفرض عليها بسبب سياساتها ومماساتها في الأراضي الفلسطينية أو المنطقة العربية. ولذلك من المتوقع زيادة الاهتمام وتوسيع النشاطات مع تلك الدول في الفترة المقبلة.

القضايا السياسية في إفريقيا

سابعاً : كان لانتهيار نظام القذافي في ليبيا تأثير بالغ على طبيعة علاقات إسرائيل بإفريقيا، حيث كانت ليبيا القذافي أكثر دولة إفريقية تعمل ضد تطبيع العلاقات الإفريقية مع إسرائيل، وذلك ما أكده المدير العام للخارجية الإسرائيلية دوري غولد، والآن تغير الواقع الإفريقي، واسرائيل تنتشط وتسارع للاستفادة من ذلك التغيير.